وزارة التعليـــم العـــالي والبـــحث العلمـــي

جـــامعة الجزائـــر- بن يوسف بن خدة -
كليـــة العلوم الانسانية والاجتماعيـــة
قســـم علم الاجتمـــاع

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم

دور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الاجتماعية بالاقامات الجامعية

دراسة ميدانية بالإقامة الجامعية حسوني رمضان **01** بجامعة محمد بوضياف _ المسيلة _

إعداد الطالب:
بسطي نورالدين

إشراف الأستاذ الدكتور:
مقراني الهاشمي

السنة الجامعية : **2007 / 2008 م**

شكر و عرفان

أتقدم بشكري الجزيل

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث

و أخص بالذكر أستاذي المشرف الدكتور مقراني الهاشمي الذي لم يدخر جهدا في إثراء هذا البحث بنصائحه وتوجيهاته القيمة، ومنحنا مجالا من الحرية في الطرح والتحليل.

الإهـــــــداء

إلى الوالدين الكريمين

أطال الله في عمرهما حتى أرد لهما بعض الجميل

إلى كـــافة أفـــراد عـــائلتي الصغيرة والكبيـــرة

إلى أصدقائي

الفهـــرس

مقدمة .....

الفصل الأول

الاقتراب المنهجي لموضوع البحث

أولا : أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع**.....05**
ثانيا : اشكالية الدراسة.....05
ثالثا : فروض الدراسة.....07
رابعا : أهداف الدراسة.....08
خامسا : تحديد المفاهيم.....08
سادسا : موقع البحث بالنسبة للعلوم والنظرية الاجتماعية.....17
سابعا : نوع الدراسة.....18
ثامنا : منهج البحث.....18
تاسعا : الدراسات السابقة 19

الفصل الثاني:

الدور والتنظيمات الطلابية

تمهيد..... 30

اولا : الـــــدور

1 / دور الفرد 30
2 / دور ووظيفة التنظيم.....35
3 / صراع الأدوار.....42
4 / الرضا ودور التنظيمات.....44

ثانيا : التنظيمات الطلابية

1/ طبيعة التنظيمات الطلابية.....45
2/ نماذج من دور اشهر التنظيمات الطلابية في العالم.....49
3/ التنظيمات الطلابية الجزائرية.....54
4/ دورها.....55
خلاصة.....63

الفصل الثالث:

الخدمات الاجتماعية الجامعية في الجزائر

تمهيد..... 65

أولا: الخدمة الاجتماعية المدرسية

1/ الخدمة الاجتماعية العامة،أهدافها ومجالاتها 65
2/ مفهوم وأهمية الخدمة الاجتماعية المدرسية.....67

ثانيا : الخدمة الاجتماعية الجامعية في الجزائر

1/ تعريفها.....70
2/ أبعادها وأهدافها 70
3/ التطور المؤسساتي لقطاع الخدمات.....71

4/ أزمة قطاع الخدمات عواملها ومظاهرها.....76
ثالثا: الإقامة الجامعية
1 / تعريفها ووظائفها 87
2 / إنعكاسات الأزمة داخل الاقامات الجامعية.....91
3/ وضع التنظيمات الطلابية من الخدمات الجامعية.....95
خلاصة 98

الفصل الرابع :
التصور الطلابي لواقع التنظيمات الطلابية

تمهيد.....100
أولا: ميدان الدراسة وتقنيات البحث
1 / جامعة محمد بوضياف.....100
2 عيينة البحث 105
3 / أدوات جمع البيانات.....108
4 / المعالجة الاحصائية 109
5 / مراحل البحث 111
ثانيا: موقف الطلبة المقيمين من التنظيمات الطلابية
1 / واقع الخدمات الجامعية لدى الطلبة.....111
2 / دور ومكانة التنظيمات عند الطلبة.....115
3 / رضا الطلبة عن دور التنظيمات الطلابية 119
4 / واقع الدور لدى الطلبة والنموذج البديل 121
خلاصة.....125

الفصل الخامس :
العوامل المؤثرة في التقليل من دور التنظيمات الطلابية

تمهيد.....127
أولا: عناصر الهوية
1 / ــ الوعي الجماعي المشترك لواقع الخدمات.....128
2 / ــ الارتباط والولاء للتنظيم.....131
3 / ــ إدراك أعضاء التنظيمات الطلابية لدورهم 135
ثانيا: العوامل المقللة من نجاح دور التنظيمات
1 / ــ تأثير أزمة قطاع الخدمات الجامعية.....139
1/ 1 - تحليل أسباب قطاع أزمة قطاع الخدمات ونتائجها.....139
1/ 2 - تحليل تأثير حالة الانسداد على النشاط الطلابي.....141
1/ 3 - الإمكانيات والحلول المقترحة من التنظيمات للمساهمة في حل الأزمة.....144
نتائج الفرضية.....146
2 / ــ المشاركة المحدودة في اتخاذ القرار.....146
2/ 1 – حق المشاركة في اتخاذ القرار.....146
2/ 2 _ تحليل مبررات المشاركة في اتخاذ القرار.....148
2/ 3 _ مصداقية اقتراحات التنظيمات لدى الإدارة.....149
نتائج الفرضية.....151
3/ _ التعدد التنظيمي وتأثير عامل الصراع.....151
3/ 1- تحليل العلاقة بين التنظيمات في ظل التعدد التنظيمي.....151

3/ 2- تحليل أسباب الصراع.....153
3/ 3- تحليل نتائج الصراع.....155
3/ 4- تأثير الصراع على نشاط التنظيمات.....155
نتائج الفرضية.....157
الاستنتاج العام للبحث 159
الخاتمة 160
صعوبات البحث.....161
قائمة المراجع
الملاحق

مقدمـــــــة

(1)

إن البحث في موضوع التنظيمات الطلابية في الجزائر مازال يفتقر للاهتمام الـــلازم، وهذا ما يعكس قلة الثراء السوسيولوجي الذي يتناول هذا الموضـــوع، فالحركـــة الطلابيـــة الجزائرية وعلى مد تاريخها من حيث تكوينها وعوامل نشأتها وتطـــور نـــشاطها، يكتنـــف معالمها الكثير من الغموض والإبهام، وتجمع الكتابات المتوفرة في هـــذا الـــصدد الى الـــنقص الفادح في عدد الدراسات التي تطرقت إليها. على الرغم من الدور الذي أدته خلال سنوات طويلة.

وإذا كانت الحركة الطلابية في الجزائر قد انشغلت منذ وبصفة خاصة تأسيس جامعـــة الجزائر بقضايا سياسية سيما في ظل الاستعمار الفرنسي، وبعدها المشاركة في عمليـــة بنـــاء الدولة الحديثة بعد الاستقلال ثم العودة الى العمل السياسي بقـــوة بعـــد أحـــداث أكتـــوبر 1988، نجدها اليوم في مواجهة انعكاسات الأزمة الاقتصادية على قطـــاع التعلـــيم العـــالي خاصة في جانبه الاجتماعي الذي عرف الكثير من التدهور في الخدمات الاجتماعية الجامعيـــة وبالذات على مستوى الاقامات الجامعية.

وقد جاء هذا البحث قصد عرض وتحليل مدى مـــساهمة التنظيمـــات الطلابيـــة في تحـــسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بالاقامات الجامعية عن طريق تحليل العوامل المؤثرة في التقليـــل من نشاطها، والتي نظرنا إليها (العوامل) باعتبارها جوانب خلفيـــة ومحـــددة لنجـــاح أو إخفاق أي نشاط طلابي. مركزين كذلك على جوانب أخرى تخدم البحث، مـــن منطلـــق أن البحث كسيرورة قادر على إعطاء الكثير من النتائج التي لم تحدد كأهداف أو الاستعانة بهذه الطريقة لتحقيق أهداف البحث في حد ذاتها.

وقصد تحقيق هذا المبتغى فقد جاء هذا البحث متضمنا الفصول التالية:

فالفصل الأول تضمن الاقتراب المنهجي لموضوع البحـــث وعرضـــنا فيـــه أهميـــة الدراســـة والأسباب التي دفعتنا الى اختيار الموضوع، إشكالية الدراسة متضمنة أهم الأسئلة، الفرضـــية العامة وما انبثق عنها من فرضيات جزئية، عرض الأهداف التي انطلق البحـــث مـــن اجـــل تحقيقها، تحديد المفاهيم الرئيسية، موقع البحث بالنـــسبة للعلـــوم الاجتماعيـــة والنظريـــة الاجتماعية التي تشكل خلفية التحليل، نوع الدراسة، المنهج المستخدم، الدراسات المشابهة

والسابقة.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للدراسة النظرية للموضوع، تناولنا فيه الفكرة العامة للبحث وقد تم تقسيم الفصل الى محورين كذلك، بغرض الانتقال في تحليل الموضوع من الجزء الى الكل، المحور الأول تضمن الدور واحتوى على النقاط التالية: دور الفرد، دور ووظيفة التنظيم، صراع الأدوار، الرضا ودور التنظيمات.

أما المحور الثاني فقد تناولنا فيه التنظيمات الطلابية واحتوى على العناصر التالية: طبيعة التنظيمات الطلابية، نماذج عن دور أشهر التنظيمات الطلابية في العالم، التنظيمات الطلابية الجزائرية، من حيث (نشأتها، عوامل ظهورها)، دورها (أثناء الفترة الاستعمارية، بعد الاستقلال).

الفصل الثالث تناولنا فيه الخدمة الاجتماعية الجامعية في الجزائر، وتضمن العناصر التالية: الخدمة الاجتماعية المدرسية من خلال (أهداف ومجالات الخدمة الاجتماعية العامة، مفهوم، أهمية، أهداف وادوار الخدمة الاجتماعية المدرسية)، ثم عرضنا الخدمة الاجتماعية الجامعية في الجزائر من خلال (تعريفها، أبعادها وأهدافها، مع التطرق الى التطور المؤسساتي لقطاع الخدمات، أزمة قطاع الخدمات الجامعية عواملها ومظاهرها)، الاقامات الجامعية، (تعريفها ووظائفها، انعكاسات الأزمة داخل الاقامات، ووضع التنظيمات الطلابية الخدمات الجامعية).

و قسمنا عرض معطيات الدراسة الميدانية إلى فصلين رئيسيين، تناولنا فيهما المسائل التالية: الفصل الرابع، وتضمن أولا التصور الطلابي (الطلبة المقيمين غير المنخرطين في التنظيمات الطلابية) لواقع التنظيمات الطلابية، من خلال التعريف بميدان الدراسة وتقنيات البحث (التعريف بالا قامة الجامعية حسوني رمضان01، عينة البحث وأدوات جمع البيانات، المعالجة الإحصائية ومراحل البحث)، وثانيا وهو الأهم موقف الطلبة المقيمين من التنظيمات الطلابية من خلال (واقع الخدمات الجامعية لديهم، دور ومكانة التنظيمات لديهم، رضاهم عن دور التنظيمات الطلابية، وواقع دور هذه التنظيمات والنموذج المثالي البديل).

أما الفصل الخامس والأخير فقد احتوى تحليل العوامل المؤثرة في التقليل من دور التنظيمات الطلابية وعرضنا فيه العناصر التالية: جزء تمهيدي يتضمن تحليل تأثير عناصر الهوية (الوعي الجماعي، الانتماء، الارتباط والولاء للتنظيم، دور

(**3**)

التنظيمات في نظر المناضلين)، ثم تحليل مدى تأثير أزمة قطاع الخدمات الجامعية، المشاركة المحدودة في اتخاذ القرار، التعدد التنظيمي وتأثير عامل الصراع. وتشكل هذه العوامل الأخيرة مضمون الفرضيات الجزئية.

وقد نال هذا الجزء من الدراسة (الميداني) قسطا من التحليل الكمي والسوسيولوجي عن طريق ربط الجداول الإحصائية ببعض المتغيرات التي رأينا أنها تخدم البحث، وقد أردفنا التحليل الخاص بكل فرضية بعرض موجز لأبرز النتائج لينتهي عرض البحث باستنتاج عام يؤكد أو ينفي صحة الفرضية ويقدم تحليل طفيف للعناصر الجديدة في البحث وأخيرا الخاتمة.

الفصـــــــل الأول

الاقتـــراب المنهجـــي لموضـــوع البحث

أولا. ---------- أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

ثانيا. ---------- إشكالية الدراسة

ثالثا. ---------- فروض الدراسة

رابعا ---------- أهداف الدراسة

خامسا ---------- تحديد المفاهيـــم

سادسا ---------- موقع البحث بالنسبة للعلوم والنظرية الاجتماعية

سابعا. ---------- نـــوع الدراسة

ثامنا. ---------- منهـــج البحث

تاسعا. ---------- الدراسات السابقة

عاشرا.---------- صعوبات البحث

أولا_ أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

1 أهمية الموضوع:

تحظى هذه الدراسة بأهمية بالغة، وهذه الأهمية تنبع من أهمية الموضوع الذي نتناوله، وهو دور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بالا قامات الجامعية، فهذه الأخيرة هي مؤسسة خدماتية تتخصص في تلبية حاجات الطلبة ونقصها يؤدي إلى بروز التنظيمات الطلابية التي تعمل كهيئات دفاع عن مصالح الطلبة، وبالتالي التأثير في اتخاذ القرارات من لدن الإدارة، وهنا يبرز قيمة الدور الذي تؤديه هذه التنظيمات من موقعها الدفاعي، كما أن التنظيمات أصبحت ميزة من مميزات المجتمعات المعاصرة نظرا لاحتوائها اغلب الفئات الاجتماعية وبالتالي فإن كل فعل أو نشاط اجتماعي في جميع مجالات الحياة اليومية لا يكاد يكون إلا من خلالها.

2 أسباب اختيار الموضوع:

آما عن أسباب اختيار الموضوع فتعود إلى:

- أهمية الموضوع نفسه كان دافعا ومحفزا لدراسته نظرا لارتباط متغيرات البحث ارتباطا بنائيا وظيفيا وامبريقيا.

- التزايد وتعدد التنظيمات الطلابية وتوسعها وبالتالي تنوع أدوارها في الساحة الجامعية كان دافعا آخر كذلك لاختيار هذا الموضوع.

ثانيا_ لم تصادفنا إشكالية تناولت هذا الموضوع في هذا الإطار بالذات،وبالتالي فإن الخوض في المواضيع الجديدة قد يفتح المجال لدراستها مجددا من أبواب أخرى، كما أن إثراء المواضيع الجديدة أفيد من إعادة دراسة مواضيع سبق الخوض فيها.

- الرغبة الشخصية الملحة في الكشف عن الدور الذي تؤديه التنظيمات الطلابية بمختلف أفكارها وميولها واتجاهاتها في خدمة وتلبية حاجات الفئة التي تمثلها.

ثانيا_ إشكالية الدراسة:

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة جملة من الإصلاحات في أنظمتها المختلفة،الاقتصادية،الاجتماعية، السياسية والتعليمية التي تحاول من خلالها إعادة التوازن للتحولات والتغيرات التي عرفتها نتيجة لاختلالات أحدثتها أزمة عميقة كادت أن تؤدي بنسق المجتمع إلى نهاية غير معروفة، ولأن المجتمع المتحفز للخروج من الأزمة هو ذلك القادر على اكتشاف طاقاته البشرية الفعالة في ظل أصعب

الظروف،فقد بادر النظام السياسي أيضا على إعادة النظر في النظام التعليمي بجميع أطواره لاسيما التعليم العالي بجميع هياكله باعتباره المحرك الأساسي لتقدم المجتمع وتزويده بالا طارت اللازمة لذلك.

ونتيجة لتعدد وظائف نظام التعليم العالي وتعقدها وتزايدها بسبب الإقبال الكبير من طرف فئة الطلبة، فقد سعى إلى تطوير أساليبه في التسيير كي يصل إلى الطالب كفرد له مشاكله واحتياجاته، فأوجد لنفسه هياكل وتنظيمات فرعية يقوم كل منها بوظيفة ودور محددين، وبذلك انتقل من التنظيم الأحادي الذي يقوم بكل الأدوار والوظائف إلى التنظيم المتعدد الذي يشرف فيه كل تنظيم منها على قطاع معين ووظيفة محددة، وإذا كانت الجامعة تعمل على تقديم الوظيفة التعليمية والتربوية للطالب في أحسن الظروف الممكنة، فإن مؤسسات قطاع الخدمات الجامعية هي المسؤولة عن توفير كافة الخدمات والمتطلبات الاجتماعية التي يحتاج إليها الطالب في هذه المرحلة.

وتعتبر الإقامة الجامعية أهم مؤسسة في هذا القطاع الأخير لما يحتله من مكانة ودور في تدعيم البناء الكلي لنظام التعليم العالي وبالتالي في أدائه لوظائفه، ويتلخص دور ها ته المؤسسة الخدماتية في تقديم الحاجات والخدمات الضرورية التي يحتاج إليها الوافدين من الطلبة على أن يكون مستوى هاته الخدمات بقدر على الأقل مقبول من حيث الجودة يعكس سمعة هذا النظام لما له من مكانة في المجتمع وذلك من ظروف إقامة، إطعام، نقل، خدمات صحية وغيرها.

وعلى الرغم مما تسخره الدولة من إمكانيات مادية وبشرية لإنجاح الموسم الجامعي في كل سنة، إلا أن وتيرة تزايد الإقبال والطلب على الخدمات الجامعية بمختلف أنواعها بما في ذلك داخل الاقامات الجامعية لا يتماشى بنفس وتيرة الحجم والزيادة في الهياكل، وهذا ما كان يطرح ويخلق في كل مرة مشكلات عديدة مع هاته الفئة من المجتمع، وفي حقيقة الحال إن هذا الوضع المتأزم يعكس بصورة منطقية وضع المجتمع الجزائري ككل لما يعانيه من تدهور في أوضاع النظام الاقتصادي والاجتماعي عامة.

إن طبيعة هاته المشكلات يعود في الغالب إلى نوع وطريقة الخدمات المقدمة للطلبة من حيث ندرتها أحيانا وطريقة تقديمها، وقلة جودتها في كثير من الأحيان، وهذا ما يقابله الاحتجاجات التي كثيرا ما تحدث في هاته المؤسسات تعبيرا عن

الرفض القائم للأوضاع من طرف الطلبة، والتي تنادي في اغلبها بضرورة تحسين جودة الخدمات الاجتماعية.

وتؤدي التنظيمات الطلابية داخل الحرم الجامعي دورا هاما إن لم نقل حاسما في تحريك الوسط الطلابي انطلاقا من وضعها الذي يقوم على أساس تمثيلها لفئة الطلبة بممارسة الفعل النقابي في الدفاع عن حقوقهم قصد إشباع حاجاتهم الضرورية.

إن التنظيمات الطلابية التي تنوع دورها عبر مختلف الحقبات التاريخية في الجزائر، إبان الحقبة الاستعمارية في الدفاع عن القضية الوطنية وبعد الاستقلال في معركة التنمية، تجد نفسها اليوم إلى جانب جميع الحركات والتنظيمات الاجتماعية الأخرى في مواجهة انعكاسات الأزمة التي عرفتها الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة كما سبق الذكر، ولأن طبيعة نشاط التنظيمات الدفاعي والنقابي بما في ذلك الطلابية، يزيد كلما تزايد تأزم في الأوضاع والظروف التي تمس هاته الشريحة الأخيرة، يأتي السؤال الذي تطرحه هاته الإشكالية وهو: ما هو الدور الذي تؤديه التنظيمات الطلابية من حيث قدرتها على تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بالا قامات الجامعية في ظل وضعية شبه مسدودة ؟ وما هي العوامل التي تقلل من أداء هاته التنظيمات لأدوارها ؟ هل تقلل حالة الانسداد من نشاط التنظيمات الطلابية، وماهو مدى مساهمتها في اتخاذ القرار إلى جانب الادارة؟ ماذا يمكن أن يقدم التعدد التنظيمي ؟ وهل أن الدور الذي تؤديه هاته التنظيمات هو ما يتوقعه الطلبة ويحقق رضاهم ؟هاته الأسئلة التي طرحتها إشكالية هذا البحث سنحاول الإجابة عليها فيما سيأتي.

ثالثا_ فروض الدراسة :

الفرضية العامة:

تعمل التنظيمات الطلابية على تحسين وضعية الخدمات الاجتماعية الجامعية المتدهورة،إلا أن هناك عراقيل (عوامل) تحول دون نجاح دورها في تحسين جودة الخدمات الاجتماعية بشكل كاف.

من هذه الفرضية نستخرج الفرضيات الجزئية التالية:

1 تقلل حالة الانسداد لقطاع الخدمات الجامعية من نجاح أي نشاط طلابي.

2 عدم إشراك الإدارة التنظيمات الطلابية في اتخاذ القرار بشكل واسع قلل من تأثيرها في تحسين الخدمات.

3 التعدد التنظيمي أدى إلى نشوء مناخ، يسوده الصراع قلل من نجاح دور التنظيمات الطلابية.

رابعا_ أهداف الدراسة:

إن أي دراسة لابد وان تنطلق من اجل الوصول إلى هدف معين، ويبقى إعطاء الأجوبة المقنعة على الأسئلة التي تطرحها الإشكالية الهدف الرئيسي لكل دراسة، وانطلاقا من هذا فإن هذه الدراسة كان الهدف منها هو:

- الكشف عن تأثير معوقات أو عوامل (أزمة قطاع الخدمات، المشاركة في اتخاذ القرار، والصراع) التي تقف أمام نشاط ودور التنظيمات.
- إبراز ومعرفة طبيعة دور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية. من خلال التعرف على العوامل المؤثرة في نشاطها
- رصد جوانب القوة وجوانب الضعف في نشاط التنظيمات الطلابية من منظور التعديل والتحسين ورضا الطلبة عن الخدمات الاجتماعية، وبالتالي العمل على تعزيز جوانب القوة من خلال تقديم الاقتراحات الضرورية قدر المستطاع.
- المساهمة في إثراء البحث العلمي بتناول هذا الموضوع من حيث مفهوم دور التنظيمات عامة والتنظيمات الطلابية على الخصوص، سيما فيما يتعلق بأسباب تكوينها.
- العمل على إنتاج معرفة علمية امبريقية حول مفاهيم الدور والتنظيمات الطلابية في سياق الموضوع.

خامسا_ تحديد المفاهيم والمصطلحات:

يزخر التراث السوسيولوجي بالكثير من التعاريف التي تطرقت إلى مفاهيم هذه الدراسة، الدور، التنظيم، والخدمات أو الخدمة الاجتماعية.والملاحظ أن معظم التعاريف وبكثرتها إن لم يكتنف البعض منها نوع من الغموض فإننا نجد البعض الآخر يركز على جانب ويهمل جانب آخر، ومن هذا ولتجنب أي التباس أو إشكال فسوف نحاول التطرق إلى البعض منها والتي من شأنها المساهمة في بناء هذه الدراسة.

1- الدور:

إن مفهوم الدور في معناه السوسيولوجي، ينسب غالبا إلى لينتون Linton رغم أن هذه الكلمة الخاصة بالمسرح قد استعملت عند نيتشه Nieizshe بالمعنى السوسيولوجي: إن هم الوجود يفرض.. على اغلب

الأوروبيين من الذكور دورا محددا، مهنتهم كما يقال[1] كانت هذه الفكرة الأولى التي طرحت مفهوم الدور، لتعني فيما بعد وفي نظر عالم الاجتماع بأن« يتضمن كل تنظيم مجموعة ادوار متباينة نسبيا.ويمكن تحديد هذه الأدوار بأنها منظومات إكراه معياري contrainte normativeأو عرفي يفترض بالممثلين الفاعلين أن يتقيدوا بها، ومنظومات حقوق متلازمة مع هذه الإكراهات / الموجبات»[2]، إن أول ما يمكن قرآ ته من خلال هذا التعريف أن الأدوار تتم داخل تنظيمات أو مجموعات على حد سواء، كما أن هذه الأدوار تكون مختلفة بدرجة معينة وتكتسي صفة الإلزامية أو الإجبار المرتبطة بالمعايير الاجتماعية، ويقابل فكرة الالتزام أو الإجبار فكرة الامتيازات وهي مجموعة من الحقوق. في نفس السياق « أن للدور انضباط داخلي خاص به حيث يسميه في هذا الشأن رجال الدين الكاثوليك [التكوين] باعتباره يكون ويشكل ويحدد نوع السلوك والفرد.وهنا يصعب على الفرد القيام بعملية التقمص: بحيث على الفرد تقمص شخصية، ويتعين أيضا عليه أن يلعب دور خاص بها»[3] وبالتالي يتميز الدور في بعض المراكز بالصفة الإلزامية وهذا كثيرا ما يؤدي إلى عجز شاغل المركز أو الوضع على القيام به كما هو متوقع منه.ويعرف الدور كذلك من حيث تكوينه على أنه « يتكون من مجموعة من المعايير التي يخضع لها سلوك الأفراد الذين يشغلون وضعيات أو وظائف معينة ضمن مجموعة أو ضمن مجتمع ما »[4]، ويحدد هذا التعريف المعايير الاجتماعية كمحك للدور يستند ويعود إليها الأفراد الشاغلين لوضعيات أو وظائف في الجماعة أو المجتمع لممارسة سلوكهم والقيام بأدوارهم، ويشير الدور أيضا إلى انه« وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية ومجموعة من ضروب النشاط يعزو إليها القائم بها والمجتمع معا قيمة اجتماعية معينة »[5]، يركز هذا التعريف على أهمية الخصائص الشخصية للفرد من ناحية وعلى مجموعة أنواع النشاط في ممارسة الدور و ينظر إليه من خلال البناء الاجتماعي ككل كما، انه يعطي لمفهوم الدور معنى الوضع الاجتماعي و له قيمة معينة لدى أفراد المجتمع، في

1 ر.بودون وف.بوريكو، ، المعجم النقدي في علم الاجتماع، ترجمة سليم حداد ، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1986 ص 288

2 خليل احمد خليل،معجم المصطلحات الاجتماعية، ط1، دار الفكر اللبناني بيروت، 1995، ص 207

3 Peter,L.berger ,comprendre la sociologie ,editions resma,paris 1973,pp 134

4 Guy rocher,introduction a la sociologie, 1, L' action sociale .editions, HMH, france 1968, pp 45.46

5 محي الدين مختار محاضرات، في علم النفس الاجتماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 202

حين توجد كتابات أخرى تفرق بينهما أي بين الدور والوضع كما ذهب إلى ذلك لينتون حين نوه إلى أن الدور يعبر عن الجانب الديناميكي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة، وسوف نأتي إلى شرح مفهوم المركز من جهة وعلاقة هذا الأخير بالدور لاحقا، وفي تعريف آخر لا يختلف عنه كثيرا يشار إلى الدور على انه« مجموعة من الأساليب المعتادة في عمل أشياء معينة أو إنجاز وظائف محددة في موقف اجتماعي ما»[1]. ويكتسي السلوك الموجه نحو القيام بالدور من خلال هذا الطرح الطبيعة الروتينية بناء على ما سماه صاحب التعريف الأساليب المعتادة وهذا فيه جانب من النقص لأن المواقف الاجتماعية تختلف من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدور يرتبط بالاتصال مع أفراد تختلف استجابة كل فرد عن الآخر.

وأخيرا يستخدم مفهوم الدور ليعني « الجانب الذي يؤديه نسق اجتماعي فرعي، وتنظيم ونظام داخل النسق الأكبر أو بمعنى أكثر تحديدا كوظيفته أو إسهامه الايجابي في النسق الأكبر »[2]، ومن خلال هذا فانه ينظر إلى الدور بأكثر شمولية من حيث القائمين على الأدوار لا باعتبارهم أفرادا فقط بل أنساق اجتماعية، تنظيمات وأنظمة داخل أنساق كبرى، إن هذا التعريف ينطبق بشكل كبير مع الطرح والتصور والهدف الذي تسعى إليه الدراسة، وعلى هذا الأساس يمكن لنا صياغة التعريف الإجرائي للدور الاجتماعي انطلاقا من اعتبار المفهوم المذكور الخلفية السوسيولوجية المتبناة مع بعض التعديل.

التعريف الإجرائي للدور:

على أساس التعاريف السالفة الذكر ومن اجل تحديد المقصود بالدور في دراستنا هذه فإننا نعني به كل جوانب النشاط، العمل، الوظيفة أو الفعل الموجه والمؤدى من طرف التنظيمات الطلابية بالا قامات الجامعية بهدف تحسين جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة.من أجل رضى لدى جمهور الطلبة.

2- الوظيفة:

يشير راد كليف براون إلى أن « الوظيفة هي عبارة عن الطريقة التي يعمل بها الكائن الحي للحفاظ على بقائه واستمراره..... أي أنها تتمثل في الدور الذي يؤديه الجزء والنشاط الجزئي داخل الكل، ويذهب مالينوفسكي إلى أن الوظيفة هي

1 علي عبد الرزاق جلبي، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية مصر، ص 183

2 عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث الآزاريطة الإسكندرية، 1998. ص 95

النشاط الذي يرتبط بوضع أو مكانة محددة...وأخيرا فان الوظيفة تشير إلى مجموعة العمليات العضوية والاجتماعية من حيث إسهاماتها في استمرار الكائن العضوي أو الاجتماعي والحفاظ عليه وتحقيق الاستقرار داخله»[1]، إن هذه الدراسة توظف كل من مفهوم الدور والوظيفة على حد سواء خاصة عند الطرح الذي قدمه ميرتون حيث يربط الوظيفة بالمكانة أو بوضع محدد، وعليه فإن العملية الديناميكية لهذا الوضع أو المكانة هي الدور أو الوظيفة أو النشاط، ضف إلى ذلك وانطلاقا من الخلفية النظرية المتبناة وهي البنائية الوظيفية التي يستعمل روادها مفهوم الوظيفة عندما يتعلق الأمر بدور الأنساق والتنظيمات وهذه قاعدة منهجية نتبناها عبر كامل محطات هذه الدراسة.

3 – المركـــز:

إذا كان الدور يعني العملية أو النشاط أو الوظيفة التي يؤديها الفرد لمركز أو وضع أو مكانة في الجماعة أو التنظيم فإن ذلك يكون عندما يحتل أو يشغل مركزا « ويطلق بعض الباحثين على مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الشخص نتيجة لاحتلاله وضعا اجتماعيا معينا.المركز الاجتماعي....ويطلق على مجموعة الواجبات المطلوبة من مثل هذا الشخص مصطلح الدور الاجتماعي»[2].وبعبارة أخرى يعبر المركز عن المكانة التي يشغلها القائم بالدور.

4 – تنظيـــم:

إن التنظيم يعني في الاستعمال العام وضع نوع من النظام في مخزون من الموارد المختلفة لكي تجعل منها أداة أو آلة في خدمة إرادة تسعى إلى تحقيق مشروع معين[3].

لقد أثرنا استعمال هذا التعريف حتى نشير به ضمنيا إلى انه يؤخذ به في أي مجال من مجالات المعرفة الإنسانية على الرغم من أن هذا التعريف مأخوذ من احد قواميس علم الاجتماع، وهو يشير إلى نقطتين رئيسيتين: أو لهما ضرورة وجود النظام وثنيهما وجود الهدف. وحتى نتجنب السقوط في المزالق المنهجية والابستمولوجية من جهة وبصفتنا دارسين لعلم الاجتماع من جهة أخرى فانه من الأفيد أن نوظف مصطلح التنظيم أو المنظمة الاجتماعية.

---

1 نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدين والبناء الاجتماعي، ج1 ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة جدة، 1981، ص ص 35 . 36

2 نبيل محمد توفيق السمالوطي، المنهج الاسلامي في دراسة المجتمع ،ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة جدة،1985 ،ص 195

3 ر.بودون وف بوريكو،مرجع سبق ذكره، ص 199

5 – التنظيم أو المنظمة الاجتماعية:

يحتل مفهوم المنظمة أو التنظيم الاجتماعي أيضا مكانة هامة في علم الاجتماع ولهذا السبب نجده يحظى بالكثير من اهتمامات العلماء، وبالتالي بالكثير من التعاريف والإسهامات حيث « كان هذا التعبير يستخدم أولا بمعنى عام ليدل على النظم الاجتماعية في مجتمع ما، والوظائف التي يقوم بها الأفراد والزمر الاجتماعية والأدوار المرتبطة بهم »1. إن استخدام التنظيم بهذا الطرح يجعله يتصف بأكثر شمولية ويمكن النظر إليه من خلال الأنساق الكبرى في المجتمع ويؤدي فيه الأفراد والزمر الاجتماعية على حد سواء، وظائف أو أدوار- بنفس المعنى -. وتعرف المنظمة عادة في النصوص الأمريكية « بأنها تعاقد أو اتفاق شخصين أو أكثر على تحقيق هدف ما مشترك»2وفي تقديرنا فان هذا التعريف يضع حدا أدنى لعدد الأفراد المشتركين في التنظيم وهو عدد غير بناء إذا ما اعتبرنا أن أصل نشوء التنظيمات يعود إلى تعقد الحياة الاجتماعية وبالتالي ضرورة تقسيم العمل تتطلب أكثر من ذلك العدد.

كما يعرف شين المنظمة بأنها « تنسيق عقلاني يقوم به عدد من الأشخاص لتحقيق أهداف مشتركة محددة وذلك بواسطة نظام تقسيم العمل وهيكلة السلطة »3 وبهذا المفهوم يكون شين قد ألم بكل الشروط التي يتطلبها قيام ونشوء التنظيم الاجتماعي أو المنظمة من أشخاص يشتركون في الهدف، التنسيق وبالتالي العمل بانسجام وهذا وفقا لنظام معين يحدد طريقة تقسيم العمل بين هؤلاء الأشخاص.

ويعرف نبيل جامع التنظيمات بأنها « عبارة عن وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية لتحقيق أهداف إدارية معينة على نطاق واسع من خلال ترابط أفراد كثيرين بطريقة تسلسلية انتظامية».4

ويقول اتزيوني Etzioni أن المنظمة «عبارة عن وحدة اجتماعية تتكون خصيصا لبلوغ أهداف محددة. ويذهب سكوت Scott إلى أنها عبارة عن تجمع بشري يخلق بغرض السعي لتحقيق أهداف محددة نسبيا وبصورة مستمرة »5.

---

1 نخبة من الأساتذة،مراجعة ابراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر، 1975، ص 185

2- مصطفى عشوي، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992 ،ص 35

3 نفس المرجع ،ص 35

4 هناء حافظ بدوي، إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية الآزاريطية مصر،ص ص 116.117

5 مختار محمد عبد اللا،فاطمة عبدالسلام شربى، مدخل إلى علم الاجتماع ، دار غريب للطباعة، القاهرة 1999.ص 142

يتطابق كل من تعريف نبيل جامع واتزيوني من حيث بنية التنظيم المتمثلة في الوحدات الاجتماعية من جهة، وفي وجود أهداف أنشئت لأجلها من جهة أخرى، وإذا كان الأول يضع للأهداف مجالا واسعا فان الثاني أهدافه محددة وبالتالي معروفة المجال. أما بالنسبة لطرح سكوت Scott فيمكن أن نقرأ منه نقطتين رئيسيتين: أولهما أن أهداف التنظيم غير محددة بصفة نهائية، وثانيهما أنها تعمل على تحقيق الأهداف بصورة مستمرة، وهذه الخاصية جد مهمة بالنسبة لدراسة الظواهر الاجتماعية باعتبار أن أهم ميزة لابد أن تتوفر في الظاهرة حتى تسمى ظاهرة اجتماعية وتكون قابلة للدراسة هي الديمومة، و زوال الاستمرارية للظاهرة يجردها من الخاصية السابقة لتكتسب خاصية الظاهرة العرضية.

أما تالكوت بارسونز فيعتبرها « وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية تبنى، ويعاد بناؤها بقصد، لتحقيق أهداف معينة»[1] وأخيرا فإن علماء الاجتماع فيعرفون التنظيم الاجتماعي«بأنه مجموعة من الأفراد أو الزمر تقوم بينهما شبكة من العلاقات المتبادلة التي تحمل التزامات وحقوقا وتأثيرا متبادلا بحيث يتكون من هذه المجموعة [كل] يضمها جميعا ويكون [آنية] Entity لها صفاتها الخاصة بها وهي صفات لا توجد في الأفراد أو الزمر الداخلين في تركيبها، والمجتمع يمكن أن يعرف بأنه مجموعة من التنظيمات الاجتماعية، كل منها يتكون من أفراد وزمر وعلاقات متبادلة بينهم، ووظائف وادوارا يقوم بها كل منهم.ولكل تنظيم أجهزة تشرف عليه ومؤسسات.وغاية يهدف إلى تحقيقها داخل المجتمع»[2]. يعتبر هذا التعريف تعريفا شاملا يجمع الكثير من العناصر: الأشخاص، العلاقات والتأثيرات المتبادلة، الأدوار والوظائف، الأجهزة الإشرافية، الغايات والأهداف. كما يمكن أن نقرا من خلال هذا التعريف لاسيما في شقه الأول، أن التنظيم له خصوصية تخالف الوحدات أو الأجزاء التي تكونه وهذا يقترب من التصور الذي يطرحه إميل دوركايم بخصوص خصائص الظاهرة الاجتماعية.حين يصفها بأنها خارجية.

6 – المشـــاركة:

يعرفها كيت ديفيس أنها « الاندماج الذهني والعاطفي للشخص في وضعية جماعية تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة وتحمل المسؤوليات معهم»[3]

---

1 هناء حافظ بدوي ،المرجع السابق ص 17

2 نخبة من الأساتذة، مراجعة ابراهيم مدكور، مرجع سبق ذكره، ص ص 185. 186

3 فوضيل دليو واخرون،إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001 ص.20

وتتخذ المشاركة أشكالا مختلفة فقد تكون فردية أو جماعية فنقول مشاركة ممثلي العمال في اتخاذ القرار بالمؤسسة.

7 – التنظيمات الطلابية:

مجموعات من الشباب انتخبها الطلاب لتمثيلهم بهدف العمل معهم ومن اجلهم للوصول إلى مستوى أفضل من الخدمات التي يمكن تقديمها لهم وللبيئة التي يعيشون فيها[1]

التعريف الإجرائي للتنظيمات الطلابية:

وإن اختلفت وتعددت التسميات: رابطة، اتحاد، تحالف، هيئة، حركة....فهي تشير -التنظيمات الطلابية- إلى أنها تشكيلات تضم مجموعة من الطلبة ذوي أهداف مشتركة ومتفق عليها، تم انتخابهم من قبل الطلبة المنخرطين قصد تمثيلهم والارتقاء بهم إلى أفضل مستوى ممكن من الخدمات الاجتماعية التي يمكن تقديمها لهم بالوسط الجامعي عامة و للقاطنين بالا قامات الجامعية خاصة. بشتى الأساليب والنشاطات، وكذا الدفاع عن مختلف مطالبهم واحتياجاتهم.ويتوزع أفراد التنظيمات وفقا لنظام معين لتقسيم العمل يقوم فيه كل فرد بدور ووظيفة محددة. وتخضع قانونيا هذه التنظيمات في القانون الجزائري إلى قانون الجمعيات 90-31 *.

8 – الجـــــــودة:

يعد تعريف الجمعية الأمريكية للجودة أشهر التعريفات والذي يعني أن « الجودة هي الهيئة والخصائص الكلية للمنتوج [خدمة أو سلعة] التي تظهر وتعكس قدرة هذا المنتوج على إشباع حاجات صريحة explicitوأخرى ضمنية implicit، أما جودة الخدمة من وجهة نظر الباحثين فإنها تلك الدرجة من الرضا التي يمكن تحققها الخدمة للمستفيدين والزبائن عن طريق إشباع وتلبية حاجاتهم ورغباتهم وتوقعاتهم.وجودة الخدمة يمكن أن تعرف من منظور مقدم الخدمة ومن منظور المستفيد من هذه الخدمة وهذا ما يؤكد عليه الباحثان Krajewski and Ritzman. فالجودة من منظور مقدم الخدمة هي مطابقة

1 سحر فتحي مبروك، الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي ، المكتبة الجامعية الآزاريطية الاسكندرية، 2000 ،ص ص 156.157

* هو القانون الذي يحدد شروط تكوين وأهداف الجمعيات في الجزائر، والتنظيمات الطلابية النشطة في الجامعات تنطوي وتخضع لهذا القانون وسوف نأتي لشرحه لاحقا.

الخدمة للمعايير الموضوعة مسبقا لهذه الخدمة. أما جودة الخدمة من منظور المستفيد/الزبون فهي مواءمة هذه الخدمة لاستخداماته واستعمالاته»[1]

ويعرفها الباحث ستيبينق Stebbing:« هي مجموعة الخصائص والصفات الاجتماعية للخدمة والتي تكون قادرة على تحقيق رضا الزبون وإشباع حاجاته ورغباته »[2]

09 – الخدمة الاجتماعية:

للخدمة الاجتماعية معنى عام...يأتي من المدلول اللفظي لهذا المصطلح فكلمة [خدمة] تعني مجهودات هادفة يقصد بها تحقيق فائدة أو منفعة معينة...أما لفظ اجتماعي فبديهي انه صفة مشتقة من المجتمع أو الارتباط بالعلاقات الاجتماعية المتبادلة بالبيئة المحيطة [3] .«وعرفتها هيئة الأمم المتحدة عام 1960 بأنها تهدف إلى تحقيق التكيف والتفاعل المتبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية وتخصص لذلك مجموعة من البرامج والأنشطة المنظمة»[4]، يركز هذا التعريف على أهداف الخدمة الاجتماعية وبالتالي فإن أي برنامج يعمل على تحقيق التكيف إنما هو برنامج وظيفي يعمل على استقرار الأفراد أو التنظيمات والمجتمع بصفة عامة.

ويعرفها احمد كمال « طريقة علمية لخدمة الإنسان ونظام اجتماعي يقوم بحل مشكلاته وتنمية قدراته ومعاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها وإيجاد نظم اجتماعية يحتاجها المجتمع لتحقيق رفاهية لأفراده »[5]، وإذا أسقطنا هذا التعريف على النظام التعليمي نجد أن قطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية نظام إداري علمي يتساند مع النظام الجامعي في دوره البيداغوجي والتربوي ويؤدي وظيفة تقديم المساعدات والخدمات اللازمة لفئة الطلبة قصد الارتقاء بهم إلى وضع معيشي جيد يسهل لهم عملية التحصيل مثلا.

وأخيرا فإن كينث براي يعرف الخدمة الاجتماعية « بأنها تلك الجهود المنظمة التي تخصص وتستخدم لمساعدة الأفراد والجماعات ليحصلوا على إشباع كامل لحاجاتهم عن طريق مؤسسات اجتماعية تسيير هذه العملية في حدود مجتمع

---

1 يوسف احمد ابو قارة، دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة التعليم في جامعة القدس، موقع انترنت www.quo.edu/homepage/arabic/quality

2 يوسف احمد اوقارة، نفس المرجع

3 عبد المحي محمود حسن صالح، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية ، دار المعرفة الجامعية الآزاريطية، مصر، 1998 ،ص 24

4 رشيد زرواتي، مدخل للخدمة الاجتماعية ، مطبعة هومة الجزائر، 2000،ص 13

5 عبد المحي محمد حسن صالح ،المرجع السابق، ص 29

مستقر»[1]، إن أهم إضافة قدمها هذا التعريف هو وجود مؤسسات تشرف على عملية تقديم الخدمات الاجتماعية.

التعريف الإجرائي للخدمات الاجتماعية الجامعية:

أما بالنسبة للتعريف الذي تتبناه دراستنا هذه فهو التعريف الرسمي للخدمات الاجتماعية الجامعية والذي يشير إلى أنها « مجموع المساعدات المقدمة من طرف الدولة والموجهة نحو تحسين ظروف حياة وعمل الطلبة الجامعيين »[2]ويمكن أن نسجل أن هذا التعريف قد أشار إلى:

1. أن الدولة هي مصدر المساعدات المقدمة.

2 أن هذه الخدمات موجهة إلى الطلبة دون غيرهم ممن له علاقة بالوسط الجامعي.

هذا ونشير في هذا المجال أن أهم الخدمات التي تقدم إلى الطلبة تتمثل عادة في: الإيواء، الإطعام، النقل، المنح، الخدمات الصحية وغيرها.

10 – الهوية الجماعية:

الجزء من المفهوم الذاتي للفرد، النابع من وعيه لكونه عضوا في جماعة مضاف إليه الاعتبارات القيمية والعاطفية التي تحال إلى تلك العلاقة»[3]. أي هي تشكيلة خصائص العناصر التعريفية للفرد في بعده الاجتماعي وتتمثل عناصرها في بحثنا هذا الوعي الجماعي، والشعور المشترك بالانتماء للمجموعة وأهدافها.والولاء للتنظيم، إدراك طبيعة الدور.أما فيما يتعلق بعناصر الهوية الجماعية كمتغيرات إختبارية فقد ركزنا على الجنس، الانتماء الجغرافي، الوظيفة في التنظيم، الانخراط، وتظهر وتختفي أثناء التحليل بحسب المتغيرات التي نرى أنها قد تتأثر بإحدى العناصر الأربعة الأخيرة.

11- الوعي:

يعرّف بأنه: المعرفة الحدسية المباشرة التي يملكها كل فرد حول وجوده و العالم الخارجي...[أو هو] التمثّل الذهني لوجود وواقع شيء ما. ...[4] وهو في بحثنا المعرفة التي يحملها الطلبة منخرطين وغير منخرطين عن جودة الخدمات لجامعية ،والاحتياجات حسب الترتيب لهذه الخدمات لتظهر في صورة الوعي الجماعي المشترك لواقع الخدمات.

---

1 عبد المجي محمود حسن صالح، نفس المرجع، ص 27

2 **RADP , MESRS** , Reforme Des Œuvres Universitaires ,1996, p 1

3 ابراهيم مكاوي،الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية،موقع انترنت.www.abnaa-elbaled.org

4 Grand Dictionnaire encyclopédique : Larousse , volume 3 ; (conscience),paris ,1984, p2527

12 – الصراع:

يعتبر الصراع من اخطر العمليات الاجتماعية وهو كل عمل يعبر عن تصادم القوى الاجتماعية وهو المظهر المتطرف للمنافسة، وقد يكون بين شخصين أو جماعتين أو تنظيمين وقد يتسع نطاقه فيكون بين الشعوب والأمم.

13. الإدراك:

يعرف في علم النفس على أنه: "ظاهرة معقدة يتعرف الفرد من خلالها على العالم الذي يحيط به مستخدما حواسّه الخاصة "[1] والهدف هنا هو معرفة إدراك الطلبة لواقعهم

سادسا_ موقع البحث بالنسبة للعلوم والنظرية الاجتماعية:

مما لاشك فيه أن كثيرا من المواضيع عادة ما تكون محور دراسة لعدد من العلوم المختلفة، سواء كان هذا بالنسبة للعلوم الدقيقة أو العلوم الإنسانية، وبعبارة أخرى فإن كثيرا من الموضوعات لا تعد حكرا لعلم دون غيره، بل إننا نجد أن كل علم يعالج ذلك الموضوع من جانب معين فدور التنظيمات الذي هو موضوع هذه الدراسة يشكل نقطة التقاء بين عدد من العلوم السلوكية الاجتماعية فالنسبة لعلم النفس مثلا يركز في دور التنظيمات على سلوك الفرد وأنماط تفاعلاته داخل التنظيم.وبالتالي فلا يمكن تصور الدور الاجتماعي إلا من خلال جزء من أنماط وسلوك الفرد، أما بالنسبة لعلم النفس الاجتماعي وان كانت مجالات اهتماماته أوسع من علم النفس بتناوله دور الفرد داخل التنظيم من حيث انه يؤثر ويتأثر به إلا أن تركيزه في كل التحاليل على الفرد أو الجماعة في حدود معينة، جعله يجرد الدور الاجتماعي للتنظيمات بصورتها الشمولية التي قدمها علم الاجتماع، والذي يعتبر أن المجتمع الإنساني برمته مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة ادوارا اجتماعية يمارسها الأفراد، التنظيمات أو الأنساق الفرعية وغيرها.

لقد حاولت الكثير من المدارس والنظريات والاتجاهات الفكرية تحليل موضوع دور التنظيمات بشكل مباشر أو غير مباشر، ومنها نظرية الدور والتي اعتبرها البعض الآخر فكرا، إضافة إلى نظرية التنظيم التي طرحته من منظور طبيعته من جهة، ونشاطاته من جهة أخرى، ومن ابرز المدارس التي اهتمت بهذا الجانب وبشقيه (الدور الاجتماعي و التنظيم)، النظرية البنائية الوظيفية التي تعني من المعنى اللفظي العام إلى أسبقية وجود أبنية تقوم بوظائف وادوار محددة.وقد حدد تالكوت بارسونز أن أهم العوامل المكونة للبناء الاجتماعي الأدوار التي يشترك من

1 La Grande Encyclopedie 2002 , version CD ,(perception)

خلالها مختلف الأفراد في الجماعات الاجتماعية وكذا التجمعات ويعطي الجامعة كمثال على ذلك. إن عدم تبنينا لنظرية الدور يقوم على أساس أن الأدوار كثيرا ما تندمج في وحدة أكبر لأحد النظم.

إن النظرية البنائية الوظيفية سوف تشكل النظرية الاجتماعية التي تقود هذا البحث في جميع مراحله وعملياته فعلى أساسها انطلق البحث ويندرج ضمنها لينتهي بتفسيراتها.

سابعا_ نوع الدراسة:

إن الميزة التي تتميز بها العلوم الإنسانية عامة وعلم الاجتماع خاصة، من حيث عدم دقة نتائجها وصعوبة قياسها يعود أساسا إلى طبيعة الظاهرة التي تكونها، فالظاهرة الطبيعية مثلا يسهل فيها الضبط والقياس الكمي، كما يسهل فيها التعميم لأنها ظاهرة تتكرر بنفس الصورة في كل مكان، كما أن العالم في ميدان العلوم الطبيعية بإمكانه التحكم في هذه الظاهرة وهذا عكس العلوم الاجتماعية والتي يستعصي فيها القياس الكمي والضبط، كما يستعصي فيها التحكم ويقف الكائن الاجتماعي كحاجز أمام هذا التحكم لأنه يتميز بالإرادة والتي تسمح له بتغيير آرائه وسلوكه وتصرفاته كما أن هذا الكائن له ميول ورغبات ومن هذه النقطة تعذر التجريب على الظواهر الاجتماعية.

وفي المقابل حقق البحث الوصفي تطورا كبيرا ونتائج باهرة وأكثر دقة لأنه يتناسب وطبيعة الواقع الاجتماعي وأصبح البحث الوصفي يشكل أسلوبا ملائما يمكن بواسطته تقريب الفهم أو تحقيق فهما أفضلا للظواهر الاجتماعية، ومن هذه النقطة الأخيرة نكون قد اقتربنا من تحقيق هدف من أهداف العلم[1] وللاعتبارات السابقة فإن بحثنا هذا يدخل ضمن دائرة البحوث الوصفية التحليلية التي تقوم بوصف الظاهرة كما هي وبأدق عناصرها ومحاولة تحليلها بناء على الوصف السابق وهذا من اجل تحقيق نتائج أكثر دقة وأكثر فهما كما سبق الذكر.

ثامنا_ منهج البحث:

لكي يحقق أي بحث علمي في أي اختصاص كان أهدافه التي انطلق من ا جل الإجابة عليها فلابد وان يسير وفق كيفية محددة، أو بمعنى أخر يتخذ سبيلا وطريقا حسب نظام معين وهذا ما يطلق عليه في المعنى العام اسم المنهج العلمي.وقد سبق الإشارة إلى أن دراستنا هذه تندرج ضمن البحوث الوصفية

1 محمد علي محمد ،علم الاجتماع والمنهج العلمي ،ط، دار المعرفة، الاسكندرية، 1983.ص.181.

وعليه فقد اعتمدنا المنهج الوصفي ذلك أن الدراسات الوصفية « تهتم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة أو بوضع جماعة من الناس أو عدد من الأشياء أو مجموعة من الظروف أو فصيلة من الأحداث أو نظام فكري أو أي نوع من الظواهر التي يرغب الشخص في دراستها»[1] وهذا لا يعني انه سوف يقتصر الجهد على مجرد الوصف الجاف للظاهرة موضوع الدراسة أو صياغة عبارات تفسيرية دون أن يكون لدينا تصور منظم وواضح عن الظاهرة المدروسة كتحديد العلاقة بين المتغيرات المختلفة التي تمكننا من استنتاج العلاقات السببية بينها، وحتى نبلغ هذا المسعى فإن البحث سيستعين كذلك على بعض المناهج الأخرى.ولأن الدراسات الوصفية في مرحلة نشأتها ارتبطت بالتحليل الكمي الذي « يهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة، وقد تكون هذه القياسات من الطراز الترتيبي ordinales مثل- أكثر أو اقل – أي عددية وذلك باستعمال الحساب.إن أغلبية البحوث في العلوم الإنسانية تستعمل القياس وذلك الأمر حينما يتم استعمال المؤشرات ،النسب،المتوسطات أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة»[2].وهذا ما يطلق عليه اسم المناهج الكمية، ولأن بحثنا هذا سيحظى بنصيب وافر في الغزو الميداني وبالتالي استعمال الملاحظة المشاركة والمقابلة والمعايشة فإن هذا يعني أننا بصدد الاستعانة بالتحليل الكيفي أو ما يسمى بالمنهج الكيفي، الذي يهدف في الأساس إلى فهم الموضوع من خلال الواقع الذي سنكون بصدد معايشته، ومن ثم تحقيق اكبر قدر ممكن من التحليل العميق للبيانات وبقدر كاف من الوصف الدقيق والتشخيص الصحيح للمواقف.

أخيرا يجب أن نشير أن هذا المزج يهدف كما سبق الذكر إلى الارتقاء بالبحث إلى أعلى درجات المصداقية من جهة، ومن جهة أخرى فقد اعتمدنا هذا المزج أخذا بطريقة العامل الفرنسي فريدريك لوبلاي الذي كان أول من طور المنهج الوصفي باعتماد التحليل الكمي والكيفي.

1 عمر محمد التومي الشيباني،مناهج البحث الاجتماعية،ط2،الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان،طرابلس،1975،ص113

2 موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، ترجمة بوزيد صحراوي واخرون، ،دار القصبة للنشر، الجزائر،2004،ص100

تاسعا_الدراسات السابقة:

إن البحوث السابقة حول أي موضوع قيد الإنجاز ما هي مصادر الهام لا يمكن للباحث أن يستغني عنها، فكل بحث ما هو إلا امتداد للأعمال التي سبقته والإطلاع عليها يسمح للباحث الإلمام بموضوع بحثه وضبطه بصورة دقيقة من جميع جوانبه، ذلك أن معرفة أخطاء الأعمال السابقة مثلا يتيح له تجنب منهجيتها أو تجنب بعض نتائجها وتعميماتها المتناقضة، وكلما توفرت الدراسات السابقة حول الموضوع زادت النسبة في ضبط الموضوع المدروس أكثر، هذا لابد وأن نشير أن الدراسات السابقة لا تعني بالضرورة أن تكون قد تناولت نفس البحث كليا وهذا قلما يحدث وإنما هناك درجات متفاوتة في التشابه، وهذا ما ينطبق على بحثنا الذي افتقدنا فيه للدراسات التي تشابهه بدرجة عالية وكل ما عثرنا عليه واستفدنا منه هو دراسات مقاربة تناولت احد أجزاء بحثنا وسيتم تقديمها بإيجاز فيما يلي:

الدراسة الأولى:

عنوان الدراسة: الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية.

الباحث: الدكتور إبراهيم مكاوي

نوع الدراسة: دراسة ميدانية لأطروحة الدكتوراه في علم النفس التربوي

إشكالية الدراسة: طرح الباحث في إشكالية الدراسة عموما تساءلت عن دور الحركة الطلابية الفلسطينية وانخراط الطلبة في نشاطاتها كعامل يساهم في صقل وبلورة وعيهم الجماعي وهويتهم القومية أم لا.

المنهج المستخدم: اعتمدت هذه الدراسة على منهج البحث المختلط(الكيفي والكمي) القسم الكيفي هو قسم استكشافي استخدمت فيه مقابلات شخصية كأداة لجمع المعطيات مدعمة بالمشاهدة المشاركة وتحليل الوثائق، وفيه تم إجراء المقابلة في جولتين مختلفتين مع قياديين ونشطاء في الحركة الطلابية وشملت العيينة في المرحلة الأولى 34 طالبا، ثم جميع النشطاء الطلابيين والمقدر ب 150 طالبا في المرحلة الثانية.ونفس العدد من الطلبة غير النشطين .

وقبل عرض النتائج تطرقت الدراسة إلى ظروف الطلبة الفلسطينيين داخل الجامعات الإسرائيلية في الجوانب الاجتماعية والفكرية والثقافية التي يعيشونها

وكيف أن نسق التعليم الاستعماري صمم من أجل استئصال هوية هؤلاء الطلبة من جذورها،ليشير الباحث كذلك إلى العوامل التي حدت من نجاح هذا المشروع الاستئصالي ليعطي أبعادا أخرى كدور العائلة وما تقوم به التنظيمات والأحزاب السياسية التي جعلت من الحركة والنشاط الطلابيين مطلبا يشكل أهم حلقات المقاومة في بناء الهوية القومية داخل الجامعات الاسرائلية.

كما استعرضت الدراسة الإطار النظري للبحث المتمثل في نظرية الهوية الاجتماعية بتركيزها على مفاهيم القوة، الصراع والوعي لدى أفراد المجموعة بان لهم هدفا ومصيرا مشتركا بتحليل مفاهيم الوعي الجماعي، الشعور المشترك بالانتماء وقد شرحت هذه الدراسة تفاصيل النظرية السابقة الذكر بإسقاطها حول المجتمع الطلابي داخل الجامعات الاسرائلية وكل العوامل المؤدية إلى التصاق هؤلاء الطلبة بمجموعتهم الداخلية والانحياز إليها في ظل كل الظروف ومهما كانت قوى الضغط والصراع.

عرض النتائج: عرضت هذه الدراسة نتائجها وفقا لقسمين:

نتائج القسم الكيفي: ونم فيه عرض النتائج تبعا للمواضيع التالية: الهوية الجماعية القومية، الزمان النسبي الجماعي، التنظيم والانتماء الحزبي، جدلية القومي والنسوي، التوافق الاجتماعي والنفسي.

نتائج القسم الكمي: وتم تفسير النتاج فيه وفقا لمتغيرات كمية بواسطة استمارات البحث(07 استمارات) قسمت إلى المواضيع التالية:مقياس الهوية الأبنية، سلم التقييم الذاتي الجماعي، سلم الحرمان النسبي، المواقف اتجاه النسوية، السيطرة الداخلية، تقييم الذات، الثقة الاجتماعية.وعرضت نتائج الدراسة كذلك نماذج من الجداول الإحصائية وفقا لمواضيع ترتبط بالبحث.

أهم النتائج:

- الحركة الطلابية الفلسطينية تشكل مدرسة يتم من خلالها بناء الهوية لدى الطلبة المشاركين في نشاطاتها.

- أن الطلبة داخل الجامعات الاسرائلية يأتون بدرجة معينة من الانتماء القومي والوعي السياسي.

- هناك علاقة جدلية بين مفهوم الهوية القومية والمشاركة في فعاليات الحركة الطلابية.

- أن للحركة الطلابية دورا أساسيا في تعزيز التوافق النفسي لدى الطلاب النشطين.

- الاختلاف الفكري والانتماء السياسي للتنظيمات الطلابية لم يؤثر سلبا على تكريس مفهوم الهوية القومية.

- أن التنظيمات الطلابية هي امتداد فكري وتنظيمي للأحزاب السياسية.

توظيف الدراسة:

إن هذه الدراسة تناولت جانبا واحدا تتشابه فيه مع موضوع بحثنا وهو الجانب المتعلق بدور الحركة الطلابية، كما فسرت الخلفية النظرية والتحليلية لتكونها وطبيعة نشاطها.وعلى هذا الأساس فقد تم توظيف هذه الدراسة فيما يلي:

– لقد كنا بحاجة إلى إيجاد خلفية تحليلية ذات صبغة ولغة سوسيولوجية تشرح البعد العلمي لظاهرة التنظيمات الطلابية وبالتالي فإننا سنعتمد على أسلوب ولغة تحليلها في تناول هذا الجزء من البحث خاصة فيما يتعلق بعرضنا (لاحقا) لنشاط ودور الحركة الطلابية الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية

- كما أمدتنا هذه الدراسة بعوامل نجاح التنظيمات(متغيرات ومفاهيم نفسية اجتماعية كالوعي الجماعي، الانتماء والولاء، الإدراك.) في دورها الذي أقيمت من اجله وبالتالي استغلالها منهجيا(بناء الفرضيات واختبارها ميدانيا) في دراستنا هذه.

- الاستفادة من طريقة اختيار العيينة واعتمادها.

- توظيف عناصر ومفاهيم الهوية (الانتماء، الارتباط، الوعي الجماعي المشترك، كمتغيرات تمهيدية لتحليل أوسع للدراسة بعد تحديد مفاهيمها بما يتناسب مع البحث.

الدراسة الثانية:

عنوان الدراسة: انعكاسات تدهور الظروف المعيشية في الاقامات الجامعية على التحصيل العملي للطلبة.

الباحث: الطالب حسين ايت عيسي.

نوع الدراسة: دراسة امبريقية لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماعي التربوي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2002، 2003.

إشكالية الدراسة: من أهم الأسئلة المطروحة في إشكالية الدراسة والتي جلبت انتباهنا نجد:

– ما مدى فعالية أداء مؤسسة الإقامة الجامعية لوظيفتها الاجتماعية في ظل أزمة قطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية؟

– ما هي مصادر ومحددات شكل الوعي – الادراكي والتا ويلي- لدى الطلبة المقيمين، كيف وبأي درجة من الشدة تتدخل وتؤثر كل من متغيرات الجنس، الفئة الاجتماعية المهنية، والانتماء الجغرافي والموقف من خطاب التنظيمات الطلابية.؟

– ما هي الهوية الاجتماعية للطلبة المقيمين الذين يتمسكون بحظوظ اقل أو اضعف للنجاح والتفوق الدراسي في ظل تظافر الانعكاسات السلبية لكل من:أزمة قطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية، أزمة التعليم العالي ومنحى نشاط وخطاب الحركة الطلابية في الجزائر.

الفرضيات: من بين الفرضيات الجزئية التي تتعلق ببحثنا نجد:

– كلما كان الطلبة المقيمون اشد تبنيا لخطاب ونشاط التنظيمات الطلابية كان شكل وعيهم الادراكي التاويلي أكثر سلبية.

– كلما كانت نظرة الطلبة المقيمين التوقعية لمستقبلهم الاجتماعي المهني أكثر سلبية كانوا أشد تبنيا لخطاب ونشاط التنظيمات الطلابية وبالتالي كان وعيهم الادراكي التاويلي سلبيا أكثر.

المنهج المستخدم: مزجت الدراسة بين تقنيات التحليل الكمي، الكيفي، والوصف واعتمدت على الاستمارة كأداة لجمع البيانات إضافة إلى الملاحظة والمقابلة واستعانت بطرق التحليل الإحصائي ألوصفي والإحصاء الاستدلالي.

عينة الدراسة: سحبت العينة بنسبة 8.36 بالمائة من مجموع 1864 طالبا بالإقامة الجامعية مجال الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة.

أهم نتائج الدراسة:

- أن الاتجاه العام نحو مدى توفق الاقامات الجامعية في أداء مهامها تراوح بين التقييم النسبي والسلبي على التوالي.

- الإطعام، القانون الداخلي، المنحة، الأمن والصحة الخدمات الأكثر تدهورا في الاقامات الجامعية.

- يتسم المبحوثين بتبني شديد لمطلب التنظيمات الطلابية.وان الذكور إلى جانب الريفيين وأبناء الفئة الاجتماعية المهنية الدنيا يشكلون الفئات الأشد تبنيا لهذا الطلب.

- الطلبة الأشد تبنيا لمطلب التنظيمات الطلابية هم الذين يحملون شكل الوعي الادراكي التاويلي الأشد سلبية، وان التنظيمات الطلابية هي المنتج الرئيسي للوعي الطلابي حول الواقع الاجتماعي والبيداغوجي وإن غلبة شكل الوعي الادراكي التاويلي على عموم أفراد العيينة يجد تفسيره في كثافة نشاطات هذه التنظيمات على مستوى الاقامات.

- الطلبة المقيمون يزدادون تبنيا لمطلب التنظيمات الطلابية كلما كانوا يشعرون أكثر بالتأثير السلبي الذي يمارسه تدهور الظروف المعيشية على التحصيل العلمي.

- ترتبط النظرة السلبية للمستقبل الاجتماعي المهني بتبني مطالب التنظيمات الطلابية.

توظيف الدراسة:

- لقد اعتمد بحثنا هذا بدرجة تجلب الانتباه على هذه الدراسة خاصة في بناء خطة البحث سيما في الفصل المتعلق بالخدمات الاجتماعية الجامعية.

- الأخذ بنتائجها كخلفية للتحليل ومحاولة مقارنتها بنتائج بحثنا هذا البحث إن أمكن.

- اعتماد بعض المفاهيم المستخدمة في الدراسة.

- اعتماد تقنيتها في بناء الاستمارة مع اقتباس البعض من أسئلتها.

الدراسة الثالثة:

عنون الدراسة: دور الأداء الإداري بإدارة الخدمات الجامعية في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية.

الباحث: عمار بشير الشريف.جامعة محمد بوضياف، المسيلة

نوع الدراسة: دراسة ميدانية بإدارة الإقامة الجامعية حسوني رمضان بجامعة محمد بوضياف.المسيلة، وهي دراسة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع فرع خدمة اجتماعية للسنة الجامعية 2005 /2006.

إشكالية الدراسة: تناولت الإشكالية في هذه الدراسة أهمية الأداء الإداري الفعال في تسيير المؤسسات حتى تحقق أهدافها سيما منها ذات الطابع الخدماتي أو التي تقدم خدمات اجتماعية، إضافة إلى موقع الأخصائي الاجتماعي في هذه العملية الإدارية باعتباره ذو تكوين خاص وله إسهامات خاصة ومميزة في أداء المؤسسات الاجتماعية لوظائفها وعليه طرحت الإشكالية التساؤل التالي:

ما هو دور ووظائف المؤسسات الاجتماعية في نواحي:التخطيط، التنظيم، التوظيف، التوجيه والإشراف والرقابة في تحسين الخدمات الاجتماعية التي تقدمها؟

وقد ربطت الدراسة الأسئلة الجزئية في الإشكالية بالملاحظات الميدانية وهاته الأسئلة هي:

- ما هو دور وظيفة التخطيط الإداري في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بجامعة المسيلة؟

- ما هو دور وظيفة التنظيم الإداري في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بجامعة المسيلة؟

- ما هو دور وظيفة التوظيف (التأطير) في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بجامعة المسيلة؟

- ما هو دور وظيفة التوجيه والإشراف في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بجامعة المسيلة؟

- ما هو دور وظيفة الرقابة الإدارية في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بجامعة المسيلة؟

الفرضيات:

الفرضية العامة: لوظائف إدارة الإقامة الجامعية حسوني رمضان بجامعة المسيلة دور في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية.

الفرضيات الجزئية:

- لوظيفة التخطيط الإداري بميدان الدراسة دور في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية.

- لوظيفة التنظيم الإداري بميدان الدراسة دور في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية.

- لوظيفة التوظيف (التأطير) بميدان الدراسة دور في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية.

- لوظيفة التوجيه والإشراف بميدان الدراسة دور في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية.

- لوظيفة الرقابة الإدارية بميدان الدراسة دور في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي واعتمدت على الاستمارة، المقابلة والملاحظة كأدوات لجمع البيانات الميدانية، وكانت نوع العيينة العمدية المقصودة لأفراد إدارة الإقامة الجامعية حسوني رمضان.

أهم النتائج:

- تعتبر الإقامة الجامعية حسوني رمضان مؤسسة اجتماعية ذات طابع إداري خدماتي تقدم خدمات اجتماعية جامعية لطلبة جامعة المسيلة.

- تقوم إدارة الإقامة بمعظم الوظائف الإدارية غير أن هذه الخدمة تتم بشكل بسيط وبعيد عن الأسلوب العلمي وبالتالي تنقصها الفعالية وهو ما أثر سلبا على فعالية الخدامات الاجتماعية الجامعية.

- عدم اعتماد الإدارة على التخطيط الذاتي لبرامجها ونشاطاتها واعتمادها على البرامج الوزارية التقليدية والتي تفتقر في الغالب إلى المعطيات الميدانية الدقيقة.

- وجود خلل كبير على مستوى وظيفة التخطيط الإداري بإدارة الإقامة.

- وجود خلل كبير على مستوى وظيفة التنظيم الإداري بالإقامة.

- يتسم التنظيم بميدان الدراسة بمرونة ضعيفة يصعب من إدخال التعديلات الضرورية عند الحاجة، بالإضافة إلى درجة عالية من الميكانيكية والنمطية من خلال التحديد الرسمي لإجراءات وقواعد العمل، وبالإهمال إذ أن غالبية أعضائه لا يعرفون حدود صلاحيتهم ووجود تداخل أحيانا بين التخصصات الوظيفية.

- اكتفاء المشرفين بالشكل النمطي الرسمي للاتصال، وعدم اهتمامهم بالاتصالات خارج الإطار الرسمي للعمل وبالتالي إهمال الجانب الاجتماعي والنفسي للاتصالات وهو ما أثر على الجو التفاعلي الذي يتطلب توفره من أجل تعميق التفاهم ونقل الأفكار والاقتراحات بحرية.

- عدم دقة المعايير الرقابية وكذا عدم وضوحها.

- ضعف عملية تقييم العاملين وعدم إخبار الموظفين بتقديرات تقييمهم في اغلب الأحيان.

- نقص فعالية الرقابة الإدارية ، خاصة في المستوى الإداري الأول نتيجة اعتماد أسلوب الرقابة اللصيقة وتداخل الصلاحيات في كثير من الأحيان.

- إن عملية التقييم الشامل التي تقوم بها إدارة الإقامة لبرامجها ونشاطاتها لا تتم بشكل علمي ودقيق، وإنما هي عبارة عن اجتماعات غير دورية لمعرفة ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه فقط.ولا تعود في غالب الأحيان بفائدة على تحسين وتطوير أدائها.

- ضعف أداء إدارة الإقامة ميدان الدراسة في كل من وظائف التخطيط الإداري، التنظيم الإداري، التوظيف، الإشراف والتوجيه، والرقابة الإدارية انعكس سلبا على كم ونوع الخدمات الاجتماعية الجامعية التي تقدمها للطلبة، وبالتالي فإن وظائف الإدارة سالفة الذكر لها تأثير مباشر على الخدمات الاجتماعية الجامعية، أي أنه كلما تحسن الأداء الإداري لإدارة الإقامة الجامعية فإن نتيجة ذلك حتما ستكون النهوض بمستوى الخدمات الاجتماعية الجامعية.

توظيف الدراسة:

تتقاطع هذه الدراسة مع بحثنا هذا في كون أن كل منها يهدف إلى الكشف عن الدور من جهة، وعلاقته بتحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية من جهة أخرى، وإذا كانت هذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن الدور في داخل التنظيم الإداري

الذي يشرف على تقديم الخدمات الاجتماعية الجامعية، فإن دراستنا تتناول الكشف عن الدور من طرف تنظيمات أخرى تتواجد بنفس ميدان ذلك التنظيم، كما تتقاطع دراستنا مع هذه الدراسة في تناوليهما لواقع الخدمات الجامعية في الجزائر وبالتالي فإن توظيف هذه الدراسة والاستفادة منها كان في الجوانب التالية:

- الاستعانة بكيفيات طرق الكشف عن الدور سيما الاستمارة كأداة رئيسية.
- الاستعانة بها في بناء خطة بحثنا خاصة في الفصل المتعلق بالخدمات الاجتماعية الجامعية.

الفصـــــــل الثاني

الدور والتنظيمات الطلابيـــة

تمهيد

أولا. ---------- الـــدور

1. ---------- دور الفـــــــــــرد

2. ---------- دور ووظيفة التنظيـــــم

3. ---------- صـــــــــراع الأدوار

4. ---------- الرضا ودور التنظيمـــات

ثانيا. ---------- التنظيمات الطلابيـــة

1. ---------- طبيعة التنظيمات الطلابية

2. ---------- نماذج عن دور أشهر التنظيمات الطلابية في العالم

3. ---------- التنظيمات الطلابية الجزائرية

4. ---------- دور ها

خلاصة

تمهيد:

لا طالما اتسمت التنظيمات الطلابية في مختلف بلدان العالم بقدرة عالية على التغيير بالنظر إلى الخصائص التي يتميز بها الطلبة، ففي فرنسا، الصين وإيران كانت التنظيمات الطلابية وراء الحركات الاحتجاجية التي قامت بها مجتمعات تلك الدول، تجني اليوم ثمارها من خلال التطور الذي تعرفه.

وفي الجزائر لم تكن الحركة الطلابية بمعزل عن التغيرات التي عرفها المجتمع بل ساهمت في الوقوف إلى جانب باقي فئات المجتمع بداية من الكفاح السياسي ثم المسلح إبان الاستعمار إلى معركة التشييد بعد الاستقلال، والعمل على تفعيل العمل السياسي بعد أحداث أكتوبر 1988. ولم تتخل في كل هذه المراحل عن خصوصيتها المتمثلة في الدفاع عن مصالح الطلبة، سيما في ظل تدهور وضعية الخدمات الجامعية في الوقت الراهن وهو الإطار الذي أصبح يشغل حيزا كبيرا من اهتماماتها.

وقبل التطرق إلى هذه النقاط محور هذه الفصل أثرنا من باب ربط مفاهيم البحث بعضها ببعض وكذا الانتقال من الجزء إلى الكل التطرق إلى مفهوم الدور من خلال عرض فكرة دور الفرد ودور التنظيمات مع توظيف الخلفية النظرية للبحث، كما سنتعرض إلى كل من الرضا عن الدور وصراع الأدوار.

أولا_ الـــــدور:

1.دور الفـــرد

1 / 1.اختلاف الأدوار:

تختلف الأدوار الاجتماعية في ضوء المعايير الآتية:[1]

الجبر والاختيار: فنجد بعضها مفروضا على الفرد وبعضها اختياريا فالدور الجنسي (ذكر أو أنثى) أو دور السن (طفل أو راشد) مثلا لا اختيار فيهما. بينما الفرد يختار دوره في العمل (مدرس أو مهندس أو ضابط أو عامل أو فلاح.....الخ) ويختار دوره الاجتماعي فيتزوج ويصبح رب أسرة أو يظل عازبا عن الزواج.

الشمول: وتختلف الأدوار الاجتماعية في شمولها، فالشاب قد يكون قائدا في جماعة وتابعا في جماعة أخرى.وقد يكون الرجل مسيطرا في عمله لأن مركزه قيادي ولكن سلوكه يختلف في هذا عندما يكون في النادي أو في بيته.

1 حامد عبد السلام زهران ،علم النفس الاجتماعي،ط5،.عالم الكتب،السعودية ،ص ص، 130،131

تحديد السلوك: تختلف الأدوار في مدى تحديدها للسلوك، فالأدوار العسكرية مثلا محددة تحديدا جامدا، ومع هذا فهناك مجال للاختلاف، ولهذا نجد أن الضباط يختلفون في طريقة إصدارهم للأوامر، ولكن هذا الاختلاف محدد، إما في أدوار أخرى كدور الابن في الأسرة فنجد مجالا أوسع للتغيير والاختيار.فالابن أن يكون مهذبا مع أبيه وألا يصحبه ولن يراعي ما يجب عمله أو قوله، وخارج هذه الحدود العريضة يترك سلوكه دون أن ينظمه الدور.

الاستمرار: وتختلف الأدوار في استمرارها أو في دوامها فأدوار المرأة والرجل أدوار دائمة داخل المجتمع. والأدوار المهنية دائمة. ومن ناحية أخرى نجد كثيرا من الأدوار لا تستمر إلا فترة قصيرة نسبيا كالمرشح لوظيفة أو عمل أو المفوض الذي يمثل شخصا في تسوية مسألة أو الجندي المجند.

الأهمية والشهرة: وتختلف الأدوار اختلافا كبيرا في أهميتها وشهرتها، فدور الصديق يتضمن علاقة شخصية وثيقة واستجابات انفعالية عميقة عن تلك التي نجدها في دور الزمالة أو المعرفة العابرة. وفي أي ثقافة أو أي مجتمع نجد الأدوار تقدر تقديرا أعلى وأرفع من غيرها.

الصعوبة والسهولة: وتختلف الأدوار من حيث الصعوبة والسهولة فدور المواطن العادي دور سهل نسبيا لا يتطلب منه إلا القيام بعمل يتعيش منه.أما دور العالم الذي يكرس حياته لعمله وعلمه فهو دور صعب يتطلب منه بذل جهد كبير.

1 / 2 الدور والمركز:

لقد سبق الإشارة في فصل سابق إلى مفهوم الدور وتم إعطاء أكثر من تعريف له، كما تم تعريف المركز.ونظرا لارتباط هذان المفهومان ارتباطا وثيقا بحيث لا يمكن بأي شكل من الأشكال التطرق لأحد هما دون ذكر الآخر. سوف يتم إعادة التطرق إليهما في هذه النقطة من جانب العلاقة بينهما ويقول لينتون: « أن المركز الذي يحتله شخص معين في منظومة خاصة، في وقت معين، سوف يسمى بالمكانة Statut، بالنسبة إلى هذه المنظومة، أما كلمة الدور فتستخدم للدلالة على مجموع النماذج الثقافية المتصلة بوضع معين. ولذلك فهو يشتمل على المواقف والقيم والسلوك المفروضة من الجماعة على كل شخص يحتل هذا المركز أو الوضع »[1] وعلى هذا الأساس فإن الدور يعبر عن الجانب الدينامكي للمركز الذي

1 أوتو كلنبرغ ، علم النفس الاجتماعي ،ترجمة حافظ الجمالي،ج،المطبعة العمومية، دمشق ،1964،1965، ص 47

بدوره يشتمل على أبعاد ثقافية واجتماعية بل انه يشتمل من القيم الاجتماعية ما يجعله مفروضا على القائم به، هذا الأخير الذي يصبح بدوره خاضعا لنماذج السلوك السائدة في المجتمع، وبالتالي فإن الفرد يقوم من خلال الدور والمركز بتحويل أنماط ونماذج الحياة الاجتماعية إلى مفاهيم خاصة تصبح كنماذج لتنظيم سلوكه بما يتوافق وسلوكيات أفراد المجتمع. وبعبارة أخرى فإنه على الرغم من أن الأدوار والمراكز هي نتاج لأنماط ثقافية واجتماعية ووحدات مكملة لها إلا أنه يمكن اعتبارها مستقلة في وظيفتها بالنظر إلى الأشخاص الذين يتولون مراكز خاصة ويمارسون أدوارها.

ولقد ذهب دوركايم في هذا الصدد إلى أن الظاهرة الاجتماعية تتميز بصفة القهرية كما أنها خارجية، فعلى الرغم من أن الأفراد هم مصدر الظاهرة إلا أن الفرد لا يستطيع التحكم فيها بل إنها تجبره على إتباع نماذج محددة من السلوك الاجتماعي..ويدعم هذا الطرح أيضا في مسألة التداخل بين الدور والمركز من جهة اعتباراهما « جزاءا من الظواهر الاجتماعية التي تمارس الإلزام والقهر على سلوك الأفراد ويتضح ذلك في الاقتباس التالي عن جي روشي Guey rocher : كذلك ستتضح أكثر بنية الفعل التي هي نتيجة القسر الذي تمارسه النماذج الجمعية، إذا قمنا بتحليل ما يسميه علماء الاجتماع المعاصر بالدور الاجتماعي ، الذي يتألف من قواعد ومعايير يخضع لها فعل الأفراد الذين يحتلون موقعا أو وظيفة خاصة في جمع أو جماعة من الناس ، وإنه لفي طبيعة كل جماعة بشرية تقريبا ، مهما كانت صغيرة، أن ينشأ فيها تميز في الوظائف سواء أكان بين الأشخاص أم بين التجمعات ، بحيث أن كل واحد يقدم إلى المجموع إسهامه المحدد والخاص وأحيانا المميز»[1]وضمنيا ومن خلال هذا الطرح يمكن أن نصل إلى نتيجة هامة مفادها أن تميز الأدوار الاجتماعية لا يعني انفصالها إنما على العكس من ذلك تماما فهذا التمايز يهدف إلى دعم النسق بمساهمة كل فرد في جانب معين ، ولا يظهر دور النسق في المجتمع سواء كان جامعة أو مصنعا إلا من خلال الأدوار التي تؤديها وحداته . إن هذه النقطة تعني عدم حصر تحليل الدور الاجتماعي على الفرد فقط بل يجب أن تشمل الأنساق والأبنية نقطة جوهرية و محور هذه الدراسة وسوف نأتي إلى شرحها لاحقا.

1 مجدالدين عمر خيري خمش.علم الاجتماع الموضوع والمنهج،ط1، دار مجدلاوي للنشر عمان،الأردن،1999،ص 140

خلاصة يمكن القول بأن الدور هو الذي يعكس شاغل المركز الاجتماعي، وهذا الأخير هو العلاقة التي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي مما يدل على أن هناك علاقة وثيقة بين الدور الاجتماعي والمركز الاجتماعي. بحيث لا يجب فصلهما أي أنه لا يمكن دراسة أحدهما بمعزل عن الآخر وأن التفريق بينهما هو مسألة منهجية فقط، فلا يمكن أن تكون هناك أدوار بدون مراكز ولا مراكز بدون أدوار.

1 / 3.أنواع الأدوار الاجتماعية:

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام عرض أنواع الأدوار الاجتماعية بشكل عام ممثلة فيما يلي:[1]

1/3/1.الأدوار البايولوجية: كالأدوار العمرية والجنسية، أما طبيعتها فتكون ثابتة، فدور الطفل غير دور الحدث أو دور المراهق ودور البنت غير دور الولد.

2/3/1 الأدوار شبه البايولوجية: كالأدوار المرتبطة بالعنصر والعرس والأدوار المتعلقة بالقومية والعشيرة والطبقة الاجتماعية، وتكون طبيعتها قائمة على أدوار بايولوجية ولا يمكن نقلها من فرد لآخر لأنها غير قابلة للتغير، أي لا يمكن نقل دور الفرد العربي إلى فرد ألماني مثلا.ولا يمكن استبدال أو نقل أو تغيير دور الفرد الأبيض لاكتساب دور الأسود أو الأصفر داخل المجتمع الذي يمارس التمييز العنصري كالأمريكي .

3/3/1 أدوار مؤسسية: كالدوأو الوظيفية المهنية في المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية والدينية والترفيهية، أما طبيعتها فتتصف بقسط من الحرية في ممارسة الدور الوظيفي أكثر من الأدوار التي سبقتها (بايولوجية وشبه بايولوجية) لأنها اكتسابية، بينما الأدوار الأولى والثانية تكون وراثية.

5/3/1 أدوار انتقالية: مثل دور المريض والزائر، أما طبيعتها فهي مؤقتة وزائلة وتعكس نشاطا اجتماعيا في يوم معين.

6/3/1 أدوار غير رسمية: التي لا تعتمد على التحصيل العلمي والخبرات الشخصية والعلمية، وتساعد الفرد على اكتساب أدوار اجتماعية كعضوية الفرد في المنطقة السكنية (الجيرة) النادي الأهلي أو الرياضي أو عضوية في جماعة اللعب وهكذا

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا التحليل يتداخل مع تحليلات سوسيولوجية أخرى تذهب إلى تصنيف المراكز لا الأدوار على أساس نفس المبدأ، وتتمثل في نوعين هما:

1 معن خليل عمر،نقد الفكر الاجتماعي المعاصر،ط2، دار الآفاق الجديدة بيروت، 1999،ص ص 249.248

المراكز الموروثة: وتضم النوع الأول والثاني من المشار إليهما أعلاه (بايولوجية. شبه بايولوجية)

المراكز المكتسبة: وتضم النوع الثالث والرابع (انتقالية، غير رسمية).

ولقد تم اعتماد المبدأ الأول من التصنيف على اعتبار تداخل المكانة مع الوظيفة أو الدور «فقد يصبح الفرد طبيبا فتصبح وظيفته طبيب، ويشغل في نفس الوقت مكانة الطبيب في المجتمع مع ما يقتضيه ذلك من الحصول على امتيازات وحقوق ودخل مالي، تكفلها له هذه الوظيفة، أو هذه المكانة»[1] أي أن المكانة في النهاية لا يمكن لأن تكون إلا للقيام بدور ويصبح هذا الأخير هو المبتغى الأساسي.

1 / 4. مفاهيم الدور:

يرتبط الدور بمفاهيم أساسية يقوم ويرتكز عليها في التحليل لاسيما في العلاقة بين الدور والشخصية وهي:

التوقعات: لقد سبق الإشارة إلى أن الدور يقوم على أساس ما ينجزه فرد يشغل مركزا من جهة وما يتوقعه منه الآخرين من جهة أخرى.إن مفهوم التوقعات الاجتماعية يحتل مكان الصدارة في نظرية الدور الاجتماعي لدراسة سلوك الأفراد، ذلك لأن الموقع الذي ينظر منه الآخرون إلى شاغل الدور غير موقع القائم به، فالطلب الجامعي يتوقع من خلال إدراكه أسلوبا وطريقة معينتين للأستاذ في إلقائه للدروس مثلا. ولكل مركز نموذج مختلف من التوقعات تقنن تصرفات الأفراد متصلة ببعضها البعض مكونة شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية في مختلف الاتجاهات. ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها التوقع (وجدنا رواده يميلون إلى تصنيف التوقعات إلى ثلاثة أنواع هي ما يلي):[2]

التوقعات السلفية: التي تنطوي على عدة قواعد اجتماعية تحدد سلوك الفرد وتوضح له كيفية التصرف حسبها والظروف التي يخضع لها وهي موجودة قبل وجود الدور.

توقعات الآخرين: أي عندما يشترك الفرد في عملية التفاعل الاجتماعي مع أفراد آخرين أو مع وضعية اجتماعية معينة، يأخذ الفرد بنظر الاعتبار تقييم وأحكام الآخرين الذين يتفاعل معهم.

---

1 مجدالدين عمر خيري خمش، المرجع السابق،ص 141

2 معن خليل عمر، المرجع السابق، ص 242

توقعات المجتمع العام: التي قد تكون حقيقية أو وهمية يتصورها الفرد، تعمل بمثابة أحد وسائل الضبط الاجتماعية في ضبط ومراقبة سلوك الفرد.

يمكن أن نقرأ من خلال التصنيف والتحليل السابقين أن التوقعات تعبر عن أنماط السلوك الاجتماعي بصفة عامة، وتشكل مرجعية ومحكا حقيقيان لثقافة المجتمع، وبذلك يمكن للقائم بالدور أن يعدل من طريقة أدائه لدوره من خلال مدى ارتباط هذا الأداء بالأنماط الثقافية للمجتمع، ومن ثم فإن الدور الاجتماعي يؤدي إلى ربط الفرد بالبناء الاجتماعي.ويتوقف ذلك الارتباط على درجة تطابق نشاط الفرد مع التوقعات التي تتضمنها.

2.دور و وظيفة التنظيم:

لقد حظي إلى حد الآن تحليل مفهوم الدور بقسط محدد و لكن من جانب واحد هو دور الفرد فقط.و إذا كان هذا الجانب يلقي اهتماما كبيرا من الكتابات في علم النفس الاجتماعي من جهة فإنه كذلك يلقى نفس الاهتمام إن لم نقل أكثر في كتابات علم الاجتماع عموما وعلم الاجتماع التنظيم خصوصا، وسوف يتم التطرق في هذا الجانب إلى مجال آخر يحلل فيه مفهوم الدور خلافا إلى ما سبق ألا وهو دور أو وظيفة، الجماعات، التنظيمات، أو الأنساق الفرعية، انطلاقا من فكرة أنه يجب «أن ننظر إليه من خلال المجموعة كلها لا من خلال وحدته الجزئية»[1] أي من خلال النتيجة التي يشكلها تساند الأدوار و قد أشار في ذلك بارسونز إلى أنه بالإمكان اعتبار المنظمات بمثابة منظومات أدوار.

2/1.مجال دراسة الدور الاجتماعي:

في كتابات العلوم الإنسانية التي تتناول الدور غالبا ما نصادف ذلك الاختلاف القائم في التحليلات حول مجال و تحليل الدور الاجتماعي و إذا كان يحصره البعض على مستوى الفرد فقط و البعض الآخر يتعدى إلى الأنساق و الجماعات والتنظيمات نجد البعض الآخر يعطي تحليلات أوسع لمفهوم الدور إلى درجة أن المجتمعات الكلية أيضا تؤدي أدوارا اجتماعية ولا نريد هنا الغوص في تناول هذا الاختلاف في التحليل و إنما سوف نحاول قدر الامكان ضبط هذا المفهوم بما يتطلبه هذا البحث من خلال ما قدمه علماء الاجتماع من إسهامات.

1 اوتو كلنبرغ ، مرجع سبق ذكره،ص61

إن مفهوم الدور الاجتماعي يستعمل بكثرة في علم الاجتماع النظري و في البحوث الامبريقية على سبيل المثال، إنه مفهوم رئيسي في تحليل الأسرة، أوساط العمل. المجموعات الصغيرة و التنظيمات ذات الطابع البيروقراطي، و في هذه الأوضاع المختلفة مصطلح الدور الاجتماعي يستعمل من طرف علماء الاجتماع المعاصرين[1].

إن ما طرحه جي روشيGuy rocher و إن لم يكن يشير به إلى أن هذه الوحدات تؤدي أدورا و إنما فقط كمثال لتحليل دور الفرد، إلا أننا أردنا بهذا أن نظيف فيما بعد أن هذه الأنساق تؤدي بدورها أدوار.إن دور الفرد يكون فقط المرحلة الأولى في فهم المجتمع، ذلك لأنه كما تنتظم سلسلة من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية المتداخلة في أدوار قد تندمج مجموعة من الأدوار في وحدة أكبر لأحد الأنساق و نعطي مثالا على ذلك فإذا ما أخذنا كما أشار إليه جي روشي Guy rocher آنفا أن الأسرة أحد المجالات الرئيسية لدراسة الدور، فالأب له مكانه و مركزه في الأسرة يقوم فيه بدور الأبوة و تلبية متطلبات أفرادها و الأم لها كذلك مكانها و مركزها كأن تؤدي الأعمال الروتينية المترلية و تربية الأطفال إلا أن وضع كل فرد فيها لا يمكن أن يكون مستقلا إلى حد جذري فهناك اعتماد و أنشطة متبادلة تعطي في النهاية بناء الأسرة على أن لهاته الأخيرة وظائف و ادوار محددة في المجتمع كتربية الأطفال.

وبهذا تكون الأسرة نسقا مفتوحا له مدخلا ته و مخرجاته مع البيئة أو المجتمع الخارجي و بهذا يمكن القول أن الأدوار هي بنية التفاعلات و العلاقات داخل المجتمع بين الناس« و تشغل الأدوار في نسيج الحياة الاجتماعية وضعا متوسطا بين الفرد و المجتمع و هناك مواضع لائقة في صرح بناء المجتمع و نقاط ثابتة يرجع إليها في شبكة التفاعلات المعقدة و الدينامية بين أعضاء المجتمع المحلي ولهذا السبب تمكننا دراسة الأدوار من فهم كلا من الوضع و الوظيفة التي ينجزها الفرد أو جماعة الأفراد داخل المجتمع»[2].

2/2.الاتجاه الوظيفي و دور التنظيم:

لا بأس هنا أن نعيد بالتذكير بأن الهدف من هذا الجزء في البحث هو إظهارأن مفهوم الدور لا ينحصر في مستوى التحليل على الفرد فقط« و سوف

1 Guy rocher.P.50

2 عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره.ص 185

نرى أن مفهوم الدور على مستوى الفرد وحده أو على مستوى التفاعل فالأفراد وليست التنظيمات أو التنظيم أو الأنساق الفرعية هم الذين يؤدون أدوارا ويشغلون أوضاعا غير أنه لسوء الحظ يستخدم مصطلح الدور أحيانا بمعنى مختلف تماما عن المعنى الذي ناقشناه هنا ليعني الجانب الذي يؤديه نسق اجتماعي فرعي وتنظيم نظام داخل النسق الاجتماعي الأكبر، أو بمعنى أكثر تحديدا كوظيفته أو إسهامه الايجابي في النسق الأكبر»[1].

إن هذا الطرح هو الأساس الذي اعتمدنا عليه في توظيف ما قدمه الاتجاه البنائي الوظيفي في هذا المجال فمن جهة نلاحظ أن المفاهيم المستخدمة في هذا التحليل كالنسق الاجتماعي الفرعي و النظام، النسق الاجتماعي الأكبر، وظيفته أو إسهامه الايجابي في النسق الأكبر، تعتبر لب ما قدمه الاتجاه ألبنائي الوظيفي في تحليله للدراسات السوسيولوجية، كما أن فكرة إسهامه و وظيفته و إسهامه الايجابي لا تدع مجالا للشك في أن هذا الاتجاه يحلل مسألة الدور والوظيفة من حيث التوازن و التكامل. و من جهة أخرى«يرتبط الاتجاه الوظيفي بالتنظيم الاجتماعي الذي يتميز بنشاط معين و استخدام خاص، و ما ينطوي عليه عمل التنظيم من عمليات تقوم بدور التكامل »[2].

و حتى تتبين لنا رؤى أوضح لنشاط التنظيمات و الأنساق و الأبنية سنحاول هنا التطرق إلى معنى الوظيفية والمبادئ التي قامت عليها.

1.2.2.معنى الوظيفية:

لا شك بأن الوظيفة كاتجاه نظري يعتبر قطب لامع في معالم الفكر السوسيولوجي فلا يكاد عالم أو دارس في علم الاجتماع يتناول موضوعا أو دراسة إلا وكان لهذا الاتجاه نصيب من التحليل في بحثه.

على الرغم من أن الاتجاه الوظيفي يعتبر خلفية تنطلق منها أغلب البحوث إلا أن مفهوم الوظيفية نفسه كمفهوم و كاتجاه كان محور اختلاف في تحديد معناه من طرف الكثيرين من علماء الاجتماع كميرتون، راد كليف براون، مالونفسكي وبارسونز و غيرهم و يعود هذا الاختلاف في الأصل إلى نقطتين أساسيتين و هما ارتباط مفهوم الوظيفية بالوظيفة من جهة و الاستخدامات المختلفة لمعاني الوظيفة في علم الاجتماع فهي تستخدم لتشير إلى المهنة و الوظيفة بمعنى النشاط الذي

1 عبد الهادي الجوهري ،مرجع سبق ذكره.ص 95

2 صلاح مصطفى الفوال،معالم الفكر السوسيولجي المعاصر، دار الفكر العربي،القاهرة، 1982، ص 144

يرتبط بوضع أو مكانة محددة و الوظيفة بمعنى الدالة الرياضية أو العلاقة بين متغيرين أو أكثر و غيرها.

و على الرغم من الغموض بين مفهومي الوظيفة و الوظيفية إلى أن هناك اتفاق عام حول هاته المفاهيم فقد حدد تيماشيف مفهوم الاتجاه الوظيفي على النحو التالي:

«إن النسق الاجتماعي يمثل نسقا حقيقيا تؤدي أجزاؤه فيه وظائف أساسية لتأكيد الكل و تثبته و أحيانا لاتساع نطاقه و تقويته، ومن ثم تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما »[1]و في نفس الإطار فللوظيفية كذلك معنى يجمع عليه أغلب الباحثين« فقد اتفق كل من راد كليف بروان و مالونفسكي على أن لب التحليل الوظيفي يكمن في دراسة الجانب الذي تلعبه الفقرات الثقافية و الاجتماعية في المجتمع»[2] وأخيرا ترتبط الوظيفية بنمط النشاط الذي يقوم به الجزء أو الكل.والاستخدام الغالب للوظيفية يعني النشاط أو الدور أو الإسهام الذي يؤديه الجزء إلى الكل و قد يكون هذا الجزء فردا أو نسقا.

2.2.2.معالم الاتجاه الوظيفي

كما كان هناك اختلاف في تحديد مفهوم و معنى الوظيفية كاتجاه في علم الاجتماع نتج عن هذا الاختلاف تنازع في الموضوع الذي يجب أن تتناوله، هي فكرتان رئيسيتان تسود الاتجاه الوظيفي:

-الأولى:ترى أن الاتجاه الوظيفي يرتكز على دراسة الوحدات الكبرى للمجتمع.

الثانية:تركز اهتمامها على وظيفة الوحدات الصغرى في المجتمع و اعتبارها محل التحليل السوسيولوجي.[3] و تعتبر دينامية الجماعة أهم الوحدات الصغرى في المجتمع و قد أشرنا سابقا إلى أن الجماعة ميدان خصب لدراسة مفهوم الدور الاجتماعي،إضافة إلى أن« ظهور الوظيفة الاجتماعية ارتبط إلى حد كبير بتطور ونمو التحليلات حول البناء الاجتماعي بالاستناد إلى نتائج الأبحاث الحقلية فقد أوضحت هذه الدراسات الحقلية بأن المجتمع عبارة عن مجموعة من الوحدات الاجتماعية المترابطة و المتساندة و التي تشمل: النظم الاجتماعية و الجماعات الاجتماعية و الأفراد و الأنساق الثقافية مثل العادات و التقاليد و القيم كما أوضحت هذه الدراسات أنه من الصعب فهم أي وحدة من هذه الوحدات بمعزل

1 صلاح الفوال ،علم الاجتماع المعاصر في عالم متغير،ط،.دار الفكر العربي، مصر،996،ص 365

2 صلاح مصطفى الفوال ، معالم الفكر السوسيولجي المعاصر ،المرجع السابق، ص144

3 نفس المرجع، ص144

عن علاقتها بالوحدات الأخرى التي تكون البناء الاجتماعي »[1].ومن ثم فإن الوحدات الصغرى و الجزئية تؤدي دور المحافظة على استمرار المجتمع من خلال وظائفها المتعددة التي تتعلق بإشباع حاجات الأفراد و تحقيق أهداف الجماعة.

3.2.2عمليات التنظيم في الاتجاه الوظيفي:

سبقت الإشارة إلى أن الاتجاه الوظيفي يرتبط بوجود نشاط معين يؤدي إلى التكامل وهكذا نجد أن مفهوم التنظيم يتضمن وجود عمليتين هامتين هما:

عملية التباين الاجتماعي:« أو تقسيم العمل بين الناس و توزيع الأدوار و وضع كل شخص أو جماعة في مركز اجتماعي يختلف عن مركز الآخرين حسب ما يؤديه من دور و حسب صلاحياته و واختصاصاته و مميزاته.... الخ »[2].

عملية التكامل الاجتماعي: و هذه هي النقاط التي تربط بين الاتجاه الوظيفي و التنظيم الاجتماعي من خلال ما يقوم به هذا الأخير من دور يؤدي إلى التكامل « و هو ما يطلق عليه أحيانا التساند الوظيفي بين الأجزاء أو الوحدات أو مكونات التنظيم حيث تتكامل وظائف الأعضاء أو المكونات من أجل الحفاظ على الوظيفة الكلية للتنظيم»[3].

4/2/2 إسهامات بارسونز:

لقد ساهم العديد من العلماء في علم الاجتماع في إثراء الاتجاه البنائي الوظيفي، وقد أثرنا التطرق إلى إسهامات بارسونز في هذا المجال لا من باب الصدفة و لكن من خلال أفكاره التي نحاول بقدر المستطاع إسقاطها مع متطلبات هذا البحث.فبارسونز من العلماء الذين استعملوا مفهوم النسق الاجتماعي بمعنى البناء الاجتماعي وكذا إسهامه في إثراء الفعل الاجتماعي الذي يعني الدور و الذي ربطه بمفهوم النسق و نظرته إلى الأبنية بمختلف أنواعها على أنها تؤدي وظائف و هو أساس نظريته.

1.4.2.2.الفعل الاجتماعي:

يشير الفعل الاجتماعي إلى«السلوك المقنن و المتوقع الذي يقوم به الفاعل في موقف معين ترسمه الثقافة»[4] يعتبر مفهوم الفعل الاجتماعي أساس نظرية بارسونز

---

1 مجد الدين عمر خيري خمش، مرجع سبق ذكره، ص.124

2 نبيل محمد توفيق السمالوطي، المنهج الاسلامي في دراسة المجتمع، مرجع سبق ذكره.ص.283

3 نفس المرجع، ص.283

4 نفس المرجع.ص.285.

و نلاحظ من خلال التعريف السابق أنه يشير إلى و جود: 1-فاعل. 2-موقف. 3-توجيه الفاعل:

و ينقسم التوجيه إلى نوعين:

ا-توجيهات دافعة:و يمكن أن نعتبرها بأنها القوة التي تمد للقائم بالفعل بالطاقة التي تستهلك أثناء القيام بالفعل و تتميز بالخصائص التالية:

-إدراكية:و هي ما يدركه الفاعل في موقف معين.

-الفعالية: العملية التي عن طريقها يخلع الفاعل أهمية عاطفية أو انفعالية على شيء معين.

-تقويمية:طرق توزيع الطاقة على الاهتمامات المختلفة التي يجب أن يختار من بينها.

ب-توجيهات قيمية:على الفاعل أن يراعي بعض المعطيات و المعايير الاجتماعية.

إزاء الموقف و هذه العناصر الثلاثة هي الإطار المرجعي للفعل عند بارسونز و يتميز الفعل الإنساني في رأي بارسونز بطابعه التنسيقي و هي فكرة محورية في نظريته.

و ينقسم الفعل كما يقرر بارسونز إلى أجزاء أو أنساق فرعية صغيرة و تمثل وحدة الفعل أو الفعل الواحد أصغر وحدة في تقنين الفعل ويشكل نسق الفعل تنظيما للتفاعلات بين الفاعل و الموقف. كما يبني الفعل الاجتماعي حول قواعد و معايير و أنماط.[1]

2.4.2.2.دراسة الأنساق:

تعتبر الأنساق الاجتماعية أحد المحاور الأساسية في الدراسات التي قام بها بارسونز و للدرجة التي اعتبر البعض معها أن بارسونز قد تحول عن اعتبار فكرة الفعل الاجتماعي هي الاهتمام الأساسي لعلم الاجتماع.إلى اعتبار أن الأنساق الاجتماعية هي وحدها التي يجب أن تنصب عليها دراسة علم الاجتماع.[2] ولقد استخدم بارسونز مفهوم النسق بنفس المعنى للبناء الاجتماعي و الذي تقوم الفكرة الأساسية في كلاهما على وجود مجموعة من العناصر المتشابكة و المتداخلة تؤدي وظائف محددة من أجل التكامل و الحفاظ على الكل.

1 الان سويجوود، تاريخ النظرية في علم الاجتماع، ترجمة السيدعبد العاطي ،دار المعرفة، 1995.ص31

2 صلاح مصطفى الفوال، علم الاجتماع في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص394

3.4.2.2.وظيفة الأبنية:

يرى تيماشيف أن الموضوع الأساسي الذي تدور حوله النظرية السوسيولوجية عند بارسونز هو أداء الأبنية لوظائفها و يتطلب التحليل البنائي الوظيفي معالجة منهجية لمكانات و أدوار الفاعلين الذين يضمهم موقف اجتماعي معين و كذلك للأنماط التنظيمية التي ينطوي عليها الموقف[1]، وإذا نظرنا إلى هذا التحليل و بما أن وظيفة البناء ترتكز في تحليلها على معالجة الأدوار فإن محصلة هاته الأدوار يأخذ معنى دور البناء و التي سماها بارسونز وظيفة البناء.

مكونات البناء: تندرج ضمن مفهوم البناء مفاهيم التنظيمات المختلفة الأسرة والنقابة و الجامعة ومن ثم يمكن أن نطلق عليها مكونات التنظيم و يحدد بارسونز أهم العوامل المكونة للبناء الاجتماعي فيما يلي:

أولا:الأدوار:

إن كان قد أشار بارسونز إلى هذا العنصر مستقلا في تكوين البناء، إلا أنه أشار إلى المراكز أو المكانات أثناء معالجته لوظيفته الأبنية و الأدوار عموما «تحدد أشكال عضوية الأفراد و مشاكلهم في مختلف الجماعات الاجتماعية المؤلفة للنسق الاجتماعي» [2]كما يستخدم بارسونز مفهوم الدور الاجتماعي« بوصفه حلقه وصل بين الفرد والنسق الاجتماعي فالفرد يصبح عضوا في المجتمع من خلال شغله لمكانه أو مكانات محددة في المجتمع يحصل عليها عادة من خلال إنجازاته الشخصية و من خلال قيامه بالتالي بدوره أو أدواره نتيجة لشغله هذه المكانات و تؤدي مجموعة المكانات و الأدوار هذه دورا أساسيا في استمرارية النسق الاجتماعي و قيامه بوظيفته في تحقيق الاندماج الاجتماعي »[3].

ثانيا التجمعات:

و تتمثل في الجماعات الاجتماعية التي يسود كل منها شعور بالمشابهة والانتماء المشترك بين أعضائها حول مجموعة من القيم بما في ذلك وجود أهداف مشتركة و محددة ونظم للعمل تحدد توجيه الفعل و نماذج العلاقات و الأدوار والمراكز مثل النقابة الجامعية والمدرسة.... .

1 صلاح مصطفى الفوال، معالم الفكر السوسيولجي، مرجع سبق ذكره، ص163

2 نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدين والبناء الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 18

3 مجد الدين عمر خيري خمش، مرجع سبق ذكره، ص 104

ثالثا:المعاييرو هي القواعد الثقافية المتفق عليها و التي تحكم سلوك الناس و هي تشير عند بارسونز إلى ما يمكن أن تطلق عليه أنماط السلوك [1].

رابعا:القيم: و تشير إلى الموجهات السلوكية حيث تحدد الاتجاهات المرغوب فيها ثقافيا و عقديا داخل التنظيم أو النسق الاجتماعي حيث توضح لأعضاء النسق ما الذي يحاول النسق –جماعة أو تنظيم أو مجتمع- أن يصل إليه أو يحققه أو يفعله.[2]

و يشير ضمنيا هذا التحليل أنه و بالضرورة لكل تيار أو تنظيم أهداف محددة يسعى لتحقيقها وكنتيجة منطقية فإن تكون التنظيم لا يكون إلا بوجود هاته الأهداف و في نفس السياق وإن لم يشر بارسونز على مكون السلطة الذي يراه بعض المحللين عنصرا أساسيا إلا أن إشارته للأدوار و المكانات تقتضي كذلك و بالضرورة أن الأفراد يترتبون في مراكز محددة ويكون مكون السلطة فيها موجودا بحسب طبيعة التنظيم.

3.صراع الأدوار:

يعتبر الصراع أمرا حتميا في نسيج الحياة الاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى التنظيم أو على مستوى الفرد نفسه و ذلك لتعدد المؤثرات النفسية والاجتماعية الداخلية والخارجية و لقد نال الصراع قسطا وافرا من الدراسات في علم الاجتماع و سنحاول في هذا المدخل إلى التطرق إليه في أبسط معانيه التي تفرضها متطلبات هذا البحث.

1.3.تعريف الصراع:

تم التطرق في الفصل السابق إلى تعريف الصراع و نعيد التذكير به هنا بحيث يعتبر من العمليات الاجتماعية وهو النهاية غير السليمة لعملية التنافس وأخطرها لأنه يعبر عن نضال القوى الاجتماعية و مبلغ تصادمها، وهو المظهر المتطرف للمنافسة الحرة.

ومظاهر الصراع كثيرة فقد تكون بين شخصين أو بين جماعتين أو بين طبقتين وقد يتسع نطاقه فيكون بين الشعوب والدول.وقد ينمو الصراع في الخفاء ويتخذ مظاهر غير مشروعة كالقتل والاغتيال وحبك المؤامرات والدسائس.وإذا كان الصراع بين قوتين متكافئتين فينتهي في العادة إلى التعاون لأن كل طرف يسأم من

1 نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدين والبناء الاجتماعي، المرجع السابق، ص 19

2 نفس المرجع ، ص 19

استمرار فكرة النزاع، أما إذا كان الصراع بين قوتين غير متكافئتين فإن النصر يكون حليف الأقوى والأقدر.

وقد يحدث الصراع بين وحدات أنثولوجية معينة مثل السود والبيض وبين الكاثوليك والبروتيستان وبين المسلمين والمسيحيين.

2.3.أسباب الصراع:

تتعدد أسباب الصراع بحسب المجال الذي تحدث فيه فصراع الأدوار بالنسبة للفرد مثلا يعود إلى تعدد المكانات والأدوار التي يشغلها الفرد.« ولقد حاول الكثير من العلماء المشتغلين بهذا النوع من الدراسات خاصة في مجال التنظيم استعراض تصنيف لأسباب الصراع متفقين في بعض الأسباب ومختلفين في بعضها ويمكن الإشارة إلى بعضها في هذه الدراسة »[1].

- اختلاف الأهداف
- التنافس على موارد محدودة
- صراع الأجيال
- صراع الأدوار
- الشخصية العدوانية

كما توجد أسباب أخرى للصراع تختلف باختلاف ميادين الدراسة التي تتم فيها.

3.3.أنواع الصراع:

سوف يتم التركيز في الجانب على نوعين هما الأهم في هذا البحث الأول: صراع التزامات الأدوار و المكانات الاجتماعية والثاني:يرتبط بإحدى فرضيات البحث وهو بين النظم أو الجماعات ويطلق عليه الصراع الخارجي.

1.3.3.صراع التزامات الأدوار و المكانات الاجتماعية:

من الطبيعي أن يشغل الأفراد عدة مكانات اجتماعية ويمارسون عدة أدوار مكانية في وقت واحد [2] فالفرد قد يكون مثلا أبا وبالتالي رب أسرة وموظفا في مؤسسة معينة وعضوا في جمعية ولاعبا في نادي لرياضة ما، أي أنه يشغل عدة مراكز وعليه أن يقوم بدوره في كل مركز يشغله من هذه المراكز، ومن ثم فإنه من البديهي أن يحدث تقاطعا في التزاماته،هذا الأمر يؤدي إلى نشوء توترات واضطرابات سلوكية واجتماعية، وبمعنى آخر يمكن القول أن « هذا الصراع ينشأ نتيجة

1 منا طلعت محمود، اساسيات في علم الادارة، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندية، 2003،ص ص121 122.بتصرف

2 معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي، ط1، دارالشروق للنشر والتوزيع، الاردن،2005، ص 94

عدم قدرة الفرد على تحقيق أهدافه، أو لتعدد الأهداف التي يسعى إليها الفرد، وعدم قدرته على تحديد أولويات معينة لأهدافه»[1] أو كما جاء في المثال السابق.

2.3.3.الصراع بين النظم (التنظيمات) أو الجماعات:

والقصد من هذا الطرح في هذه الدراسة الصراع بين التنظيمات التي تحمل نفس الأهداف وتتواجد في نفس النسق الاجتماعي، أو في نفس البناء الكلي، وليس خير مثال من الموضوع الذي تتناوله دراستنا، فالتنظيمات الطلابية تتعدد في الحرم الجامعي، وتسعى كلها إلى تحقيق أهداف الدفاع عن مصالح جمهور الطلبة وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى تصادمها أثناء أدائها لدورها.ويسمى في الغالب هذا النوع من الصراع بالصراع الخارجي ويؤثر هذا النوع من الصراع على انسجام التنظيم« فإذا كانت هناك خلخلة في درجة انسجام التنظيم مع نفسه، فإن الصراع الخارجي قد يشكل تهديدا يقود إلى نوع من مشاعر اللامبالاة وتقليل درجة تناغمه مما قد يهدد بتحلل النظام وتفككه »[2] إلا أن هذا المستوى من التحليل ليس بالأمر الحتمي دائما فقد ينتج عن هذا التعدد التنظيمي جو من التنافس الحر يؤدي إلى تحقيق مكاسب معتبرة لصالح الفئة أو الجمهور الذي تدافع عنه هذه التنظيمات.

4.الرضا ودور التنظيمات:

لاشك من أن تكون أي تنظيم يقوم في الأساس على جملة من الأهداف بغرض إشباع حاجات معينة، وبقدر ما يحقق هذا التنظيم من أهداف يتحقق لدى أفراده أولا ثم المستهدفين بدور هذا التنظيم إن كان يهدف إلى إشباع رغبات وحاجات أفراد خارجيين درجة من الطمأنينة الناتجة عن هذا النجاح.

1.4.تعريف الرضا:

يعرف الرضا في ابسط معانيه على انه الطمأنينة الناتجة عن النجاح الاجتماعي، ويتخذ الرضا مجالات متعددة فقد يكون داخل التنظيم المهني وما يلقاه العاملين من طمأنينة وقد يتخذ أشكالا أخرى كأن يكون لدى جمهور من الزبائن يبتاع سلعا من مؤسسة معينة بجودة عالية وأثمان مقبولة.

2.4.المستهدفون من دور التنظيمات: إن فكرة الرضا التي نسعى لطرحها في هذا الجزء من البحث تتعلق بمحاور سبق ذكرها لاسيما فيما يتعلق بدور التنظيمات

1 صلاح الدين محمد عبدالباقي، السلوك الفعال في المنظمات، الدار الجامعية الاسكندرية، ص260

2 هاني عبد الرحمان، صالح الطويل، الادارة التربوية والسلوك المنظمي،ط3، دار وائل للنشر،2001، ص203

الاجتماعية وأدائها لوظائفها، وكذا قيام مفهوم الدور الاجتماعي للأفراد والتنظيمات على فكرة التوقع.

من الناحية النظرية فإن المنظمات تسعى إلى تقديم الخدمات وسد الحاجيات الاجتماعية، لكن من الناحية الواقعية، تعتبر أية منظمة بمثابة أداة للتحكم وفرض إيديولوجيات وأفكار معينة على المجتمع الذي تمارس فيه نشاطها....وينبغي أن لا ينسينا هذا حقيقة اجتماعية أساسية، وهي أن بقاء المنظمات على قيد الحياة يتوقف على وجود مساندة شعبية وتضامنا اجتماعيا على الأقل من جانب العناصر المستفيدة من وجود المنظمة[1].

وكما سبقت الإشارة يتعدد المستفيدون من وجود التنظيمات بما في ذلك الجمهور ككل وحتى يسهل فهم هذا الطرح نحاول أن نقدم المثال التالي على كل ما سبق:فقد يبدي جمهورا معينا ولنقل العمال رضاهم نحو النقابة التي تمثلهم من خلال نشاط أو دور قامت به تجاه الإدارة حققت به مكاسب لهم كانوا يطمحون للحصول عليها، إن هذه المكاسب تعبر من جهة عن تطابق التوقعات التي كانت في إدراك العمال مع الدور الذي قامت به النقابة، وهذا يعبر ضمنيا على أن هذا التنظيم يعي ويدرك أيضا طموحات هؤلاء العمال وما كان ليحقق هذه المكاسب لو لم يكن أعضاؤه يعملون في انسجام ولهم ولاء وإيمان بضرورة تحقيق الأهداف التي انشأ من اجلها التنظيم، ومن جهة أخرى فإن هذه المكاسب تؤدي إلى زيادة الولاء (الارتباط) العمال بتنظيمهم النقابي باعتبارهم المستهدفين من دوره، وبالتالي فإن الرضا الذي أبداه العمال سيشكل مرجعا ومحكا أساسيا للدور والنشاط الذي سيقوم به التنظيم النقابي مستقبلا.

ثانيا: التنظيمات الطلابية

1. طبيعة التنظيمات الطلابية

1.1 نشأتها:

إن تحديد ظهور التنظيمات الطلابية في العالم يعد من الأمر الصعب نظرا للاختلافات والغموض في الكتابات التي تناولت هذا الموضوع، تذهب بعض الكتابات إلى أن « (التنظيمات العامة)A.G المشكلة في كل جامعة ابتداء من تاريخ 1877 والتي تجمعت كلها في حدود 1907 لتشكل ما يسمى UNAEF بالاتحاد الوطني للتجمعات الطلابية الفرنسية ويتحول فيما بعد إلى UNEF الاتحاد

1 عمار بوحوش، نظرية التنظيم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص، 50.51

الوطني للطلبة بفرنسا »[1] وبالجزم أنها ظهرت « لأول مرة عقب الحرب العالمية الأولى وقد دعت إلى قيامها ظروف قومية وأخرى سياسية مختلفة.من طلاب الجامعات والمعاهد باعتبارهم الصفوة التي ستوكل إليها مقاليد الأمور »[2]، وكان ذلك بالضبط في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة .وعليه يمكن القول أن هذه التنظيمات قد ظهرت في ظروف غير عادية حينما كانت القوى العالمية في أوج التصادم والصراع اللذين أثرا أو ساهما بشكل أو بآخر على تكوينها، وقد ساعدت المخلفات والإرث الاجتماعي والاقتصادي للحرب العالمية الأولى على اتساع مجالات عملها من الكفاح السياسي والقومي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وقد انتقل تأثير العمل بالمنظمات الطلابية في المجتمعات الرأسمالية بعد ذلك إلى الدول النامية بحيث ظهرت اتحادات ومنظمات مماثلة وكان ذلك أكثر وضوحا بعد الحرب العالمية الثانية، وان كان البعض منها قد ظهر في فترات تعود إلى ما قبل هذه الحرب .وقد ساهمت ومازلت إلى الآن هذه المنظمات كثيرا وعبر مختلف المراحل التاريخية في مجتمعاتها في النهوض بها نحو التقدم والرقي عن طريق نشر الوعي خاصة «في المجتمعات النامية حيث التخلف الثقافي يشمل حركة الجماهير العريضة،تبرز الحركة الطلابية كواحدة من أقوى وانشط القوى المحددة المناضلة من اجل التقدم الاجتماعي»[3].

وعلى العموم فإن نشأة التنظيمات الطلابية في اغلب أنحاء العالم سواء تعلق الأمر بدول مستعمرة أو مستعمرة كانت تجمع وقتها على هدف رئيسي هو السلام العالمي.

2.1. مميزات وبناء التنظيمات الطلابية:

يرتبط مفهوم الطالب بالمعنى العام على جملة من الخصائص سواء منها النفسية أو العقلية المميزة والتي تشير إلى القدرة على المعرفة أو إدراك الأمور بمعنى أخر« القدرة العالية على الحكم والموازنة والتفكير بالتناقضات وتجاوزها.أن على الطالب أن يحي قدرته على التفكير الناجح وألا يستهين بها وان يتيح المجال لذاته كي يفكر باستقلالية وعلى نحو مميز.وألا يحصر نفسه في الكتاب المقرر والمحاضرة وأن يبذل جهدا لكي يطلع على الأفكار المختلفة بغض النظر عن التناقض بينها

1 .عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر، 1995 ، ص 45

2 سحر فتحي مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 154

3 عصمت سيف الدولة ،الحركة الطلابية كظاهرة اجتماعية، موقع انترنت www.3orooba.net

ليخلص بنفسه إلى استنتاج السلبيات والايجابيات وليتجاوز الأفكار نحو فكر مركب أكثر تعقيدا »[1]وبالتالي ما يترتب عن هذا التفكير من اقتراحات جماعية وفردية كما هو في التكتلات الجماعية مثل التنظيمات الطلابية التي تمثل حقلا ومجالت فسيحا للتجديد والوعي خاصة بالمصلحة العامة من خلال الفهم الصحيح للسياسات التي تمارسها مختلف المؤسسات الحكومية.هذه المميزات هي ما تفسر أن اغلب الحركات الاجتماعية بمختلف أنواعها عمالية، نسائية، ثقافية..أثناء نشاطها ونهوضها كان مفجرها في الغالب تعبئات طلابية كما حدث في فرنسا وإيران والصين.وسرعان ما تخلق هذه الأنشطة والتي تكون في العادة مظاهرات بين مختلف الفئات الاجتماعية سلوكا تضامنيا وتبقى فيه التنظيمات الطلابية هي المحرك الأول في العمل الدفاعي والثوري ذلك «أن الطلاب يتحركون معا كقوة اجتماعية مفرزة ومقصورة عليهم، إنهم يحاولون أن يلعبوا دورا سلميا أو ثوريا في تطوير مجتمعهم.لا بصفتهم امتداد في داخل المعاهد التعليم لقوى اجتماعية خارجية، ولكن بصفتهم قوة مستقلة بذاتها موازية للقوى الأخرى..وينتمي إلى الطلبة طلاب جدد ويتخرج من صفوفهم الخريجون ولكن تبقى الكتلة البشرية المتميزة التي تسمى (طلابا) متصدرة لدور اجتماعي تقوم به بدون توقف على حركة القوى الاجتماعية الأخرى، هذا النشاط المستقل هو الذي حولهم إلى ظاهرة اجتماعية»[2] إن الطلبة قوة لها مكانها في تغيير المجتمع باعتبارها مصدرا منتجا للوعي، وعلى الرغم من وجود مؤسسات وقوى اجتماعية خارجية تملك من الوسائل والإمكانيات ما قد لا يتوفر للطلبة، إلا أنها غير قادرة على احتوائهم واستمالتهم لها وتبني معتقداتهم وأفكارهم الخاصة بهم والتي تميزهم كقوة مستقلة موازية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإذا كانت التنظيمات الطلابية تشكل كتلة بشرية جد متماسكة، فمن الأكيد كما سبق الذكر أن تصبح مميزات الطلبة مصدرا لبناء هذه التكتلات.

فالوعي لدى أفرادها بان لهم هوية جماعية مشتركة ومصيرا جماعيا مشتركا.بكلمات أخرى، الوعي الجماعي والشعور المشترك بالانتماء للمجموعة هو الذي يشكل العامل النفسي الأهم في تعريف أي تكتل بشري أي فئة اجتماعية كمجموعة لها هوية مشتركة بالمعنى النفسي لمفهوم الهوية الجماعية »[3].

---

1 سعيد الحل وآخرون، قواعد الدراسة في الجامعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1977،ص ص،457.456

2 .عصمت سيف الدولة، المرجع السابق

3 .ابراهيم مكاوي، مرجع سبق ذكره

3.1.الأسس التي يقوم عليها العمل في التنظيمات الطلابية:

بلا شك من أن التنظيمات الطلابية بما وصلت إليه من مكانة وبمعنى أصح بما أوجدته لنفسها من مكانة في مختلف المجتمعات خاصة الرأسمالية جعلها قادرة على دفع عجلة التغير في أي مجال لم يكن وليد الصدفة، وإنما ذلك نتيجة لجملة من المعايير والقواعد التي اتخذتها كأسلوب للعمل.وإذا كان من بين الأسس التي قامت عليها التنظيمات الطلابية ما هو مرتبط بطبيعتها من جهة كما سبق الذكر، فمن جهة أخرى فانه بالتوازي مع تطور المجتمعات وتزايد المشاكل في الجامعات وقضايا أخرى تشغل اهتمامها كبر حجم هذه التنظيمات من حيث هيكلتها كتزايد المنخرطين فيها، وتوسع مجال النشاط، حتمت هذه العوامل على التنظيمات حتى تتجاوز كل العراقيل التي قد تصادفها إيجاد قواعد وأسس للعمل تعتبر اليوم أسس تقوم عليها إدارات ومؤسسات اكبر حجما منها ويمكن إيجازها فيما يلي:

- الجدية والشعور بأهمية العمل

- المشاركة: من الأسس الهامة التي ترتكز عليها التنظيمات الطلابية وكانت وراء نجاح عملها، وتتخذ المشاركة مجالات متعددة انطلاقا من تحديد أهداف التنظيم.بناء خطة العمل.وصولا إلى اتخاذ القرار.

- اتخاذ القرار:يشارك فيه الجميع مع الاستخدام الجيد لمصادر المعلومات مع التزام الجميع بتنفيذ القرارات الصادرة، ويبقى هناك مجالا قد تكون للقيادة التنظيمية رؤى أوضح تختلف عن باقي أعضاء التنظيم..

- المنافسة وجو العمل: كلما زاد شعور الطلبة بأنهم جزء لا يتجزأ من بيئتهم ومرتبطين بأهداف التنظيم الذي يسعى لخدمتهم كان من الممكن زيادة ما يبذلونه من جهد، مما يؤدي إلى نجاح التنظيمات الطلابية في تحقيق أهدافها [1]

- الحوافز:كانت التنظيمات الطلابية عبر مسيراتها تتزايد نجاحاتها بالحصول على مختلف المكاسب.ولابد أن هذا التواصل والاستمرارية في العمل والحصول على النجاح كان انعكاسا لقاعدة الحوافز سواء داخل التنظيم عن طريق الأساليب التي يتخذها كل تنظيم في تشجيع أفراده (مع الإبقاء على الحوافز المبدئية وهي التشجيع على الالتزام بالأهداف التي حددها التنظيم، إشباع حاجات الانتماء وإتاحة فرصة اكبر للإنجاز من خلال التنظيم).أو خارجية باعتبار أن المجتمع يعلق أمالا كبيرة على نتائج الجهد الذي يبذله أفراد التنظيم.

1 سحر فتحي مبروك، مرجع سبق ذكره، ص.161 بتصرف

- علاقات العمل:تقوم على أسس الاحترام.الثقة.التعاون والدعم والخلاف سنة طبيعية يوجه نحو المواضيع لا الأشخاص.

2. نماذج عن دور أشهر التنظيمات الطلابية في العالم:

لطالما أدت التنظيمات الطلابية دورا كبيرا في مجتمعاتها، وتختلف أدوار كل تنظيم بحسب الظروف التي عاشها أو يعيشها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.وسوف نحاول في هذا الصدد عرض بعض النماذج للدور الذي قامت به التنظيمات الطلابية والأثر الذي تركته فيما بعد، حتى يتبين لنا بوضوح أهمية، مكانة وقيمة التنظيمات الطلابية.

وغالبا ما ترتبط أهمية التنظيمات الطلابية والاحترام والمكانة اللذان تحظيا بهما في المجتمع بأحداث معينة جعلتها تبرز بشكل يجلب الانتباه ويوحي بوجود فئة هامة قادرة على إحداث تغيرات قد تصل إلى أعلى هرم في السلطة.ففي فرنسا كانت أحداث 1968 قد شكلت منعرجا تاريخيا جديدا قاده الطلبة ضد الفساد الاجتماعي وأدى بالسلطة إلى إعادة النظر في الكثير من قضايا السياسة الاجتماعية المنتهجة.وبعدها بـ: 34 سنة تحرك الطلاب من جديد عندما شعروا بالخطر الذي كان سيقضي على المكاسب التي تحققت في الأحداث الأولى.وفي إيران دفع الطلبة أثمانا باهضة من اجل الحرية والإصلاح من خلال أحداث مختلفة سيما منها أحداث 1999.ولا يختلف الأمر عما حدث في الصين فيما يسمى بأحداث ساحة تيانانمن عام 1989« لنعاين مرة أخرى كيف كان الطلاب رأس رمح تمرد اجتماعي نفخ على الصين الشعبية ريع حرية كبيرة»[1]

1.2 في فرنسا:

يرتبط بروز دور التنظيمات الطلابية في فرنسا بأحداث ماي 1968، والتي انطلقت على خلفية التنديد بأوضاع المرأة وفساد التعليم في الجامعات الفرنسية وانعدام حرية التعبير التي كانت أهم ركائز الثورة الفرنسية لعام 1789، المبنية على مبادىء الحرية المساواة.الأخوة.والتي أدت تطبيقاتها إلى جني وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية الكثير من التطور الاقتصادي والاجتماعي ودفعت بالمجتمع الفرنسي إلى قمة التطور الصناعي في أوروبا وعلى الرغم من المكاسب المحققة طيلة الفترة السابقة إلا أن هذا التطور كان يخفي في طياته بذور أزمة مستقبلية لأسباب مختلفة سرعان ما تطورت واكتملت شروط ظهورها في بداية صائفة 1968 حيث

1 الكسندر،الطلاب والنضال الطلابي،2004 موقع انترنت، www.al-mounadhil-a.info

تحركت مختلف شرائح المجتمع الفرنسي سيما منها الدنيا حيث خرجت إلى جانب الحركة الطلابية التي خرجت من ساحة السربون بقيادة الطالب كوهين بونديت»[1]لقد انطلقت هذه الأحداث أو الثورة متأثرة بالكثير من الحركات التي عرفتها المجتمعات الغربية آنذاك كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، واضعة تغيير فرنسا والعالم كله هدفا رئيسيا « لقد كانت حركة 1968 بشكل عام منضبطة وكانت للمظاهرات حراسة طلابية قوية تطارد كاسري المظاهرات، ممن يمارسون الشغب والعنف.كما أن الطلبة لم يلجئوا لأسلوب احتلال الجامعات إلا في المراحل الأخيرة»[2] هذا إن دل فإنما يدل على مدى وجود درجة عالية من الوعي والمسؤولية في استخدام أساليب العمل النضالي، ومن خلال التنظيم المحكم للمظاهرات من طرف التنظيمات الطلابية وطريقة التصعيد المعتمدة، جعلها تستقطب تحالفات مع مختف شرائح المجتمع الأمر الذي أدى إلى إضراب شارك فيه 10 ملايين عامل وقد اشرنا سابقا إلى أن الحركات الاجتماعية عند تحركها غالبا ما تكون وراءها تعبئات طلابية، لقد كان الطلاب يجمعون المال لدعم العمال المضربين وهؤلاء يتظاهرون ضد قمع البوليس لهم.وان اختلفت الاتجاهات والميول فإن المصلحة واحدة والهدف مشترك، وقد حقق هذا الاشتعال الاجتماعي التضامني والتحالف بين مختلف التنظيمات الاجتماعية الكثير من المكاسب لهؤلاء المتظاهرين « لقد اجبر حكومة الرئيس الفرنسي آنذاك شارل ديغول ليس فقط على تقديم استقالتها،بل إن الحكومة اللاحقة لها عززت دور النقابات العمالية، وأعطت مزيدا من الحقوق للعاملين كما تم توسيع دور الدولة في الرعاية الاجتماعية »[3] لمختلف الطبقات الاجتماعية خاصة منها الضعيفة كالتقاعد والصحة والعمل وغيرها.وقد أورثت هذه المكاسب الجيل الجديد بعد أكثر من 30 سنة أزمة جديدة خانقة في شتى الميادين، العمل، السكن، والمعيشة وكحل ترقيعي لجأت الحكومة وخدمة بالدرجة الأولى لأصحاب رؤوس الأموال إلى سن قانون عقد الوظيفة الأولى والذي كان سببا مباشرا (يخفي وراءه أسباب ومشاكل اجتماعية كبيرة) لنهوض التنظيمات الطلابية من جديد في عام 2005 وكان شعارهم واحدا وهو إلغاء القانون مواجهة لرئيس الدولة المحسوب على ديغول.وبنفس التحالفات والمبادئ انطلقت مسيرات الطلبة من نفس الجامعة منادية بالحفاظ على المكاسب التي حققها

1 جمال الدرواني ،بعد الثورة الطلاب..فرنساحائرة بين شيراك وفولتير،2006 بتصرف موقع انترنت www.islammemo.cc/culture

2 عزيز الحاج، فرنسا بين1968و2006 وهيمنة نزعات المحافظة، مارس2006، موقع انترنت www.iraqoftomorrow.org

3 جمال الدرواني، المرجع السابق.

جيل 1968، « إن قانون عقد الوظيفة الأولى يحق لصاحب العمل الاستغناء عن موظفيه الأقل من 26 عاما خلال فترة العمل التجريبي التي تستمر عامين دون أي مسؤولية »[1] وإذا كانت كل من الحكومة وأرباب العمل يريان في القانون بأنه ايجابي من حيث إعطاء فرص العمل لكل الموطنين، فإن التنظيمات الطلابية ترى فيه قانونا للاستغلال يهدف إلى عدم تمكين الشباب من الحصول على مناصب عمل دائمة، يقوم فيه المستخدمون بتوظيف الشباب على التداول.وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى مسألة مهمة تتبناها التنظيمات الطلابية ذات العمل النقابي وهي أن مفهوم الطالب لا يتوقف على مجرد الشخص الذي يدرس في الجامعات والمعاهد وإنما له مفهوم آخر «ففي المجتمع الرأسمالي، الطالب عبارة عن عامل فكري في طور التكوين، الذي يمكنه الحصول على شهادة تعطيه حقوقا في سوق العمل المضمون بالاتفاقيات الجماعية وقانون العمل»[2]وان التفكير بهذا المستوى يبين مدى الصفات الإنمائية التي يتميز بها الطالب وبالتالي درجة الوعي والإدراك للواقع الاجتماعي المعاش.

هذا وان لم تحقق أحداث 2005 نفس المكاسب التي حققتها ثورة 1968 إلا أنها استطاعت أن تجبر حكومة دومنيك دوفيلبان إلى سحبه على الأقل في المرحلة الأولى ثم مراجعته بعد ذلك بدرجة ترضي الطلبة.وعلى الصعيد السياسي فقد أدت هذه الأحداث إلى تراجع حسب استطلاعات الرأي العام من شعبية رئيس الحكومة إلى أدنى المستويات،وبالتالي فسح المجال أما نيكولا ساركوزي وزير الداخلية الذي سمحت له الأحداث من التقدم على منافسه في الرئاسيات الفارطة. وهذا بفضل دور التنظيمات الطلابية.التي حركت موازين الصراع لدى القوى السياسية.

2.2 في الصين:

إذا كان النموذج الفرنسي يشكل المثال الكلاسيكي في الحركات الطلابية، فإن النموذج الصيني عبارة عن طفرة جديدة مميزة في دراسة الظاهرة الطلابية «فالبر غم من كل العنف الثوري الذي قامت به الحركة الطلابية في فرنسا واليابان فإن الحركة الطلابية لم تفجر ثورة وتقودها إلا في الصين النامية »[3].والتي قاد فيها الطلبة تمردا اجتماعيا تحالفت فيه مختلف الفئات الاجتماعية، أدت فيما بعد إلى الحصول على قسط كبير من المكاسب التي انطلقت من اجلها.يطلق على هذا

1 نفس المرجع

2 Charte de la fédération syndicale étudiante site d Internet , www.luttes-etudiantes.com

3 عصمت سيف الدولة، مرجع سبق ذكره

التمرد اسم أحداث بكين أو ربيع بكين وهي « مجموعة من المظاهرات الوطنية التي وقعت في جمهورية الصين الشعبية بين 15 ابريل 1989 و04 يونيو1989 وتمركزت في ساحة تيانانمن في بكين محتلة من قبل طلاب جامعيين صينيين طالبوا بالديمقراطية والإصلاح »[1].لقد عرف النظام الصيني بقيادة الحزب الشيوعي الحاكم حدا من التعفن لم يعرفه الصين من قبل.ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي حاول النظام القيام بها بداية من 1978 إلى 1984 بهدف دخول الصين اقتصاد السوق ومنح بعض التحرر السياسي، وقد بدأت في مراحلها الأولى في المناطق الريفية التي عرفت ازدهارا ملموسا ثم انتقلت إلى المناطق المدينية التي ركزت فيها الدولة على إلغاء مركزية السلطة والمصالح.وسرعان ما أدت إلى تعزيز التدخل الإداري في الحياة الاقتصادية وفي ظل غياب الرقابة الاقتصادية والديمقراطية، جاءت الفروقات التي بدت واضحة بين الريفيين والمدنيين، مع زيادة التضخم المالي وغيرها. هذه الحالة أدت إلى ظهور مجموعتين من المجتمع.الرافضة لهذا الوضع وأولها الطلبة والمفكرين وثانيهما العمال« شارك في المظاهرات معظم طلاب كليات وجامعات بكين العديدة بإشراف من مدرسيهم وغيرهم من المفكرين»[2]، وبسرعة التفت حولها العديد من شرائح المجتمع وفي مقدمتهم العمال ودامت حوالي 03 اشهر من التجمعات والمظاهرات اليومية والكثير من الاصطدامات بين المتظاهرين وقوات الأمن بمختلف أنواعها.أربكت المظاهرات النظام السياسي ولم يجد الحل المناسب على الرغم من محاولة المفاوضات والوعود بإصلاحات أولية سريعة إلا أن تمسك الطلبة والمثقفون بمطالبهم عقد من الوضعية لقد «راح الطلاب والمثقفون يطالبون في شكل أساسي بحقوق دستورية وسياسية ديمقراطية موثوق بها وحرية الصحافة وبحرية الاجتماع وبدولة القانون»[3].لم يستسغ النظام القائم هذه المطالب، واتخذ من القوة باستعمال الأسلحة المختلفة من رشاشات ودبابات الوسيلة الوحيدة التي قمع بواسطتها المتظاهرون. وقد حققت هذه الحركة أثناء وبعد المظاهرات جملة المكاسب، فأثناء المظاهرات وقع تمردا عسكريا من قبل الكثير من الضباط الذين رفضوا مواجهة الطلاب والذين تمت محاكمتهم فيما بعد.أسمع كذلك المتظاهرون صوتهم في كافة أنحاء العالم فدخلت الصين بعدها مرحلة جديدة تجني نتائجها اليوم حيث أصبحت تشكل قوة اقتصادية وسياسية وفكرية لها وزنها العالمي.

1 مظاهرات ساحة تيانانمن ،موقع انترنت http://ar.wikipédia.org

2 نفس المرجع.

3 وانغ هوى ،فشل الحركة في تيانانمن، موقع انترنت www.mondiploar.com

3.2.في إيـــــران:

تصنف التنظيمات الطلابية الإيرانية ضمن التجارب والنماذج الأكثر شيوعا في الدراسات التي تناولت هذا النوع من المواضيع، فعلى الرغم من أنها تنطوي داخل فئة العالم الثالث إلا أن هذه الميزة هي التي أعطتها أهمية اكبر، حيث تذهب بعض الكتابات إلى « أن الطلبة في الجامعات الإيرانية يتميزون بمستوى عال من الوعي السياسي وهم أكثر نشاطا وحيوية من أقرانهم في العالم الثالث»[1] فإضافة إلى أن شهرة التجربة الإيرانية ارتبطت بأحداث محددة في صيف 1999 على غرار قرينتها الفرنسية والصينية، نجدها أيضا تملك رصيدا نضاليا حافلا منذ تأسيس جامعة طهران سنة 1934.ضد مختلف أنظمة الحكم الاستبدادية التي عرفتها إيران.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المناخ السياسي بكل تعفنه وبكل تناقضاته وتياراته المتعددة والمتشددة والسلطة الدينية من جهة، وكون إيران كانت بؤرة صراع حقيقي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سيما في الخمسينات من جهة أخرى، هو ما أدى إلى تهيئة ظروف ساعدت على ميلاد حركة طلابية واعية ونشطة. « فقد بدأت أولى الاحتجاجات الطلابية في جامعة طهران ضد نظام الشاه رضا البهلوي بعد ثلاثة أعوام من إنشائها عام 1934 وتواصلت عقب سقوطه من الحكم وتسلم نجله السابق محمد رضا البهلوي مقاليد الحكم في البلاد.»[2].وإلى غاية نهاية الأربعينيات كانت السياسة التي انتهجها الشاه سيما فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالملكية قد لقيت معارضة شديدة من قبل الشارع الإيراني، وقتها ظهرت الجبهة الوطنية بقيادة مصدق وهي حركة معارضة كانت تطالب بالحرية والديمقراطية وإلغاء الأحكام العرفية وقد « لقيت الجبهة الوطنية تأييدا كبيرا من مختلف طبقات الشعب الإيراني سواء من الطلبة أو المدرسين أو رجال الفكر أو المهنيين » [3]واستطاع مصدق بخطى ثابتة اثر المظاهرات التي قادها الطلبة الوصول إلى سدة الحكم باحتوائه لمؤسسة الجيش وبالتالي عزل الشاه.

وعادت التنظيمات الطلابية لتنظم حركة احتجاجية واسعة ضد زيارة الرئيس نيكسون بعد سقوط نظام مصدق وعودة الشاه دعما من الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن القول أن الدور الأساسي في النضال ضد نظام الشاه القمعي

---

1 يوسف عزيزي، الطلبة في إيران من الثورة إلى الاصلاح، موقع انترنت، www.azzaman.com

2 نفس المرجع.

3 امال السبكي، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين(1906-1979)، خيار قرص مظغوط،1999.، ص169

كان دائما بقيادة الحركة الطلابية، التي لم تتـرد في تنويـع نـشاطها كاحتلالهـا لمـبنى السفارة الأمريكية واحتجاز طاقمها لمدة سنة كاملة.

تكيفت الحركة الطلابية الإيرانيـة مـع الوضـع الـسياسي للـسلطة الإسـلامية بعد الثورة أو مـن 1980 إلى غايـة 1998 بـسبب الحـرب مـع العـراق لتعـود إلى حركة احتجاجيـة واسـعة في صـيف 1999 ضـد القمـع البوليـسي حيـث «قامـت المظاهرات احتجاجا على تصاعد القيود المفروضة علـى حريـة التعـبير وحريـة تكـوين الجمعيات أو الانتماء إليها»[1] وقد تـدخلت قـوات الأمـن والميلـشيات المتـشددة بـلا هوادة مهاجمة الاقامات الجامعية كان مـن نتائجهـا وفـاة 03 طلبـة وسـقوط الكـثير من المجروحين ناهيك عن الاعتقالات.

3.التنظيمات الطلابية الجزائرية:

1.3.نشأتها:

تجمع الكتابات القليلـة الـتي عثرنـا عليهـا في بحثنـا أن التنظيمـات الطلابيـة الجزائرية يعـود ظهورهـا في الجزائـر إلى سـنة 1919 مـن خـلال جمعيـة الطـلاب الجزائريين لـشمال إفريقيـا AEMANA، ثم في فرنـسا سـنة 1927 باسـم جمعيـة الطلاب المـسلمين لـشمال إفريقيـا بفرنـساAEMANF ومـن ثم يمكـن القـول أن نشأة التنظيمات الطلابية الجزائرية كانت مواكبة لنـشأة التنظيمـات العالميـة.أمـا عـن نشاطها فكانت معالمه ما تزال باهتـة ولم يـبرز إلا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة أيـن بدأت تكتسب تقاليد النضال الـسياسي والنقـابي.كمـا تأسـست بعـدها العديـد مـن التنظيمات سواء في الداخل أو في الخارج حاملـة شـتى أنـواع الإيـديولوجيات فمنـها المنادية بالاندماج كما هو الحال بالنـسبة جمعيـة الطـلاب المـسلمين لـشمال إفريقيـا بفرنسا ومنها العرقية ، وغيرها ونـذكر مـن بـين هـذه التنظيمـات الجديـدة.جامعـة الدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا، ميثـاق النقابـة الطلابيـة، مكتـب الحركـة الطلابيـة البربرية، اتحاد الطلبة الجزائـريين لبـاريس.ولكـن التنظـيم الأبـرز والـذي اسـتقطب اغلب الطـلاب سـيما في نـشاطه الثـوري كـان الاتحـاد العـام للطـلاب المـسلمين الجزائريين 1955.

2.3 عوامل ظهور ها:

– ازدياد عـدد الطلبـة خاصـة في الثلاثينـات بـصورة أوجبـت الـتفكير في وجـوب تأطيرهم في هيكل واحد للاستفادة من أفكارهم والتقريب من وجهات النظر.

1 اعتقال آلاف من الطلبة في إيران، موقع انترنت،.www.amnesty-arabic.org

- ظهور جمعية العلماء المسلمين سنة 1931 في إطاراها القانوني والاجتماعي المنظمين، وتعدد مهامها من التربوية التدريسية إلى التوعية السياسية الوطنية.

- تأثر الطلبة الجزائريين بالنشاط الواسع سيما بجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في فرنسا والجزائر من مؤتمراتها، والتي ضمنتها تقارير ولوائح يشخص الوضع المأساوي لسكان وطلبة شمال إفريقيا.

- أدت الهجرة المبكرة للطلبة الجزائريين إلى شتى أقطار العالم إلى تأثرهم بالمحيط الاجتماعي والفكري الجديد نتيجة احتكاكهم بزملائهم الطلبة، الأمر الذي خلق لديهم وعيا ثقافيا وسياسيا خاصة في ضل الاستعمار الفرنسي الذي سعى إلى تجهيل المجتمع الجزائري والسيطرة عليهم وهذا كان دافعا محفزا لالتفاف الطلبة ببعضهم في اطر قانونية.

- تأسيس جامعة الجزائر سنة 1911 كان في حد ذاته مكسبا حيث أن النشاط الطلابي لا يمكن أن يظهر ويتبلور إلا من خلال وجود مؤسسات تعليمية تكون بمثابة مجال تلتقي فيه الذهنيات والعقليات.

- استقطاب الحركة الوطنية لفئة الطلبة قصد الاستفادة من أفكارهم عن طريق توجيههم إلى تكوين جمعيات وتنظيمات طلابية داخل الجامعة بهدف ضم اكبر عدد ممكن من الطلبة إلى صفوفها.

4.دور ها:

1.4.دورها أثناء الفترة الاستعمارية:

1.1.4. قبل الثورة:

لقد سبق وان ذكرنا أن نشاط التنظيمات الطلابية الجزائرية إبان ظهورها يسوده الكثير من الغموض وتفاصيله مجهولة، وعلى هذا الأساس سنحاول فقط التطرق إلى الأطر العامة التي نشطت فيها هذه التنظيمات.فعلى الرغم من أن الحركة الوطنية واكبت ظهور الأولى لكن «ظلت هذه التنظيمات الطلابية بعيدة عن السياسة إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية»[1].هذا رأي ويذهب رأي آخر إلى أن « الحركة الطلابية واكبت منذ نشأتها في سنة 1919 الحركة الوطنية الجزائرية وشاركتها في اتخاذ القرار وتنفيذه وسلكت نفس الاتجاهات التي سلكتها الحركة الوطنية»[2].وبين الرأيين فإننا نميل إلى الرأي الثاني ذلك لأن نشاط كلا منهما كان

1 عبدالله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية،ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1955.ص.45

2 عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر،ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.ص12

متلازما وكان كل منهما بحاجة إلى الآخر وكمثال ودليل على ذلك كان هناك « تفاعل جمعية طلبة شمال إفريقيا من القضايا الوطنية، وسلوكها سياسة المراضاة رغبة منها في تحقيق فكرة توحيد الصفوف...فهي تؤيد كل الحركات الوطنية على اختلاف ميولها، نراها مثلا تقف مؤيدة للنجم سنة 1934 مستنكرة أعمال القمع والاعتقالات المسلطة على قادة النجم ونراها من ناحية أخرى تقيم حفل استقبال على شرف موريس فيوليت لتعرب له عن امتنانها لنشاطه في صالح الجزائريين ولتشكره على تدخلا ته في مجلس الشيوخ الفرنسي (السيناتو) دفاعا عن مصالح الجزائريين»[1] ، هذا على مستوى التحالفات.وقد تنوع وتركز نشاط التنظيمات الطلابية في عدة جوانب كهدف للدور الوطني ويمكن اختصاره في النقاط التالية:

- العمل على الحفاظ على الهوية القومية من خلال لم صفوف الطلبة كما فعلت جمعية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا بفرنسا حيث «أنشأت نادي طلابي ومكتبة ومطعم وتعاونية، وكذلك إنشاء ما يسمى بدار الطالب من اجل تحسين الوضع الاجتماعي والثقافي للطالب وتحضير المناخ الملائم لاستقبال إخوانهم الوافدين باستمرار إلى فرنسا»[2].إن الشعور بالانتماء والمصير المشترك كان الأساس الذي انطلق منه هؤلاء الطلبة مدركين أن الحفاظ على عناصر الهوية، عروبة، إسلام.في حد ذاته سلاح أمام الاستعمار الفرنسي وعملائه من الطلبة الجزائريين الفرانكفونيين المحسوبين على البرجوازية الانتهازية.وقد كان من بين الوسائل المستخدمة، الإعلام حيث تمكنت جمعية الطلبة الجزائريين من إصدار نشرتها الجزائر-الطالب.ALGER-ETUDIANTS التي حافظت على وتيرة صدورها طيلة أعوام 1922.1939 كما أصدرت جمعية الطلبة الجزائريين بالجزائر دوريتها هي الأخرى المعروفة باسم – التلميذ –عام 1931

- التعبئة السياسية الثورية، فقد أخذت التنظيمات الطلابية على عاتقها عملية التعبئة نحو الثورة سيما وأن النضال السياسي قد عرف احتضاره بعدول فرنسا عن وعودها اتجاه الجزائر بمنحها الاستقلال بعد الحرب العلمية الثانية.

- تحسيس مختلف شعوب وأقطار العالم بوضعية الجزائر عن طريق الطلبة المتواجدين شتى البلدان الغربية والعربية.

---

1 عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين،ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985.ص.154

2 عبد الله حمادي ،مرجع سبق ذكره.ص46

2.1.4 أثناء الثورة:

عرف النشاط الطلابي تغيرا استراتيجيا في عمله إبان قيام الثورة، فمن العمل السياسي الذي بقي مستمرا إلى الكفاح المسلح، وهذا لا يعني أن التحضير للثورة كان بمعزل عن التنظيمات الطلابية، بل إنهم كانوا من الذين خططوا لقيامها.« و لم يتردد التلاميذ والطلبة في الالتحاق بها ولكن بصفة محدودة ،جزئية لعدة ظروف.لأن الأغلبية منهم اعتقدوا آنذاك أن مشاركتهم في الثورة المسلحة التي يقوم بها الشعب ستكون في نطاق العمل الدعائي داخل الوسط الطلابي الذي يعيشون فيه في المدن والقرى الكبيرة داخل الجزائر وخارجها»[1].

ولكن سرعان ما تراجعوا عن أفكاهم من جراء التنكيل والقتل والاعتقالات التي عرفها الطلبة خلال فترة تنظيمهم لأيام تحسيسية حول الثورة.

تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين .UGEMA :

لا يمكن الحديث عن دور التنظيمات الطلابية الجزائرية في الثورة إلا بالمرور وبشكل إجباري على ذكر هذا الاتحاد الذي تأسس كتعبير من الطلبة عن طبيعة انتمائهم الجزائرية وهويتهم العربية الإسلامية الأصيلة من جهة، ومن جهة أخرى كرفض للظروف الصعبة التي كان يعيشها الطلبة الجزائريين، وجاء ميلاد الاتحاد في جويلية 1955 وكان من بين أهدافه « الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لجميع الطلبة الجزائريين أينما وجدوا»[2]، ومن ابرز الشخصيات المؤسسة له عبد السلام بلعيد.احمد طالب الإبراهيمي وغيرهما، وبدأ ممارسة عمله السياسي والعسكري في مارس 1956 واضعا استقلال الجزائر الهدف الأول والأخير وكان ذلك جليا في نتائج مؤتمره الثاني بفرنسا بدعوة الحكومة الفرنسية إلى التفاوض مع حزب جبهة التحرير الوطني كممثلا للشعب الجزائري.

إضراب 19 ماي 1956: بعد استنفاذ الاتحاد لكل طرق العقل والمنطق لإقناع زملائهم الفرنسيين الذين غلبت عليهم النزعة الاستعمارية من جهة واستمرار الاستعمار الفرنسي في التنكيل بالطلبة وقتل العديد منهم من جهة أخرى لم يجد الاتحاد إلا الدعوة إلى الإضراب العام في 19ماي 1956.والذي توقف فيه جميع الطلبة بالجامعات والثانويات عن الدراسة والتحقوا بإخوانهم المناضلين في الجبال

1 يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية،ط.ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1999.ص 350.

2 RADP, ministère des moudjahidine, centre national d étude et de la recherche sur le mouvement national et la révolution de 1 ère novembre, 1954 Histoire d algerie, 1830,1962 option CD

ممارسين نشاطات مختلفة، جنود، ممرضين، مدرسين... وقد أبان هذا الإضراب مدى قوة تنظيم الاتحاد في قدرته على لم شمل كل الفئات الطلابية. واظهر كذلك مدى تضامنهم مع شعبهم.وكان للإضراب صدى كبيرا في أنحاء العالم مؤثرا في التنظيمات الطلابية الفرنسية عن طريق الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين الذي طرح في احد مؤتمراته قضية الثورة الجزائرية إيمانا منه بعدالتها، هذا وقد توقف الكثير من الطلبة الجزائريين في الخارج عن الدراسة والذين كانوا بدورهم يواصلون عملهم السياسي التعبوي للثورة كما كان الحال في مصر وتونس وسوريا وغيرها من الدول بتأسيس المنظمات وإصدار الجرائد وإعداد برامج إذاعية.

إن الحدث الجدير بالذكر كذلك انعقاد المؤتمر الرابع للإتحاد من «26 جويلية إلى أول أوت 1960 وقد حضر المؤتمر مندوبون عن كل فروع الاتحاد التي يبلغ عددها 26 فرعا منتشرة في المغرب العربي والمشرق العربي وأوروبا الشرقية والغربية وأمريكا»[1]. ومن بين الوفود التي حضرت المؤتمر.رئيس الاتحاد العالمي للطلبة، ووفود الصين، بريطانيا، المانياالغربية والشرقية، بلغاريا، سويسرا، فيتنام، ايطاليا وغيرها ليصل العدد إلى 29 وفدا وممثلا.

و لم يكن من نتائج النضال المرير الذي قامت به التنظيمات الطلابية الجزائرية مفتدية نفسها من اجل الوطن إلا الحصول على الاستقلال في جويلية.1962.

2.4.دورها بعد الاستقلال:

لقد ورثت الجزائر بعد استقلالها في 1962 تركة من المشاكل لا تحسد عليها، فالوضع السياسي كان غامضا تتصارع فيه مختلف الاتجاهات السياسية بمختلف مشاربها الإيديولوجية، اقتصاد منهك أو بالا حرى منعدم، مؤسسات تعليمية مخربة تفتقد لأدنى شروط ممارسة المهنة وفوق هذا كله شعب فقير أمي مكون من آلاف اليتامى والأرامل. و لم تتضح معالم الدولة الجديدة نهائيا في السنوات الأولى من الاستقلال إلا بعد التغير السياسي أو ما يطلق عليه التصحيح الثوري الذي حدث سنة 1965 بمدة. وقد رأى النظام آنذاك أن الظروف التي تمر بها الدولة لا تسمح بفتح مجال التعدد السياسي وأن الأولوية تكمن في استكمال الحزب الواحد لمسيرته التي بدأها.

وفي هذه الأوضاع فإن معالم التنظيمات الطلابية بقيت باهتة وغامضة وقد اجتهدنا أن نعالج واقع ودور التنظيمات الطلابية الجزائرية بحسب الفترات الزمنية التالية:

1 جريدة المقاومة الجزائرية عدد 74.سنة 1960

*1965- 1975 :

وجود لجان طلابية كانت تنشط في إطار محدود وعلى رأسها شبيبة جبهة التحرير الوطني التي رغم تنوع نشاطاتها خدمة لمصلحة الوطن سر عان ما تراجع نشاطها بسبب بعض العوائق خاصة منها التغيرات التي كانت تطرأ على الحزب نفسه.

الطلبة المتطوعون: تبنى النظام السياسي مشروع الثورة الزراعية في إطار الدولة الاشتراكية، وقد تشكلت الكثير من اللجان الطلابية التطوعية بعنوان الطلبة المتطوعون الذين كان دورهم الأساسي يكمن في تعبئة وتوعية مختلف شرائح المجتمع سيما منها البسيطة في إنجاح المشروع الجديد، ضف إلى ذلك وهو الأهم مشاركة هؤلاء الطلاب في العمل الفلاحي في فترات متقطعة خاصة في العطلة الصيفية.وقد شمل هذا التطوع مختلف الميادين الاقتصادية.وكذلك النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية « وقد أخذت المنظمات الشبانية والطلابية على عاتقها جانبي التنظيم والتجنيد وشكلت بفضل حماس وإرادة منا ضليها أطرا مفضلة وعامل دفع وحفز للعمليات المسطرة في هذا الشأن، وكان النشاط يرتكز أساسا في الأحياء الجامعية»[1].

*1975- 1988:

أهم ما يميز هذه الفترة هو ميلاد الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية في ماي 1975. موازاة مع انعقاد الاجتماع الوطني للشبيبة وقد كان لتأسيسه عدة عوامل، فمن الجانب السياسي بادر الحزب الواحد إلى هيكلة نفسه بتأسيس ما يسمى«بالمنظمات الجماهيرية التي هي امتداد طبيعي لحزب جبهة التحرير الوطني»[2].وأهم هذه المنظمات نجد المنظمة الوطنية للمجاهدين، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.وقد كان الهدف من ذلك هو جمع مختلف شرائح المجتمع حول الحزب الواحد. ومن جانب آخر فإن اللجان الطلابية التطوعية كانت بحاجة إلى تأطيرها وهيكلتها في سياق قانوني محدد سعيا لتعبئتها نحو المشاركة الأوسع في إنجاح المشروع الاشتراكي. وهنا ننوه بأنه على الرغم من أن الاتحاد أسس ليشمل كل الفئات الشبابية في مختلف القطاعات فقد أوجد له

1 وزارة الشبيبة والرياضة،الجلسات الوطنية للشبيبة، الرهان الوطني الجزائري ،نوفمبر1993

2 المجاهد،عدد 44.جانفي 1986

مؤسسوه فروعا وشعبا توزعت على مختلف الجامعات والأحياء الجامعية.أما أهم الأدوار التي كان يقوم بها في تلك الفترة فيمكن إيجازها فيما يلي:

- شغل العمل التطوعي مكانا كبيرا في البرنامج الذي حدده الاتحاد في مؤتمره الأول لفائدة الثورة الزراعية[1] حيث كان الطلبة يقيمون عند انتقالهم إلى المزارع فترات طويلة تدوم شهرا مستمرا.

- واكب العمل التطوعي الطلابي النشاط التعبئة الجماهيرية بجميع الوسائل سواء في عملية الشرح والإقناع عن طريق المسرحيات والعروض أو الأفلام التقدمية والعلمية لابد وأن تساهم وتلتزم بالموضوعية وبالإيديولوجية الاشتراكية[2].

- المشاركة في اتخاذ القرار خاصة لدى الطلبة المنتخبون في اللجان الجامعية وهذا الامتياز مستوحى من ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات.كما أن الجامعة « هي مجموعة من الناس لها أهداف محددة:وهي تحتوي على سلك المعلمين، الموظفين الإداريين والتقنيين والطلبة.ولكل مجموعة وظيفة ودور محددان ضمن الجامعة، ويساهم في إنجاز أهدافها.»[3] هذا في مجال التسيير المنصوص عليه في الميثاق، وعندما بدأت الجامعات الجزائرية موجة الاضرابات خاصة في الثمانينات فقد غلب النظام لغة الحوار والمشاركة كما أكد عليه وزير التعليم العالي « ضرورة إشراك اللجان البيداغوجية وممثلي ا.و.ش.ج.بالجامعات في الحوار واتخاذ مختلف القرارات خاصة التي تتعلق بالطلبة ومشاكلهم»[4].

- العمل على الحفاظ على ديمقراطية التعليم وهو المكسب الذي حصلت من خلاله شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري على فرصة التحاق أبنائها بالمدارس والجامعات بدعم مادي من الدولة، وقد عرفت على إثره الجامعات تدفقات وتضخم عدد هائل من الطلبة وسمح للكثير منهم الانخراط في مختلف اللجان الطلابية وبالا حرى الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية وبذلك انتقلت التنظيمات الطلابية أو الحركة الطلابية من ميزة النخبوية* إلى ديمقراطية التعليم. كما تزامن الدفاع عن هذا المكسب، الدفاع ودعم مشروع التعريب.

---

1 RADP, dix ans d'efforts ,éditions populaires de l'armée,alger, p.25

2 الوحدة، عدد، 36، سبتمبر 1977 ،ص.09.

3 وزارة الاعلام والثقافة، التعليم العالي، نظرات عن الجزائر، الطباعة التاميرا روتوبريس ش.م. (مدريد اسبانيا) اكتوبر 1973

4 الوحدة،عدد 57 ،ماي 1986

* بهذا الوصف سماها الدكتورحابي عبد الناصر.في دراسة له بعنوان الحركات الاجتماعية الجزائرية بين أزمة الدولة وشروخ المجتمع ،فقد كانت نخبوية لأنها كانت منحصرة في مدن قليلة وكانت حركات فاعلة في المجتمع واستطاعت طرح الكثير من القضايا الوطنية والدولية. www.aarcegydt.org

- هذا إضافة إلى الحركات الاحتجاجية المحدودة التي كانت تقوم بها لجان الأحيان الجامعية عن تردي الخدمات الجامعية وهذه النقطة سوف نشير إليها لاحقا.

- كما يقوم الإتحاد بدور تشجيع نشاطات وإبداعات الطلبة عن طريق تنظيم مهرجانات خاصة بهم.

3.4 بعد 1988:

لسنا هنا بصدد التفصيل في الأحداث المأسوية التي حدثت في 05 أكتوبر 1988 نتيجة الأزمة التي عرفتها الجزائر لأسباب مختلفة كفشل سياسة التصنيع التي كانت معتمدة في التنمية وسقوط أسعار البترول مع التدهور الكبير لقيمة الدينار أدى حدوث مظاهرات «استفحلت شيئا فشيئا وصارت لا تترك أي شيء يعترض سبيلها، الاعتداءات بالدرجة الأولى على الأملاك العمومية.ثم انتقلت فيما بعد إلى الأملاك الخاصة »[1]. وباختصار سرعان ما أعلنت حالة الطوارئ وتم تنظيم استفتاء حول تعديل الدستور والذي كان نقطة تحول في النظام السياسي الجزائري بانتقاله من نظام حكم الحزب الواحد إلى النظام المتعدد، وقد سن دستور 1989 هذا الخيار في المادة 40 في أن « حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب »[2].كما منح الدستور فضاء فسيحا للصحافة وحرية التعبير وحرية الأشخاص في التمتع ببعض المزايا كما جاء في القانون 90-31 الذي سن حرية تكوين الجمعيات في المادة 4 « يمكن جميع الأشخاص الراشدين أن يؤسسوا أو يديروا جمعية مع مراعاة أحكام المادة 05»[3] وبسرعة هائلة تأسست الكثير من الجمعيات بما في ذلك الطلابية التي تخضع في تأسيسها وتنظيمها ونشاطها لنفس القانون الأخير، وأصبح المحيط الجامعي يعج بالمنظمات الطلابيةونذكر من بين هذه التنظيمات الاتحاد العام الطلابي الحر1988.الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين. الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين إضافة إلى الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.

وفي البدايات الأولى لنشاطاتها في التسعينيات وبدل أن تتجه الاهتمام بمشاكل الطلبة انحصر دورها في العمل السياسي من خلفية أن كل تنظيم ما هو في الحقيقة

1 عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية،دار الهدى، 2001.ص17

2 ج ج د ش، الجريدة الرسمية، عدد 9 ، مارس 1989، ص 139.

3 ج ج دش، الجريدة الرسمية، عدد 53،ديسمبر1990، ص 1687

إلا امتداد لحركة أو حزب سياسي، فالتنظيمات السابقة الذكر نجد أن الأول منها محسوب على حركة مجتمع السلم والثاني على حركة الإصلاح.والأخير بطبيعة على الحال حسب جبهة التحرير الوطني.

وقد أدى دخول هذه التنظيمات في أنشطة سياسية ودينية إلى نشوء الكثير من الصراعات والتراعات وأنماط من السلوك أثارت الاحتقانات وغلبة المصلحة الحزبية وإهمال العملية التربوية ومشاكل الطلبة في المحيط الجامعي، ولم تكن كتنظيمات مجتمع مدني تعمل باتجاه واحد لا باتجاهات متعددة.وكطبقة مثقفة تعي وتدرك خطر المرحلة التي كانت تعيشها البلاد عامة والجامعة خاصة.التي كانت ومازلت« تواجه أزمة حادة فعلا، في أداء، وظيفتها البيداغوجية على أحسن وجه، نظرا للمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها، والتي تفرق طاقاتها المادية والبشرية.فهي تواجه أعدادا متزايدة من الطلاب سنة بعد أخرى، وتواجه ضعفا كبيرا في هياكل الاستقبال والوسائل البيداغوجية»[1].

وإلى يومنا هذا مازال النشاط السياسي يأخذ الحيز الأكبر من نشاطاتها الذي لا يمكن أن ننفي أنه أكسبها تجربة جديدة خاصة في ميدان ممارسة وتفعيل العمل السياسي، تضاف إلى رصيد المكاسب التي تملكها الحركة الطلابية الجزائرية عبر مختلف مراحل نضالاتها التاريخية. رغم أنها وجهت إلى غير مسارها واستغلت استغلالا سلبيا من طرف الأحزاب السياسية التي جعلت منها أداة لجمع وضم اكبر عدد ممكن من المنخرطين.

وإذا كانت هذه التنظيمات تشكل هيئات تمثل الطلبة بقصد الدفاع عن مصالحهم وحل مشاكلهم وتحسين ظروفهم سيما بالا قامات الجامعية، نجد أن جهودها تصطدم بجملة من العراقيل منها أن القانون الذي ينظم نشاطها لا ينص على أحقية ممارسة العمل الدفاعي والمعنى الذي نقصده بدقة هو العمل النقابي الذي ينظمه قانونا أخر. ثم طبيعة الأزمة التي تعيشها الجامعة كما ذكرنا آنفا يجعل من الوضعية شبه مكبوحة وإيجاد حلول لمشاكل الطلبة خاصة منها المتعلقة بالخدمات الاجتماعية في وقت قياسي أمرا صعبا إن لم نقل مستحيل المنال. أن الصراع – كما سبق الذكر- بين هذه التنظيمات داخل المحيط الجامعي قلل من فرص نجاح مطلبها لدى الجهات الإدارية. وقد تورطت بعض التنظيمات الطفيلية في المتاجرة بمبادئ التنظيم عن الطريق البزنسة والتواطؤ مع الإدارة بالحصول على مكاسب

1 حوليات جامعة الجزائر،عدد7، سنة 1993،ص89

مادية خدمة لأغراضها الشخصية.وعلى الرغم من هذا كله فإن الاحتجاجات التي تتزايد من سنة لأخرى بالأحياء الجامعية وتقودها التنظيمات الطلابية تكون أحيانا جد شرسة خاصة إذا كان السبب يتعقل بتلاعب فادح بمكاسب الطلبة، ويسلك الطلبة أثناءها شتى أنواع التصعيد كغلق الإدارة، الإضراب، الخروج وقطع الطرق الرئيسية في المدن وغيرها. وغالبا ما تؤدي هذه الاحتجاجات إلى الحصول على المطالب المطروحة وبسرعة قياسية.

خلاصة:

إن الاستنتاج الذي يمكن تقديمه في نهاية هذا الفصل أن الحركة أو التنظيمات الطلابية في الجزائر لم تكن مجرد تنظيمات وهمية أو شكلية، بل إن النجاح الذي حققته بتنويع أشكال النشاط والنضال له دلالة تكمن في أنها تميزت بالتنظيم العالي والقدرة على التعامل مع مختلف المراحل التي كان يمر بها المجتمع، وعلى الرغم من غيابها طوال الفترة الممتدة بين المراحل الأولى للاستقلال ثم ظهورها من جديد في نهاية الثمانيات لم تأخذ وقتا طويلا لاسترجاع تقاليدها النضالية وقدراتها التنظيمية.

الفصـــــــل الثالث

الخدمات الاجتماعية الجامعية في الجزائر

تمهيد

أولا.---------- الخدمـــــة الاجتماعيـــة المـــدرسيـــة

1. ---------- الخدمة الاجتماعية العامة أهدافها و مجالاتها

2. ---------- مفهوم و أهمية الخدمة الاجتماعية المدرسية

3. ---------- أهدافها وأدوارها

ثانيا .---------- الخدمة الاجتماعية الجامعية في الجزائـــــر

1. ---------- تعريفهـــــــــا

2. ---------- أبعادها وأهدافها

3. ---------- التطور المؤسســـاتي لقطـــاع الخدمـــات

4. ---------- أزمة قطاع الخدمات عواملها ومظاهرها

ثالثا . ---------- الاقامات الجامعية

1. ---------- تعريفها ووظائفها

2. ---------- انعكاســـات الأزمـــــة داخـــل الاقامـــات

3 ---------- وضع التنظيمات الطلابية من الخدمات الجامعية

خلاصة

تمهيـــد:

أخذت الجزائر على عاتقها منـذ الاسـتقلال عـبء التكفـل بالفئـات المحرومـة المتمدرسة خاصة منها الجامعيـة قـصد تحقيـق اسـتراتيجية ديمقراطيـة التعلـيم المتبنـاة بهدف تكوين إطارات وكفاءات قادرة على تحقيق طفرة التقدم.

ومن أجل ذلك عرف نظام الخـدمات الجامعيـة تطـورا سـريعا ولافتـا للانتبـاه انعكاسا للعدد الهائل الـذي كانـت تـستقبله مؤسـسات التعلـيم العـالي مـن سـنة لأخرى، لكن بالرغم مـن الايجابيـات الـتي حققتـها اسـتراتيجية ديمقراطيـة التعلـيم برزت الكثير من السلبيات خاصة في مجـال قطـاع الخـدمات الجامعيـة، مـازال يعـاني منها إلى الآن والتي انعكست سلبا على حيـاة الطلبـة، وعلـى قـدرتهم علـى التحـصيل وسنحاول في هذا الصدد التطرق لأهم التطورات الـتي عرفهـا هـذا القطـاع الحـساس مع الجزم بداية بغياب أو كلي انعدام لأي مـصدر تنـاول بالدراسـة هـذا الجـزء مـن البحث*

أولا- الخدمة الاجتماعية المدرسية:

1/ الخدمة الاجتماعية العامة،أهدافها ومجالاتها:

1/1.أهداف الخدمة الاجتماعية:[1]

- مساعدة الأفراد والجماعـات علـى مواجهـة مـشكلاتهم الـتي تعـوق مـن أدائهـم لأدوارهم الاجتماعية.

- إحداث التغيرات في النظم الاجتماعية العتيقـة الـتي لم تـستطع القيـام بـدورها لـسد الاحتياجات الإنسانية المتغيرة.

- غـرس القـيم الاجتماعيـة كالعـدل والأمانـة واحتـرام العمـل والإنجـاز والدافعيـة واحترام الوقت لدفع عجلة التنمية.

- منع المـشكلات المرتبطـة بالجريمـة والإدمـان وذلـك عـن طريـق تحـسين الظـروف الاجتماعية والتوعية الخاصة بهذه المشكلات.

- زيادة حجم الطاقة المنتجـة في المجتمـع وذلـك نتيجـة لعـودة المتكاسـلين والمنحـرفين لعجلة الإنتاج.

---

1 محمد سيد فهمي، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر 1997،ص ص 45.46

* نظرا لهذه الصعوبة فقد اعتمدنا بشكل كلي وأساسي على أشغال اللقاء التشاوري حول تنظيم وتسيير الخدمات الجامعية المنظم مابين 28 و 29 ديسمبر 1997 مع محاولة التحليل وتحديث بعض الإحصائيات وهو المصدر الوحيد الذي توفر لدينا.

- تجنب المجتمع أعباء اقتصادية مستقبلية بتوجيه هذه الفئات ومساعدتهم على مواجهة مشكلاتهم.
- تدعيم التكافل والتضامن الاجتماعي، فالخدمة الاجتماعية إحدى مظاهر العدالة والحب والشعور الجمعي التي تبث في المواطن الولاء لمجتمعه حتى يتحمل بدوره تبعات وأعباء التنمية.
- الاكتشاف المبكر للأمراض الاجتماعية ومظاهر التفكك، فمن خلال دراسة المشكلات وتحليل أسبابها يستطيع المجتمع الوقوف على نقاط العلل التي كانت سببا في هذه المشكلات.
- المساهمة في تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال مجموعة من البرامج المعدة لنمو الأفراد والجماعات والإعداد الاجتماعي والنفسي لهم بطريقة تضمن خلق المواطن الصالح.

الخدمة الاجتماعية مجال واسع ولا يمكن حصر أهدافها في النقاط المذكورة فقط، ولكن قاعدتها العامة تتمثل في ضرورة توصيل أقصى حد من الاستفادة من مصادر المساعدة للأفراد والجماعات والمجتمع ككل، بغرض إشباع حاجاتهم الأساسية، وبالتالي فإن أساسها تضامني يسعى إلى مساعدة الأفراد على الاندماج الاجتماعي، ومن خلال جميع الأهداف التي تم ذكرها سابقا يمكن القول أن الخدمة الاجتماعية إما أن يكون هدفها علاجيا أو وقائيا أو إنمائيا.وهذا في حد ذاته يعطي منظورا فلسفيا للخدمة الاجتماعية بالنظر إلى القيم التي تتضمنها أهدافها، فهي تثمن ضرورة الاعتراف بفردية الإنسان من حيث احترامه وقدراته على النمو والتطور وتفاعله مع غيره تدعيما للعلاقات الاجتماعية وهذا تأكيدا كذلك على أهمية الاعتماد المتبادل، كما أنها تصبو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وهذا لا يتأت إلا باستخدام جميع موارد المجتمع لمواجهة مشكلاته.

2/1.مجالات الخدمة الاجتماعية:

بتعقد نسق الحياة الاجتماعية نتيجة للتطور الهائل الذي عرفته المجتمعات برزت الكثير من المشاكل التي أصبحت تؤدي في الكثير من الأحيان إلى التقليل من أداء الأفراد لأدوارهم وفي أحيان أخرى إلى الحد من أدائها. ومن اجل مواجهة هذه المشكلات المتعلقة بالإنسان أولا وأخيرا كان لابد من البحث عن اصل هذه المشاكل التي غالبا ما ارتبطت أسبابها بنقص حاجيات معينة لم يشبعها الفرد، ولان هذه المشاكل مست جميع جوانب الحياة فقد زادت الحاجة للخدمة الاجتماعية كتخصص

علمي ومهني يعمل على تقديم الحلول الممكنة في جميع المجالات الاجتماعية والتي نذكر منها: الخدمة الاجتماعية المدرسية، الخدمة الاجتماعية العمالية، الخدمة الاجتماعية الأسرية ورعاية الأمومة، الخدمة الاجتماعية الثقافية، الخدمة الاجتماعية الصحية، الخدمة الاجتماعية الإدارية، الخدمة الاجتماعية لمؤسسات إعادة التربية، الخدمة الاجتماعية لرعاية الفئات الخاصة كالمعوقين والطفولة المسعفة والخدمة الاجتماعية لرعاية الشباب ورعاية الشيخوخة.كما أن هناك مجالات أخرى كثيرة ومتعددة للخدمة الاجتماعية ولكن هذه هي ميادينها الأكثر ممارسة وشهرة.

2/ .مفهوم وأهمية الخدمة الاجتماعية المدرسية:

2/1-مفهومها:

المدرسة نسق اجتماعي مفتوح له مدخلا ته ومخرجاته في تفاعله مع بيئته وهي تؤدي وظائف هامة بحيث تعمل على إعداد قوى من المواطنين السويين القادرين على العمل والإنتاج، وتعمل على حفظ التراث الثقافي كما أنها وسيلة للتجديد والتغيير والابتكار وأداة لخلق التجانس الثقافي بين أفراد المجتمع، وهي أيضا أداة لتبسيط المعرفة والخبرة الإنسانية كما أنها وسيلة للضبط الاجتماعي، وفي الأخير فهي وسيلة لتحقيق النمو المتكامل للأشخاص ووسيلة للإشعاع الفكري في المجتمع.

ولا يمكن للمدرسة أن تحقق أهدافها وتؤدي وظائفها على أكمل وجه ما لم توفر لأفرادها سيما المتمدرسين الشروط اللازمة لذلك، وتكتسي الخدمة الاجتماعية المدرسية في هذا الصدد أهمية كبيرة نظرا للارتباط الوثيق بين العملية التعليمية والظروف التي تتم فيها ممارستها. فالمتمدرس يلتحق بالمدرسة وهو محملا بمجموعة من الاحتياجات، نفسية، بيولوجية، اجتماعية واقتصادية وغيرها. وتحاول الخدمة الاجتماعية المدرسية الوقوف عند هذه الاحتياجات وتلبيتها ولذلك فالخدمة الاجتماعية المدرسية بمفهومها العام هي « تطبيق وطرق الخدمة الاجتماعية في المؤسسات التعليمية.من اجل تحقيق أهداف هذه المؤسسات، هذه الأهداف تتمثل في إتاحة الفرص المناسبة أو توفير الوضع المناسب أمام التلاميذ للتعليم والتعلم الذي يجعلهم يعدون أنفسهم من اجل الحياة التي يعشيونها الآن والحياة التي سوف يواجهونها في المستقبل »[1] ويركز هذا التعريف على أن هدف الخدمة الاجتماعية المدرسية هو

1 أحمد مصطفى خاطر، محمد بهجت جاد الله كشك، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999، ص 106

إعداد أفراد ذوي الكفاءة القادرين بدورهم على إعداد أنفسهم لمواجهة مختلف ظروف الحياة عبر مختلف المراحل. كما تعرف الخدمة الاجتماعية المدرسية على أنها « مجموعة المجهودات والخدمات والبرامج التي يهيؤها الأخصائيون الاجتماعيون لأطفال المدارس بقصد تحقيق أهداف التربية الحديثة أي تنمية شخصيات الطلاب إلى أقصى حد مستطاع وذلك بالمساعدة على الاستفادة من الفرص والخبرات المدرسية إلى أقصى حد تسمح قدراتهم واستعداداتهم المختلفة »[1] كما تعرف على أنها « جهود مهنية تعمل على رعاية النمو الاجتماعي للطلاب بقصد تهيئة أنسب الظروف الملائمة لنموهم وفق ميولهم وقدراتهم وما يتفق مع ظروف واحتياجات المجتمع الذي يعيشون فيه »[2] ولا تخرج جميع التعاريف السابقة وغيرها التي لم نذكرها على أن الخدمة الاجتماعية المدرسية هي مجال من مجالات الخدمة الاجتماعية العامة، إن هذا المجال هو مهني علمي يشرف على تطبيقه أخصائيون يسمون بالأخصائيين الاجتماعيين، تعمل على تهيئة شروط اللازمة للمتمدرس عن طريق تقديم المساعدات اللازمة والمتاحة من اجل نموه ونجاحه الشخصي وكذا نجاح المدرسة كمؤسسة اجتماعية في أداء وظائفها وتحقيق أهدافها.

2/2. أهميتها:

تعتبر المدرسة احد البدائل الوظيفية التي أوجدتها التغيرات التي طرأت على المجتمع نتيجة لتعقد وظائفه وتشابكها، وبالتالي فإن الأسرة التي كانت تهتم بالطفل من حيث تربيته ورعايته وتنشئته وتعليمه لم يعد باستطاعتها القيام بكل هذه الأدوار نتيجة للأسباب التي سبق ذكرها، ومن ثم فقد أوكلت الأسر عملية التربية والتعليم والتنشئة إلى المؤسسات الحكومية ممثلة في المدارس، وحتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء الوظيفة المنوطة بها على أكمل وجه فقد وضعت إضافة إلى البرامج التعليمية والتربوية كوظائف أساسية برامج وخدمات أخرى صحية، اجتماعية، فنية، ترفيهية، رياضية وغيرها بهدف تعزيز عملية التنشئة وسد الحاجات التي يكون الطفل قد افتقدها في محيط أسرته.

---

1 نفس المرجع، ص ص 106 107

2 محمد سيد فهمي ،مرجع سبق ذكره،ص 163

3/.أهدافها وأدوارها: [1]

– نمو الشخصية وتكاملها عن طريق إكساب الفرد خبرات متعددة الأنواع مع نموه هذا في وسط اجتماعي يتفاعل منه مع الأفراد الآخرين فيحدد له النمو الذي يؤدي إلى تكامل الشخصية.

- إحداث التكيف الاجتماعي عند الأفراد للتغيرات الجديدة الحادثة في المجتمع المستمر في تغيره وتطوره مع خلق أنماط سلوكية ناجحة تتفق مع هذه الخبرات مع تدريب الأفراد عليها.

- التماسك الاجتماعي.

- تنمية الشخصية عن طريق تنمية الخبرات وتعديلها وتغيير سلوك الفرد بما يجعل منه مواطنا صالحا للمجتمع الذي يعيش فيه.

- مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات حتى تصل إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية والنفسية.

- التنشئة الاجتماعية للأفراد.

- تنمية القوى البنائية و الإبتكارية عند الفرد والجماعة عن طريق تنمية قدراتهم واستعداداتهم من جهة، وتعديل الخبرات وتغيير السلوك من جهة أخرى.

- مساعدة الأفراد والجماعات على اكتشاف أفضل السبل لتحقيق إنجازات مشبعة دون إرغامهم على الخضوع لقيم معينة.

- تغيير الظروف الاجتماعية التي تسبب أو تسهم في سوء تكيف الفرد وعلاج المشكلات الانفعالية والاجتماعية والاقتصادية لديه بتحرير قدراتهم الطبيعية.

- المحافظة على ثقافة المجتمع وتطويرها وحل مشكلاته وتنقية القيم الثقافية وتجديدها حتى يمكن الوصول إلى رفاهية الأفراد وربطها برفاهية المجتمع.

إن الخدمة الاجتماعية المدرسية تسعى إلى تحقيق أهدافها المذكورة من خلال أدائها لأدوار أساسية ثلاثة هي:[2]

---

1 محمد مصطفى أحمد،هناء حافظ بدوي ،الخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها في التعليم ورعاية الشباب،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية، 1999،ص ص 44.45

2 المرجع السابق ص ص 168. 169

- **الدور الإنشائي**: ويقوم على تنظيم الحياة الاجتماعية للطلاب من خلال الجماعات المدرسية وإتاحة الفرصة لاشتراك أكبر عدد من الطلاب فيها والكشف عن ميولهم ومواهبهم وقدراتهم.
- **الدور الوقائي**: وهو مجموعة من الجهود التي تبذل لدراسة ومعالجة الأوضاع والظروف الاجتماعية التي قد تؤثر على الطلاب وتحول دون استفادتهم من فرص التعليم وتعرضهم للانحراف.
- **الدور العلاجي**: وهو مجموعة الجهود والخدمات التي تبذل لمساعدة الطلاب على مواجهة مشكلاتهم ومساعدتهم على حلها.

حاجات المتمدرسين:لقد اشرنا سابقا إلى أن المتمدرس أو الطالب يلتحق بالمدرسة وهو محملا ومثقلا بالكثير من المشاكل، وقبل ذلك كله فهو بحاجة إلى التكيف مع هذا الوسط الجديد ولن يكون ذلك ما لم تتوفر له الظروف اللازمة لذلك فهو بحاجة إلىرعاية صحية ونفسية، اجتماعية مادية، ورعاية ثقافية، والخدمة الاجتماعية المدرسية تضع هذه الاحتياجات كمعيار لتقديم الخدمات الاجتماعية التي تسدها.

ثانيا–الخدمة الاجتماعية الجامعية في الجزائر:

1/ تعريفها:[1]

مجموع المساعدات المقدمة من طرف الدولة، و الموجهة نحو تحسين ظروف حياة و عمل الطلبة الجامعيين. وتتمثل هذه المساعدات أساسا في الأشكال التالية:

- المساعدات النقدية المباشرة: المنحة
- المساعدات غير مباشرة :الإطعام، النقل الإيواء.
- النشاطات الثقافية والرياضية.

2/ أبعادها وأهدافها:

يمكن القول إنه بعد الاستقلال... كان الهم التربوي السائد آنذاك هو التعليم مع تمديد ذلك من الناحية الكمية إلى قطاعات واسعة من المجتمع. وكان الاستثمار مرتكزا على تكوين المكونين بالإضافة إلى المرافق المادية والو سائلية التي تمكن من التكفل بالأعداد المتزايدة من التلاميذ والطلبة وتحقيق ما يسمى بدمقرطة التعليم.[2]

1. RADP , MESRS , Reforme Des Œuvres Universitaires , op.cit , p 1 .

2 حوليات جامعة الجزائر، جامعة الجزائر، عدد 7، 1993، ص 41

وكان هذا الخيار ضروريا إن لم نقل حتميا فقد كانت الدولة الجديدة تفتقر إلى الإطارات والكفاءات التي يمكن لها اخذ زمام الأمور وإحداث انطلاقة للتنمية الاشتراكية المتبناة آنذاك سيما في القطاع الصناعي الذي كان الركيزة الأولى في استراتيجية التنمية، ولهذا السبب فإن تعميم التعليم خاصة منه العالي كان بمثابة مطلبا اقتصاديا واجتماعيا. وقبل هذا فإن الفقر المدقع الذي سببه الاستعمار للمجتمع الجزائري كان سببا في عدم قدرة التلاميذ والطلبة للالتحاق بالمدارس فمن غير الممكن دخول التلميذ المدرسة وهو يتذمر جوعا. ونتيجة لكل ما سبق اتخذت الدولة سياسة الخدمات الاجتماعية المدرسية والجامعية كنهج ضروري بالنظر للتوجه العام للبلاد، وتحقيق أهداف التنمية.

إن النظرة الغالبة اليوم بين دول العالم الثالث تؤكد أن التعليم الجامعي هو خدمة واستثمار في الوقت ذاته، واجب الأداء نحو كل فرد مواطن مؤهل لمتابعة تعليمه الجامعي، كحق من حقوقه على الدولة تطبيقا لمبدأ ديمقراطية التعلم[1] لكن وعلى الرغم من التغيرات التي مرت بها الجزائر مازال هذا الخيار قائما ومستمرا في ظل أزمة حادة أصبح يعاني منها هذا القطاع ؟!

أما أهداف الخدمة الاجتماعية الجامعية في الجزائر فهي:

- تحسين ظروف الطلاب المادية والاجتماعية عن طريق تلبية حاجياتهم المختلفة.
- تحقيق المساواة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة.
- تزويد مؤسسات الدولة بإطارات ذات كفاءة عالية.

3/ التطور المؤسساتي لقطاع الخدمات[2]:

1/3 المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية CNOUS 1967-1971:

أستحدث المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية بمقتضى الأمر رقم 67-44 المؤرخ في 17 مارس 1967، وهو عبارة عن مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بشخصية معنوية وباستقلالية مالية تحت وصاية وزارة التربية الوطنية.

يدير المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية، رئيس مجلس ويساعده في ذلك مجلس إدارة ذو سلطات محدودة، تتوفر الوصاية على مجال تدخل واسع في تعديل وإلغاء أو توقيف مداولاته التي تخص فقط بعض المسائل كأساليب التموين، دفاتر المواصفات الخاصة والمتعلقة بأسواق التموين بالمواد الغذائية.ويقدم المجلس

1 نفس المرجع .ص 89

2 اللقاء التشاوري حول تنظيم وتسيير الخدمات الجامعية، ديسمبر 1997

للوصاية كل من مشروع الميزانية، الحساب المالي وملفات هياكل الإصلاحات الكبرى من اجل الاستشارة، ولن تصبح تنفيذية إلا في حالة عدم اعتراض الوزارة خلال الأربعين يوما التالية.

إن رئيس المجلس (وهو مدير الإدارة العامة لوزارة التربية) ومدير التعليم العالي لنفس الوزارة، إضافة إلى شخصيتين معينتين من طرف الوزير، يؤمنون تمثيلا قويا لسلطة الوصاية. وأما صوت إداري المراكز الجهوية، فيكون استشاريا فقط، ويمثل الطلبة أربعة أعضاء في هذا المجلس.

يمكن التنويه هنا إلى نقطة جديرة بالإشارة وهي انه على الرغم من أن هذا المركز من الجانب القانوني مؤسسة مستقلة إلا أن الملاحظ هو محدودية استقلاليته ميدانيا وواقعيا بالرجوع إلى مدى الصلاحيات التي تتمتع بها الوصاية مقارنة مع جهازه الإداري.

2/3 مراكز الخدمات الجامعية والمدرسية COUS 1971-1986:

أمام المركزية الشديدة التي تميز بها تسيير نظام الخدمات الاجتماعية الجامعية في فترة المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية ومع تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم خاصة منه الجامعي، تم إنشاء وزارة التعليم العالي وعلى إثرها كذلك تم تقسيم المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية إلى ثلاثة مناطق الجزائر، وهران وقسنطينة.

انتقل عددها من ثلاثة مراكز عام 1971 إلى أربعة عشر مركزا بحلول عام 1981، ويتضمن مرسوم استحداث كل منها، بصفة عامة، في ملحقاته.القوانين النموذجية الأساسية،وينبغي القول بأن الأمر يتعلق بنفس الأحكام القانونية والتي تطبق على جميع مراكز الخدمات الجامعية والمدرسية.

وعلى اثر عملية حل المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية بمقتضى الأمر رقم 71-55 المؤرخ في 04 /02/ 1971، تم تحويل جميع الأملاك والحقوق والإلتزمات إلى مراكز الخدمات الجامعية والمدرسية بكل من الجزائر، وهران وقسنطينة مثلما هو مبين في المرسوم رقم 71-52 المؤرخ في 1971/02/04 المتضمن استحداث مركز الخدمات الجامعية والمدرسية للجزائر، والمرسوم 71-53 المؤرخ في 1971/02/04 المتضمن استحداث مركزي وهران وقسنطينة.

إن مركز الخدمات الجامعية والمدرسية مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وهي تحت وصاية وزارة التعليم العالي.تتم

إدارته من قبل مجلس إدارة، ويترأسه مدير يساعده أمين عام، يلتحق بالمجلس ممثلي الجامعات والمدارس الكبرى، في حين يعتبر تمثيل الطلبة ومدراء مراكز الخدمات الجامعية المركزية ضئيلا.

من حيث التنظيم فالمركز مهيكل إلى أربعة دوائر، ولمدير المركز إمكانية التفويض بالإمضاء لمدراء المؤسسات (الاقامات الجامعية) في حدود الصلاحيات.

3/3 مراكز الخدمات الاجتماعية الجامعية COSU 1986- 1995 :

تم استحداث مراكز الخدمات الاجتماعية الجامعية بمقتضى المرسوم رقم 86-314 المؤرخ في 23 / 12 / 1986، والمتضمن صلاحيات، تنظيم وتسيير المؤسسات والهياكل المكلفة بالخدمات الاجتماعية الجامعية، وهناك قانون نموذجي أساسي لمراكز الخدمات الاجتماعية الجامعية الثمانية والعشرون ولأقسام الخدمات الاجتماعية الجامعية ألاثني عشر التي يشترط في تواجدها وجود مؤسسات بيداغوجية وغياب مركز للخدمات الاجتماعية الجامعية، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذه الأقسام بمثابة هياكل موازية لهذه المراكز.

يدير مركز الخدمات الاجتماعية الجامعية مجلس توجيه، ويسيره مدير، ويترأس مجلس استشاري، ممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي.إن مجلس التوجيه عبارة عن هيئة مداولة والمدير يحضر الاجتماعات باعتباره صوت استشاري، كما يحضر ها ممثلو الأساتذة والولاية. ومداولات المجلس تصبح تنفيذية بعد المصادقة عليها وذلك حسب الحالة سواء من الوصاية بمفردها أو بالاشتراك مع وزارة المالية.

وأهم نقطة يمكن التنويه بها هنا، انه على الرغم من أن هذا التعدد الهيكلي بمجموع بموظفيه الذي بلغ 14532 سنة 1997 ويصل سنة 2001 إلى 17077عاملا كان يهدف إلى تحرير تسيير القطاع من المركزية إلا أن هذه الهيكلة الجديدة لم تحقق ذلك فمسئولو الإقامات الجامعية مثلا فقدوا صفة الأمر بالصرف المحدودة وبالتالي استقلالية الإقامة. كما أن عدد المتدخلين في التسيير وتنوع هياكل الوصاية ممثلة في ثلاثة مديريات: مديرية الموظفين، مديرية المالية والوسائل ومديرية التخطيط والتوجيه، قد جعل التنظيم غير عقلانيا وجد بيروقراطي، مما ولد نفقات تسيير باهضة.

4/3 الديوان الوطني للخدمات الجامعية ONOU من 1995 إلى الآن:

أفرز نمط التسيير المركزي حالة من الثقل الإداري والكثير من المشاكل البيروقراطية تجلت مظاهرها في تدهور ظروف حياة الطلبة وأمام هذا الوضع كان لابد من إيجاد آليات جديدة لفك هذا الانسداد.

وقد تمثل الحل في إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95/84 المؤرخ في 1995/03/22 وهو عبارة عن مؤسسة ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يشرف على الديوان مجلس توجيه ويسيره مدير عام ويتكون الديوان من هياكل مركزية وهياكل محلية تسمى الاقامات الجامعية ومن مندوبين جهويين بغية الاضطلاع بالمهام المسندة إليه.

ومن أجل بعث عملية الإصلاح التي أنشأ من أجلها الديوان فقد أسندت إليه مهام أساسية تتمثل في تطبيق السياسة الوطنية في ميدان الخدمات الجامعية، ضمان المتابعة والتنسيق ومراقبة الاقامات الجامعية، والسهر على التحسين الدائم لظروف حياة الطلبة المسجلين نظاميا في مؤسسات التعليم العالي المادية والمعنوية. ومن اجل تحقيق هذه المهام فقد كان لزاما تحقيق الأهداف التالية:[1]

- يقوم أو يكلف من يقوم بأية دراسة و/أو تحقيق لمعرفة حاجات الطلبة في المجال الاجتماعي والثقافي واقتراح عناصر استراتيجية التكفل بهذه الحاجات ويسهر على تطبيق الإجراءات المقررة.
- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخدمات الاجتماعية ويساهم في إثرائها وتحيينها من اجل تكييفها مع التحولات الاجتماعية الاقتصادية في البلاد.
- يعد ويقترح بالتنسيق مع الاقامات الجامعية مخطط تطوير شبكة المنشآت والتجهيزات الضرورية للتكفل بالحاجات المعينة وتوسيع هذه الشبكة.
- يتابع ويسير عمليات الاستثمار المرتبطة بالتنمية وصيانة تجهيزات الخدمات الجامعية ومنشآتها.
- يتابع ويراقب تسيير المنح ويحقق في الطعون المتعلقة بها.
- يشجع ويطور بالاتصال مع الهياكل والهيئات المعنية الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية التي توجه إلى الطلبة.

---

1 ج ج د ش ، الجريدة الرسمية، عدد 24، أفريل 1995، ص ص 4 ، 5

- يشارك بالتنسيق مع الهياكل والهيئات المعنية في إعداد برنامج التكفل بالنقل الجامعي.

- ينظم الرعاية الصحية للطلبة بمعية الهياكل المتخصصة في الصحة العمومية.

- يسهر بالتنسيق مع الاقامات الجامعية على تحسين نوعية الخدمات التي تقدم للطلبة.

- يرقي ويقيم بالتنسيق مع المؤسسات والهياكل المعنية نظاما إعلاميا ووثائقيا لفائدة الطلبة.

- يتابع الاقامات الجامعية ويضمن تنسيقها ومراقبتها ويدرس ويقترح أي إجراء يستهدف تحسين عملها واستعمال الموارد المتوفرة لديها استعمالا رشيدا.

- يبادر بوضع برمجة في مجال تحسين مستوى الموظفين المكلفين بالخدمات الجامعية وتجديد معلوماتهم وتنفيذها.

- يسهر على استقبال الطلبة الأجانب المسجلين بانتظام في مؤسسات التعليم العالي طبقا للتنظيم المعمول به.

أما بالنسبة للإقامات الجامعية فقد أصبحت تتمتع باستقلالية مالية فمدير الإقامة أصبح آمرا بالصرف وله صلاحيات واسعة مثل إعداد خطة تسيير الموارد البشرية، رئاسة اللجان المتساوية الأعضاء، إمضاء البطاقات الفردية للتسيير الخاصة بالسيرة المهنية للموظفين والمصادقة على الصفقات العمومية، وعند هذه النقطة بالذات لابد من الإشارة إلى أن اعتماد نمط التسيير هذا قد خلق مشاكل جديدة تمثلت في حدوث تجاوزات كثيرة من قبل مدراء الاقامات كالتلاعب في المزا نية، عقد صفقات مشبوهة وغيرها، وأدى هذا كله إلى زيادة في عجز الميزانية.ثم أن عدد الاقامات الذي ارتفع بشكل ملحوظ أوجد صعوبة للديوان في مراقبتها وكان لابد من خلق آلية جديدة للحد من هذا السوء في التسيير والتقليل من صلاحيات مدراء الاقامات، ولهذا تم إنشاء مديريات الخدمات الجامعية سنة 2004.التي أصبحت هيئة رقابة محلية وجهاز وسيط بين الإقامة والديوان والذي تم على إثرها نزع صلاحية عقد الصفقات العمومية لدى مدراء الاقامات الجامعية.

4/ أزمة قطاع الخدمات الجامعية :

1/ تعريفها:

يشير مفهوم الأزمة في ابسط معانيه إلى وجود اختلال في التوازن بين متغيرين على الأقل، وأزمة قطاع الخدمات الجامعية في الجزائر تتمثل في الطلب المتزايد على هذا القطاع من جهة، وقلة هياكل الاستقبال من جهة أخرى أي أن الزيادة تسير بوتيرة غير متوازنة، كما أن العجز المالي والمادي عامل آخر ساهم في تدهور هذا القطاع، فالدولة لم تعد وحدها الكفيلة به فإعانات المنظمات الدولية والقروض والهبات أصبحت مصدرا إضافيا للميزانية، وأخيرا سوء التسيير الذي يشكله جهاز إداري ضعيف الكفاءة.

2/ عوامل الأزمة:

1/2 العامل البشري:

ويتعلق كما سبق الذكر بسياسة دمقرطة وتعميم التعليم في إطار تحقيق العدالة التي تقوم على ضرورة «أن تتوفر المساواة أمام جميع الطلبة الذين أكملوا التعليم الثانوي للالتحاق بالتعليم الجامعي، إن هذا الهدف من أهداف التعليم الجامعي يتطلب أن تتوفر مقاعد دراسية لجميع الطلبة المؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعي والراغبين فيه وأن تتوفر المساعدات المادية للطلبة»[1] وهياكل الاستقبال لذلك وهذا ما لم يتحقق مع الانفجار على الطلب الاجتماعي للتعليم العالي وتوجهه نحو النظام الداخلي، فإذا كان عدد المسجلين في الموسم الدراسي 1998/97هو 340835 طالبا منهم 172000 مأويين أي بنسبة 50.46% فقد انتقل هذا العدد في السنة الجامعية 2007/06 إلى 930000 طالبا أي بزيادة تفوق 129 %، نسبة المأويين منهم تفوق 50 %. وهذا الارتفاع الهائل يشكل عاملا كابحا لسياسة إصلاح منظومة الخدمات الجامعية في الجزائر.

2/2 العامل المادي والمالي:

يتمثل هذا العامل أساسا في عجز ميزانية قطاع الخدمات الجامعية، وقد أصبح القطاع يعتمد عدة مصادر في ميزانيته كالهبات، القروض، والوصايا، والمساعدات الدولية.وإضافة إلى ميزانية الدولة المخصصة له وأصبح يضاف إليها نسبة من الفائض المحتمل في ميزانية السنة المالية المنصرمة. ويعود هذا العجز أساسا

1 أحمد الخطيب، الجامعات المفتوحة،ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأدرن، 1999، ص 32

إلى تحرير الأسعار وارتفاع التكاليف الحقيقية للخدمات دون مراجعة طريقة ونسبة الدعم المقدم للطلبة.

3/2 عامل التسيير:

شكلا كلا من العاملين السابقين عبئا ثقيلا على الجهاز المسير لقطاع الخدمات الجامعية الذي أصبح عاجزا في كثير من الأحيان على وجود حلول جذرية في مواجهة المشاكل المتراكمة، لقد وجدت حلول مؤقتة وأحيانا استعجالية فقط، وأصبح يشكل بدوره عاملا أخرا من عوامل أزمة قطاع الخدمات الجامعية.هذا ولابد ألا نتناسى قبل كل هذا ضعف تكوين الجهاز الإداري والمتمثل في طاقم التأطير المشرف على القطاع.

3/ مظاهر الأزمة:

1/3 على مستوى التسيير:[1]

1/1/3 نفقات المستخدمين والمصالح:

- توظيف وتوزيع المهام لا علاقة له باحتياجات المصالح.

- أن التأهيل الحقيقي للمترشح والحاجات الضرورية لمردودية المصالح لم تؤخذ بعين الاعتبار وهذا بدوره أدى ظهور النقائص التالية:

- عدد العمال في مختلف الأصناف المهنية اكبر بكثير من الحاجيات الحقيقية لاسيما في ميدان الإطعام (المطبخ والمخزن).

- عمال مصنفون يتقاضون أجورا كعمال مؤهلين إلا أنهم معينين في مهام أعوان مصالح التي لا تتطلب أي تأهيل.

-عدة أعوان مكلفين بمهمة واحدة.

- وجود عدد كبير من العمال مصنفين في أسلاك حرفية (كهربائي، نجار، بناء ودهان) دون أية علاقة بالأعباء الحقيقية، حيث يتم تشغيلهم في أعمال إصلاح بسيطة، أما عمليات الإصلاح الكبيرة فتمنح إلى مؤسسات خاصة واعتبارا أن الأعمال المكلف بها هؤلاء الأعوان لا تتطلب تخصص دقيق.

- الاعتمادات المالية المخصصة لتسيير المصالح تحدد بكيفية تجريبية ولكن مبالغ فيها من طرف مسيرين غير مبالين بأهمية دور المقتصد.

- عدم صرف الميزانية للهياكل القاعدية في وقتها اللازم.

---

1 ج ج د ش،و ت ع ب ع ، اللقاء التشاوري حول تنظيم وتسيير الخدمات الجامعية .مرجع سبق ذكره.

2/1/3 التسيير الإداري:

التوظيف:

- توزيع غير متوازن فيما يخص أعداد العمال ما بين الاقامات.
- عدم توازن في هياكل أعداد العمال الذي يتميز بفائض في أعداد عمال التنفيذ.
- التشغيل الجماعي للأعوان المؤقتين في مناصب ووظائف تستدعي عمالا دائمين ومؤهلين ويعوض هذا الإجراء الاستثنائي كحل تسهيلي لتوظيف قانوني للأعوان الدائمين.

الحركة: يقصد بالحركة مختلف الحركات التي تطرأ على مراكز الموظفين كالتحويل، الانتداب، الخدمة الوطنية والاستيداع وغيرها. وبالنسبة لهذا الأخير مثلا فيتم عن طريق المجاملة وذلك لأغراض شخصية، ويتمثل في الترخيص للموظف بمغادرة منصبه عند حصوله على موافقة مسؤولة السلمي دون انتظار الرأي المسبق للجنة المتساوية الأعضاء، وقد ترتب على ذلك مشاكل لتسوية وضعية الموظفين لدى اللجنة المتساوية الأعضاء أو لدى أجهزة المراقبة.

التقييم والتقدير: الترقية في الأقدمية للعمال الإداريين التقنيين وموظفي المصالح ليست مشروطة بتقدير موضوعي للمترشحين ولا بانتقاء داخل اللجنة على أساس معايير مدرجة سابقا، وأصبحت ترقية آلية دون مراعاة الكفاءة والتأهيل الحقيقي وطريقة الأداء.

الانضباط: يتميز تطبيق قواعد الانضباط بما يلي:

- التراخي في تسيير التأخر والغيابات (غياب العقوبات).
- التأخر في معالجة الحالات التأديبية الخطيرة من قبل اللجنة المتساوية الأعضاء وتجاوز آجال دراسة الملفات ومنه إعفاء الموظفين المعنيين.
- مجاملة اللجان المتساوية الأعضاء في تصنيف الخطأ وتحديد العقوبات المطابقة (عدم تلاؤم العقوبات مع الخطأ).
- غياب النظام الداخلي الذي من شانه توضيح تطبيق قواعد الانضباط وقواعد السيرة الداخلية للموظفين.
- تصور تطبيق قواعد الانضباط كمهمة روتينية تخص الهياكل المكلفة بتسيير العمال فقط، في حين أنها التزام قانوني بالنسبة لكل مسؤول يوجد تحت سلطته موظفين.

إنهاء المهام: يعلن عن إنهاء المهام عقب الاستقالة، الطرد والعزل.وتعاني مختلف حالات إنهاء المهام سواء كانت بفعل الإدارة أو بفعل الموظف عموما، لاسيما من بعض الاختلالات في تطبيقها، فالنسبة للتقاعد مثلا نجد:

- غياب التقديرات السنوية والمتعددة للإحالة على التقاعد ومنه صعوبة التحديد على المدى المتوسط احتياجات المؤسسة وتقدير التكفل بها.
- غياب الصرامة في تنفيذ الإحالة على التقاعد المنصوص عليها في مخطط تسيير الموارد البشرية.
- البطء في دراسة ملفات التقاعد، الأمر الذي يؤدي إلى التأخر في تصفية المعاشات من قبل الصندوق الوطني للتقاعد.
- عدم احترام الآجال القانونية للإشعار بالإحالة على التقاعد.
- تبليغ المعنيين بالأمر عن توقيف الدفع قبل إحالتهم على التقاعد.

التكوين: يمثل التكوين وتحسين المستوى والرسكلة للعمال التي ترمي إلى التقدم الثقافي والمهني لشخصية العامل، ولهذه الأعمال هدف مزدوج فهي ترمي إلى ضمان تكوين للعمال قصد تحسين نوعية الخدمات وذلك بتحيين وتحديث معارفهم المهنية العامة والتقنية وتعميقها وزيادتها، هذه المعارف اللازمة لتأدية المهام المخولة لهم من جهة، ومن جهة أخرى لتطوير معارفهم النظرية والتطبيقية.إلا أن تكوين الموظفين في قطاع الخدمات ينحصر في بعض أعمال الترقية التي تتجسد في تنظيم امتحانات واختبارات مهنية قصد الترقية في الرتبة فيما غير ذلك فتكاد تكون منعدمة ولا تلقى الاهتمام اللازم من المسيرين، إضافة إلى الغياب الكلي لاعتمادات التكوين وهذا على الرغم من مشكل عدم كفاءة العمال ونقص تأهيلهم كعامل أساسي لأزمة قطاع الخدمات الجامعية.

3/1/3 تسيير الإعانات المالية لفائدة الطلبة:

المنح:

- في مقابل كثرة الوثائق المطلوبة في تكوين ملف المنحة نجد أن المصالح المسيرة لها تفتقد للإمكانيات اللازمة للتأكد من صحتها (شهادة عدم الخضوع للضريبة مثلا).
- خلال فترة التسيير المركزي للمنح على مستوى مراكز الخدمات الاجتماعية الجامعية فإن نقص التنسيق بين مختلف المصالح سيما منها البيداغوجية والخداماتية

أدت إلى نقص في عملية مراقبة وتسيير دفع المنح الأمر الذي أدى إلى بروز بعض النتائج السلبية منها:

- الطلبة الذين سجلوا ثم تخلوا عن الدراسة يستفيدون من المنحة كامل السنة.
- الطلبة المتحصلون على شهادتي بكالوريا ومسجلين مرتين يستفيدون من منحتين سنة كاملة على الأقل.
- الطلبة المتحصلون على شهاداتهم في شهر جوان يستفيدون من المنحة لمدة ثلاثة اشهر، كما أن الطلبة المتحصلون على شهاداتهم في بداية السنة الجامعية نتيجة امتحانات استدراكية يستفيدون من المنحة كاملة لمدة السنة.

إن كل هذه المظاهر هي نتاج لغياب التنسيق على مستوى المدينة الجامعية وتعدد مصالح تسيير المنح، إضافة إلى اختلاف الترجمة والفهم للمناشير التطبيقية الصادرة عن الوصاية ومن مستويات متعددة وتتناقض فيما بينها.

الإطعام: إن الإجراءات القائمة في تسيير الإطعام سمحت بملاحظة عدة خروقات ونقائص فادحة، سواء بجهل أو بغياب تحكم بل وحتى بالتواطؤ ومن الأمثلة على ذلك نذكر:

- استمارة الاستهلاك تظهر استهلاك كمية تتراوح بين أربعة إلى خمس مرات الكمية العادية لمنتوج أساسي (لحم سمك، دجاج...الخ) مقدمة في كل وجبة ولكل طالب.
- استمارة الاستهلاك ليوم معين والمحررة لاحقا، يمكن أن يسجل بها استعمال منتوج لم يكن ضمن قائمة الوجبة التي استهلكها الطلبة في ذلك التاريخ.
-يمكن لمسؤول أن يأخذ بسعر الكلفة لطالب واحد وليوم واحد التي تحتوي على وجبتين وفطور صباح كسعر لوجبة واحدة.

التموينات: تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-434 المؤرخ في 03 نوفمبر 1991 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، تبرم هذه الصفقات غالبا لمدة سنة واحدة.

- إن العائق المرتبط بمدة صلاحية العقد تكمن في أن الموردين ملزمين باقتراح أسعار المنتوجات، لاسيما الخضر والفواكه قبل موسم نضجها، أين تقترح عروض ضخمة لأجل الحصول على الصفقة فقط، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج وخيمة كمراجعة الأسعار، نفاذ المنتوج حيث سعرها غير مقدر تقديرا جيدا من البداية.إضافة إلى ذلك، فإن الصفقات التي يبلغ سقفها 3.000.000 دج، مبلغ

4.000.000 دج، في نص لاحق تبرم في أغلب الأحيان وديا دون أية استشارة وهذا مخالف للتنظيم المعمول به الذي يحدد لمثل هذا الأسلوب في إبرام الصفقات باللجوء إلى إجراء استشارة ولو بصفة ضيقة قصد الحصول على أحسن الشروط من حيث النوعية والأسعار لصالح المؤسسة.

- المواد الغذائية المسلمة فعلا لا تستجيب لكل معايير النوعية والمفترض أنها من النوعية الممتازة في بنود الصفقة.

- المسار الذي تأخذه المواد الغذائية بدءا من تقديم الطلبية وانتهاء بتقديمها كوجبة للطلبة على طبق الطالب يظهر الكثير من النقائص على عدة مستويات مثل:

- إن استعمال الميزان قبل إدخال السلعة إلى المخزن غير معمول به دائما، طوال مدة التخزين فإن المواد الغذائية ليست دائما تحت مسؤولية نفس الشخص.

- إن النقل نحو الطهي تحت مسؤولية رئيس الطهاة وإعادة المواد الغذائية غير المستعملة متحكم فيها من قبل مختلف المتدخلين لغرض مسك محاسبة المخزون بصيغة أخرى فإن الرقابة التبادلية والتي ينبغي أن تكون موجودة بين مختلف المتعاملين لا تلعب الدور الذي يسمح بتحديد المسؤوليات بصفة كاملة.

الوثائق المحاسبية: إن مسك استمارة الاستهلاك ضروري جدا لتسيير المطعم الجامعي إلا أن نقطتين سلبيتين تظهران:

- توكل غالبا إلى عون مخزن عوض مسكها من قبل موظف مؤهل على مستوى الإدارة.

- غياب الرقابة الثانية التي يجب أن تمارسها الإدارة على حركة السلع.إذا لم يتم إعداد الاستمارة في الوقت المناسب فان إعادة إعدادها لاحقا يعطي الفرصة لمختلف الاستعمالات والتجاوزات.

تقييم سعر الكلفة: إن سعر الكلفة ليوم واحد لكل طالب حدد لسنة 1996 مثلا بـ 102.70 دج وقد تم حسابه على أساس أسعار المواد الغذائية المشكلة لوجبة واحدة، في المقابل فأسعار الكلفة التي تظهر على استمارة الاستهلاك الممسوكة على مستوى المطاعم الجامعية قريبة من المعدل. ويعكس هذا نظريا الانضباط الإداري في تسيير الإطعام لكن واقعيا فالطالب لا يتناول اللحم كل يوم، إن قيمة الوجبة المقدمة له لا تتجاوز في كثير من الأحيان نصف السعر المذكور سابقا،

وهذا يعود في الأساس إلى غياب الرقابة على سير المطعم وعدم التحكم في التسيير من قبل الأعوان غير المؤهلين، هما مصدر هذه النقائص الخطيرة.

النقل: خدمات النقل، موكلة إلى متعاملين خواص على أساس اتفاقيات ورغم كلفتها المرتفعة التي تتحملها مؤسسات الخدمات الجامعية، إلا أنها لم تؤدي إلى إرضاء المستفيدين منها خاصة الطلبة.

- بالرغم من العدد المتزايد باستمرار للحافلات كل سنة من قبل المؤسسات، فإن التحسينات المنتظرة لم تتحقق بعد.وبهذا الصدد ينبغي التذكير بأن المستفيدين من السعر المدعم ليسوا هم الطلبة فقط، فالاشتراك تستفيد منه بطريقة غير مشروعة أصناف أخرى من الأشخاص كعمال الخدمات الجامعية، عمال المؤسسات الأخرى للتعليم العالي وأشخاص غرباء عن القطاع.

– كما أن العامل الآخر المتسبب في اضطراب النقل يقع على عاتق المتعامل (الناقل) الذي لا يحترم مخطط النقل ويقوم بإيقاف الدوران وسحب الحافلات المبرمجة مسبقا.

الإيواء: لقد بلغت وضعية الإيواء حالة يرثى لها وتنذر بالخطر، فالهياكل متدهورة ومفرطة الاستعمال، فالغرفة التي كانت مخصصة لإيواء طالبين، هي الآن تأوي في المتوسط أربعة، نقص في النظافة، غياب قاعات المذاكرة، وغيرها وهذا التدهور يعود إلى جملة من الأسباب والعوامل:

- عندما يكون الإطعام والإيواء يقعان في نفس الموقع فهما يكونان إقامة جامعية لها مديرها، وهذا المعيار المعمول به في إنشاء إقامة جامعية. لذا نجد أن بعض الاقامات عدد المقيمين بها يتجاوز ال500 طالب بقليل.

- التطبيق غير الصارم للقوانين من طرف مسؤولي الاقامات أدى إلى كل أنواع الانحرافات، إسكان غرباء، حجز بعض الغرف لسنوات عديدة من طرف طلبة أعادوا السنة لعدة مرات وأخرى تحوي حتى خمسة أشخاص.

- المعيار الوحيد المعمول به في الحصول على السكن بالإقامة الجامعية هو المسافة المقدرة ب 50 كلم للذكور و 30 كلم للإناث.

- إسكان عمال قطاع الخدمات الذين تم توظيفهم من مناطق بعيدة عن مقر الاقامات الجامعية.

- البطء في إنجاز الهياكل الخاصة بالإيواء واستعمال أخرى لم يكتمل إنجازها أدى إلى سرعة تدهورها.

- تحويل الكثير من مرافق الاقامات كقاعات النشاطات والمطاعم وغيرها إلى مراقد مواجهة للعجز المتنامي في وفرة هياكل الإسكان.

2/3 على مستوى العجز المادي والمالي:

الإطعام الجامعي: مع مرور السنين، نلاحظ حصول زيادة في الكلفة، مرفوقة بزيادة في تعداد الطلبة، بينما ظلت مساهمة الطالب في تغطية الكلفة ثابتة من حيث هي قيمة اسمية، ولم تزداد مساهمة الدولة إلا ببطء (من دينار إلى 03 دنانير سنويا في المتوسط). وفي المقابل فإن مبلغ المنحة قد تضاعف ثلاثة مرات كقيمة اسمية (من 300 دج.إلى 900 دج، شهريا) وأن أغلبية الطلبة الممنوحين تتقاضى المعدل الأقصى للمنحة (900 دج شهريا) وذلك أخذا بالحسبان رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون).

إن الاستفادة من خدمات الإطعام الجامعي متاحة لكل الطلبة وكذلك عمال القطاع والأساتذة، وكل هذه الفئات تستفيد من تعريفة الطالب وهي 1.40 دج للوجبةوتتشكل بالغلاف المالي على النحو التالي :

- مساهمة الطالب:2.90 دج.يوميا أي حوالي 2.8% من كلفة التغذية اليومية
- مساهمة الدولة: 26 دج.أي 25.32 % من الكلفة.

إن الفارق مابين الكلفة اليومية للتغذية والغلاف المالي المخصص لها يزداد بسرعة ومن أجل ضمان تقديم الخدمات للمستفيدين تلجأ المصالح المعنية إلى أسلوبين:

- تجاوز الاعتمادات المخصصة لذلك.
- التقليص في كمية ونوعية التغذية.

وان كانت الاعتمادات المخصصة للتغذية قد بلغت حوالي 1.5 مليار دج.سنة 1996 فقد وصلت في سنة 2001 إلى 7.9 مليار دج.أي تضاعف كلفة الوجبات المقدمة يوميا ما يقارب العشرين مرة، هو ما يولد العجز اليومي لكلفة إطعام الطلبة.

النقل الجامعي: إن الاستفادة من دعم النقل الجامعي متاحة بدون شروط خاصة للطلبة، وتجدر الإشارة إلى أن العمال يستفيدون من التعريفة الطلابية كذلك فيما يخص النقل وذلك حسب ممارسة قديمة وهي تؤثر سلبا على نوعية الخدمات ذات الطابع الحساس جدا.

سعر الاشتراك حسب التعريفة الطلابية محدد بـ:15 دج.والاعتماد المخصص للنقل الجامعي قد بلغ عام 1997 حوالي 400 دج وذلك على أساس دعم شهري فدربـ: 85 دج لكل طالب.

إن الأسعار المعمول بها من قبل مختلف مؤسسات النقل يبلغ في المتوسط 250 دج شهريا.

إن الفارق مابين الأسعار الحقيقية المعمول بها من قبل المؤسسات وهي حوالي 250 دج، والغلاف المتاح يتضح من خلال تولد مديونية ضخمة بلغت 230.000.000 دج بتاريخ ديسمبر 1997 وقد جاءت جراء تراكمها منذ عدة سنوات، الأمر الذي يجعل مصالح الخدمات الجامعية في وضع صعب.

خلال عام 1978/1977، كان السعر الحقيقي 100 دج، يغطى بمساهمة الدولة بمقدار 85 دج ومساهمة الطالب، بـ:15 دج.أما مابين سنة 1997/1996 بينما بقيت مساهمة الدولة والطالب بغلاف مالي ثابت قدره 100 دج شهري، فإن السعر الحقيقي قد تضاعف مرتين ونصف.

تتراوح نسبة النفقات المخصصة للنقل الجامعي بين 8و10 بالمائة من إجمالي ميزانية الخدمات الجامعية المقدرة بـ:21.5 مليار دج سنة 2001 ومع الأخذ بعين الاعتبار زيادتها إلا أن انفجار الطلب الاجتماعي على النقل الجامعي من جهة وتضاعف تكاليفها ونفقاتها من جهة أخرى أوجد حالة من التدهور في هذه الخدمة التي مازالت لا ترض الطلبة.

المنحة: تمول المنحة من أموال الدولة، ويستفاد منها بصفة عامة وبشكل انتقائي وبمعدلات متفاوتة، والمستفيدون منها هم الطلبة المسجلون فقط، وبصفة نظامية، مثبتين ذلك بواسطة شهادة دراسية عادية، ويشترط أن لا يتجاوز دخل الأولياء الصافي حدا معينا، مربوط بالأجر الوطني الأدنى المضمون.

وتعرف المنحة وتحدد شروطها حسب الأمر رقم 71-78 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 على أنها مخصص من قبل الدولة للتلاميذ والطلبة الجامعيين وطلبة مؤسسات التعليم العالي، قصد تغطية نفقات دراستهم أو تكميل وسائل معيشتهم.

كان مبلغ المنحة إلى غاية 1974 يساوي 300 دج شهريا وهو ما كان حينئذ يعادل أو يقارب الأجر الوطني الأدنى المضمون، وكان تعداد الطلبة قد انتقل من 2800 عام 1963 إلى 29465 عام 1973.

جاءت الزيادة الثانية لمنحة الطالب، بمقدار 20 بالمائة عام 1980 وذلك بمقتضى المرسوم 80-85 المؤرخ في 15 مارس 1980 لتصبح 432 دج شهريا.

وفي سنة 1990 حدد مبلغ المنحة بـ:600 دج شهريا مع إلغاء نظام شبه الراتب، وجاء ذلك في المرسوم التنفيذي رقم 90-169 المؤرخ في 02 جوان 1990 المتضمن لزيادة مبلغ المنحة.

وفي سنة 1991 جاء مرسوم جديد، هو المرسوم التنفيذي رقم 91-412 المؤرخ في 02 نوفمبر 1991 مكمل ومعدل للمرسوم التنفيذي رقم 90-170 المؤرخ في 02 جوان 1990، المحدد لشروط الاستفادة من المنحة ومبالغها، بالإضافة إلى إدخال نظام الشرائح، فهو يرفع حدها الأقصى من 600 إلى 900 دج وهذا وفقا للتقسيم التالي:

- 900 دج، للطالب الذي يثبت أن الدخل الشهري الصافي للأولياء لا يتجاوز أربع مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

- 800 دج، للطالب الذي يثبت أن الدخل الشهري الصافي للأولياء يفوق أربع مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون، ولا يتجاوز سبع مرات هذا الدخل.

- 600دج، للطالب الذي يكون الأجر الصافي الشهري للأولياء لا يتجاوز ثمان مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

يستفيد 475 ألف طالب من المنحة وهو ما يمثل نسبة 86 بالمائة من إجمالي الطلبة المسجلين في مختلف مؤسسات التعليم العالي ويتحصل 92 بالمائة من الطلبة الممنوحين على القيمة العليا للمنحة أي 2700 دج، لكل ثلاثة أشهر ويمثل المبلغ الإجمالي للمنح 26 بالمائة من الميزانية الإجمالية للخدمات الجامعية.[1]

إن تركز عدد الطلبة الممنوحين عند المعدل الأقصى للمنحة يفسر كما يلي:

- الزيادة التي عرفها الأجر الوطني الأدنى المضموم مع الاستقرار النسبي للأجور

- صعوبة التأكد من مدى صحة الوثائق التي تدخل في تكوين ملف المنحة وخاصة منها بالنسبة لأصحاب المهن الحرة.

1 عمار بشير الشريف، دور الأداء الإداري بإدارة الخدمات الجامعية في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية، رسالة ما جستير في علم الاجتماع فرع خدمة اجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2005.2006.ص285

الإيـــواء:

- يعتبر النقص في الهياكل أهم المظاهر الـــتي تعكـــس الـــصعوبات الماديـــة لأزمـــة قطـــاع الخدمات، ويعود هذا إلى الكلفة العالية لإنجازها و بـــطء الأشـــغال مـــن جهـــة وتزايـــد الطلب الاجتماعي على الإيواء من جهة أخرى.

- في محاولة للتقليل من الاكتظاظ دعت الـــضرورة إلى اســـتلام الهياكـــل قبـــل إنجازهـــا وهي في حالة غير ملائمة، والتي سرعان ما تظهر عيوبها بعد فترات قصيرة.

- نقص الصيانة أدى بدوره إلى تـــدهور حالـــة الهياكـــل بـــشكل ســـريع أمـــام الـــنقص الفادح في الاعتمـــادات الماليـــة المخصـــصة لهـــذا الغـــرض، إضـــافة إلى رمزيـــة تـــسعيرة الإيواء المعمـــول بهـــا والمقـــدرة مـــا بـــين 40 و50 دج شـــهريا للطالـــب الواحـــد أي بمقدار مساهمة يبلغ 1.33% وهو ما يمثـــل 4% مـــن المنحـــة اليوميـــة وحـــوالي 7.5 مرة اقل من كلفة صيانة الغرفة في اليوم.

- اضطرار الجهات المسؤولة إلى إيـــواء الطلبـــة في الوضـــعية الخامـــسة وحـــتى الـــسادسة وأحيانا إلى تحويل مرافق أخرى إلى أماكن إيـــواء لا تتـــوفر علـــى أدنى شـــروط الإقامـــة لطالب جامعي.

- تمركز الطلبة في مدن كبيرة كالعاصمة، وهـــران، وقـــسنطينة دون غيرهـــا ظنـــا منـــهم بتوفرها شروط الراحة بالاقامات وما تتـــوفر عليـــه هـــذه المـــدن مـــن وســـائل الترفيـــه وشغل أوقات الفراغ وغيرها.

ثالثا: الإقامات الجامعية:

1/ تعريفها ووظائفها:

1/1 تعريف الإقامة (الحي) الجامعية:

يتكون الديوان الوطني للخدمات الجامعية من هياكل مركزية وهياكل محلية تسمى الاقامات الجامعية[1]، وهي الهيكل القاعدي الأساسي تتكون كل واحدة منها حسب أهمية عدد الطلبة الواجب استيعابهم من وحدة أو عدة وحدات إيواء أو إطعام[2].

وتتولى تقديم الخدمات مباشرة لفائدة الطلبة في مجال دفع المنح والإيواء والإطعام والنقل والأنشطة الثقافية والرياضية والخدمات الاجتماعية الأخرى[3].

وعلى هذا الأساس فالإقامة الجامعية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، باعتبار أن مدير الإقامة هو الآمر بصرف اعتمادات التسيير التي يفوضها إليه مدير العام للديوان للخدمات الجامعية.

وهذا ولابد من الإشارة هنا إلى نقطة مهمة وهي أن استقلالية الاقامات الجامعية استقلالية تامة قد قلصت مع نشوء مديريات الخدمات الجامعية بتاريخ 16 ديسمبر 2003 وسوف نأتي إلى شرح ذلك لاحقا.

وتعرف المادة الثانية والثالثة من قانون الأحياء الجامعية بأن الحي الجامعي مكان إقامة تفتحه الإقامة لصالح الطلبة المعنيين على أساس شروط معينة ومعايير تحددها نصوص تنظيمية ولا يمكن أن يدخله شخص أجنبي عن الحي بدون ترخيص من الإدارة[4]. ويحدد هذا التعريف الفئة التي لها الحق في الحصول على الإيواء وهي فئة الطلبة المعنيين، أي ليس كل الطلبة بل فقط الذين تتوفر فيهم شروط معينة وقد رأينا سابقا أن معيار الاستفادة من الإيواء هو المسافة الفاصلة بين الحرم الجامعي ومكان سكن الطالب والمقدر بـ: 30 كلم بالنسبة للإناث و 50 لكم للذكور

كما تعرف على أنها مؤسسة عمومية تمثل الهيكل القاعدي الرئيسي لقطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية، و هي مجال اجتماعي سكني يضم جمهور محدد يتمثل

---

1 ج ج د ش ، الجريدة الرسمية، عدد 24، أفريل 1995، ص 3

2 نفس المرجع ص 7

3 نفس المرجع ص 7

4 إدارة الإقامة الجامعية حسوني رمضان 1

في فئة الطلبة الجامعيين الداخليين، وظيفتها هي: "إنتاج القرب الفيزيقي و الاجتماعي من الجامعة لفائدة البعيدين عنها من خلال توفير إطار حياة و عمل يعوض الطلبة المقيمين عن إطار حياتهم الأسرية العادية"، تتكون من هياكل أو بنى فرعية (إدارة، غرف، مطعم، عيادة، قاعات رياضة و محاضرات، نادي...الخ) تعكس وظائف فرعية رسمية مقابلة (الإيواء، الإطعام.. إلخ)1

ويسير الحي الجامعي مدير الإقامة إلى جانب ممثل الطلبة القاطنين بالحي والعمال الذين يسهرون على توفير الأمن في الحي الجامعي حسب النظام الداخلي للحي الجامعي.

2/1 وظائف الإقامة الجامعية:

حتى تتمكن الإقامة الجامعية من أداء وظائفها على أكمل وجه، فقد نظم المشرع الاقامات الجامعية في شكل مصالح وفروع وهذا قصد التكفل بأداء الخدمات المباشرة المذكورة سابقا، كما وسعت التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 06 جويلية 1996 من سلطات مديرها، (بصفته آمر ثانوي بالصرف، تسيير الموارد البشرية وإبرام الصفقات، وقد سحبت منه هذه الصلاحيات الثلاث بعد نشوء مديرية الخدمات الجامعية لاعتبارات معينة سنتطرق إليها لاحقا).

يكلف مدير الإقامة الجامعية بضمان تسيير الوسائل البشرية والمادية والمالية التي يخصصها الديوان للإقامة الجامعية ويتخذ أي تدبير يساعد –على تنظيم المصالح التابعة لسلطته وحسن سيرها. وبهذه الصفة يقوم بما يأتي:2

-هو الآمر الثانوي بصرف اعتمادات التسيير التي يفوضها إليه المدير العام للديوان.

- هو المسؤول عن الأمن والمحافظة على النظام والانضباط في الإقامة الجامعية.

- يشارك في إعداد النظام الداخلي للإقامات الجامعية ويسهر على تطبيقه بعد أن يحدده المدير العام للديوان.

- يسهر على رعاية المنشآت الأساسية والتجهيزات وعلى صيانتها.

وعلى العموم فإن أهم وظائف الإقامة الجامعية تتمثل فيما يلي:

---

1 آيت عيسي حسين، انعكاسات تدهور الظروف المعيشية في الاقامات الجامعية على التحصيل العلمي للطلبة، رسالة ماجدستير في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر، 2003 2004، ص

2 ج.ج.د.ش.مرجع سبق ذكره، ص07

الإيـــواء:

يعتبر الإيواء من الوظائف الرئيسية بـــل إنهـــا الوظيفـــة الأولى الـــتي تـــضطلع بهـــا الإقامة الجامعية، باعتبار أن طبيعة وجودها تقـــوم علـــى أســـاس تـــوفير الإيـــواء للطلبـــة الوافدين من مناطق بعيدة وقد أشرنا سابقا إلى المعايير الـــتي يقـــوم علـــى أساســـها إيـــواء الطلبة بالإقامة الجامعية.

وتتمثل عملية إيواء الطلبة في مـــنحهم غـــرف بأجنحـــة أعـــدت خصيـــصا لهـــذا الغرض، وتجهز هذه الغرف بمجموعـــة مـــن الوســـائل الـــتي مـــن شـــأنها تـــوفير الراحـــة وشروط الدراسة، كراسي، طاولات، بطبيعة الحال أغطيـــة، أفرشـــة، كمـــا تتـــوفر علـــى شروط فيزيقية وصحية محددة، إنارة، تدفئة، تهوية، نظافة.

ويشرف على متابعة إيواء الطلبة قـــسم إداري خـــاص يـــسمى في العـــادة بقـــسم الإيواء بالإدارة العامة للإقامة الجامعية يقوم بـــ:

- تسكين الطلاب حسب النظام المعمول به، وتسجيل بياناتهم.
- الإشراف على المباني السكنية.
- المحافظة على مرافق السكن الطلابي وصيانتها ونظافتها بـــصفة دوريـــة، والإبـــلاغ عـــن أي عطل طارئ.
- توفير احتياجات أجنحة الإيواء.
- التوقيع على إخلاء طرف الطلاب بعد التأكـــد مـــن عـــدم وجـــود أي عهـــدة علـــيهم للسكن.
- استقبال اقتراحات وشكاوى الطلاب والعمل على حلها.

بالقيام بهذه الوظائف فإدارة الإسكان تهدف إلى:1

- تأمين الإقامة المريحة للطـــلاب وتهيئـــة المنـــاخ الملائـــم لهـــم لزيـــادة تحـــصيلهم العلمـــي وشغل أوقات الفراغ بكل ما هو مفيد.
- توفير الرعاية الصحية والنفسية للطلاب والعناية ببرامج الترويح الهادفة لهم.
- التعرف على مشاكل الطلاب والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.
- تدريب الطلاب على المشاركة والاندماج في حياة سليمة.
- المساهمة في بناء شخصية الطالب.

1 الأهداف العامة لإدارة الإسكان الطلابي بالجامعة، موقع انترنت،www.kau.edu.sa

الإطعام:

يعتبر الإطعام ثان أهم وظيفة تقوم الإقامة الجامعية، وترتبط هذه الوظيفة ارتباطا وثيقا بالوظيفة الأولى، وتكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباطها ببعد بيولوجي لدى الطلبة المقيمين، ويشرف على أدائها المطعم من خلال:

- إعداد قائمة أو لائحة الطعام خلال فترة معينة تكون في الغالب أسبوعا.
- تقديم وجبات ذات كمية ونوعية.
- تنوع الوجبات من حيث النوع.

ويقدم المطعم ثلاث وجبات هي الفطور، الغداء، العشاء، وهنا تجدر الإشارة إلى التزام إدارة المطعم بتقديم وجبات خاصة للطلبة الذين يعانون من بعض الأمراض.هذا كله مع مراعاة الشروط الصحية.

النقـــل:

توفير وسائل النقل اللازمة لتنقل الطلبة المقيمين إلى أماكن بيداغوجية، وإن كانت هذه الوظيفة لا تشرف عليها الإقامة الجامعية بصفة مباشرة.

الرعاية والوقاية الصحية:

تكتسي رعاية الطلبة من الناحية الصحية والوقائية جزءا هاما من وظائف الإقامة تجنبا لأي خطر قد يصيب الطلبة كالأمراض المعدية، وعليه تتوفر الإقامة الجامعية على عيادة يشرف عليها أطباء وممرضين يقومون بإجراء فحوصات لفائدة الطلبة سيما منهم ذوي الأمراض المزمنة الذين يخضعون لمتابعة خاصة، كما تقدم الإسعافات الضرورية في الحالات الطارئة، وتخصص سيارة إسعاف لنقل الحالات التي تتجاوز امكانات العيادة.

الأمـــــن:

تقوم أجهزة الأمن بمراقبة الدخول والخروج للإقامة تجنبا لعبور الغرباء بالدرجة الأولى حفاظا على سلامة الطلبة من كل خطر وحفاظا على ممتلكاتهم، كما يقوم جهاز بمراقبة تجاوزات الطلبة ثانيا، وعموما تهدف وظيفة توفير الأمن إلى تحقيق الراحة النفسية للطلبة.

النشاطات الثقافية والرياضية:

قصد قتل الروتين اليومي لحياة الطلبة وشغل أوقات الفراغ في أنشطة تعود بالفائدة الايجابية على المستوى النفسي والفكري والجسمي للطالب، تسخر الإقامة الجامعية المستلزمات المادية اللازمة لممارسة بعض الأنشطة الثقافية والرياضية

كالملاعب، قاعات مخصصة لهذا الغرض، كما تخصص اعتمادات مالية توجه لتمويل النشاط الطلابي، وهذا كله بهدف تحقيق التكيف مع الحياة الجامعية وتعويض النقص المتأتي من بعد الطالب عن محيطه الاجتماعي الأصلي.

2/ انعكاسات الأزمة داخل الاقامات:

تعتبر الإقامة الجامعية امتدادا طبيعيا لقطاع الخدمات الجامعية ممثلا بالدرجة الأولى في الديوان الوطني للخدمات الجامعية، باعتبارها هيكلا قاعديا رئيسيا له وبالتالي فإن أي عمل أو إجراء يتخذ على مستوى الديوان ينعكس مباشرة على الاقامات الجامعية وبطبيعة الحال على ظروف وحياة المقيمين داخله.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الاقامات الجامعية المؤسسة الأكثر أهمية في منظومة قطاع الخدمات، خاصة وأنها المشرف المباشر على تقديم الخدمات لفائدة الطلبة المقيمين، وبالتالي فهي موجودة في الواجهة مباشرة معهم مما يحتم عليها تقديم تلك الخدمات بأكبر قدر ممكن من الجودة قصد إشباع حاجاتهم وتحقيق رضاهم.

وبالنظر إلى التطور الذي عرفه قطاع الخدمات وما صاحبه من اختلالات، تم التطرق إليها سابقا في سياق التعريف بأزمة قطاع الخدمات الجامعية، فقد تأثرت الاقامات الجامعية بدوها بتلك الأزمة التي انعكست عليها من جانب التسيير وكذا على الحياة اليومية للطلبة المقيمين، ويمكن عرض هذه الانعكاسات في النقاط والجوانب التالية:

1/2 على المستوى التنظيمي:

- أدى الشكل التنظيمي المعمول به، والمتمثل في لامركزية واستقلالية الاقامات الجامعية المفرط، توسيع صلاحيات مدرائها كآمر ثانوي بالصرف، تسيير الموارد البشرية وخاصة إبرام الصفقات العمومية، إلى ظهور الكثير من الاختلالات نتيجة للتجاوزات الخطيرة التي مارسها هؤلاء المدراء سيما في التلاعب بالأموال العمومية. وعدم الالتزام بتطبيق الأدوات التنظيمية الممنوحة لهم من قبل الوصاية.

- في مقابل ذلك كانت هناك استحالة لضمان مراقبة التسيير انطلاقا من الديوان الوطني للخدمات الجامعية نظرا للعدد الهائل والمتزايد للإقامات الجامعية، التابعة لمركز قرار واحد وهو الديوان.

2/2 على مستوى الخدمات:

- الاكتظاظ الظاهرة الأكثر بروزا داخل الاقامات الجامعية، خاصة في الغرف فقد أصبحت الغرفة التي كانت مخصصة لفردين تأوي حتى أربعة طلبة، وإذا كانت الاقامات الجامعية القديمة تتمتع غرفها بمساحة مقبولة فإن غرف الاقامات الجامعية الجديدة أهم ما يميزها هو ضيق الغرف مع الإبقاء على نفس تعداد الطلبة داخل الغرف، مما يؤثر سلبا على نفسية وصحة الطلبة.إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الاقامات لا تولي أهمية خاصة في إسكان الطلبة المرضى، إضافة إلى هذا كله إيواء غرباء عن الاقامات كبعض العمال وغيرهم.

- غياب المتابعة والصيانة أدى إلى تدهور المباني والتجهيزات في ظل ضعف الميزانية المخصصة لذلك.

- الازدحام نتيجة للعدد الكبير من الطلبة وتتجلى مظاهره في الطوابير الكبيرة خاصة في المطعم والنقل.

- نقص في نوعية وكمية الوجبات المخصصة للطلبة، ويبدو ذلك كتغير الطبق أثناء الوجبة الواحدة، زيادة على عدم تخصيص وجبات للفئات الخاصة من الطلبة، وفوق هذا كله عدم مراعاة شروط النظافة الصحية مما يجعل الطلبة عرضة للتسمم الغذائي.

- نقص في التجهيزات والإمكانيات المادية المخصصة للنشاطات الثقافية والرياضية والتي لا تكاد تكون إلا في المناسبات.

- انتشار الأوساخ داخل الاقامات وأجنحة الإيواء والمطعم مما يجعل الطلبة عرضة للأوبئة في ظل نقص الاهتمام بالمساحات الخضراء.

- تعرض الطلبة لبعض الأخطار نتيجة نقص الأمن كالاعتداءات فيما بينهم وحتى من طرف غرباء الذين يدخلون للاقامات بسهولة لغياب المراقبة المستمرة على مستوى مداخلها،وكذا ممتلكاتهم التي هي أيضا في غير مأمن من السرقة.

3/2 تجاوزات الطلبة:

تعتبر تجاوزات الطلبة من الانعكاسات التي تعرفها الاقامات نتيجة للأزمة التي يعيشها القطاع وقد ساهمت هذه التجاوزات بدوها في زيادة تدهور الوضعية بصفة عامة.

ولأن هناك الكثير من الحاجات غير المشبعة أيضا من جهة، ونشوء ذهنية التذمر والسخط لدى الطلبة من جهة أخرى فقد أصبحوا لا يولون ولا يبالون على الأقل

بالحفاظ على الممتلكات التي هي في النهاية مكسبا وملكا لهم، غير ملتزمين بالانضباط الذي تمليه القوانين والأنظمة الداخلية للإقامات، وتتجلى أهم تجاوزات الطلبة فيما يلي:

- تكسير التجهيزات على مستوى الغرف (الأبواب، الكراسي، الطاولات، الخزائن..) وعلى مستوى الأجنحة حنفيات، مصابيح، تجهيزات دور المياه.
- رمي الأوساخ والنفايات من على نوافذ الغرف والكتابة على الجدران والأبواب عبارات غير أخلاقية مما يجعل محيط أجنحة الإيواء بمظهر لا يعكس المستوى الثقافي والأخلاقي الذي من المفروض أن تتميز به فئة الطلبة.
- المبالغة في المطالب في ظل نقص وانعدام الإمكانيات أحيانا.
- تهيئة الغرف كنقاط بيع لبعض المواد والخدمات (التبغ مثلا).
- المساهمة في مضاعفة حالة الازدحام خاصة في طوابير الإطعام جراء التدافع المفتعل من قبل بعض الطلبة، والمطالبة حتى بتغيير طبق الأكل.
- استقبال وإيواء أشخاص خارجيين داخل الاقامات.
- تعريض حياة الطلبة للخطر عن طريق تجهيز الغرف ببعض الأدوات كقارورات الغاز المهيأة للطهي، مسخنات، وغيرها.

ببروز كل هذه السلبيات في الخدمات الجامعية على مستوى الاقامات التي تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا التدهور، كان لابد من إيجاد ميكنيزمات جديدة تقلل من حالة الانسياب الذي مس بالدرجة الأولى عملية التسيير في ظل الصلاحيات التي يتمتع بها مدراء الاقامات الجامعية.

وقد تمثل هذا البديل في إنشاء مديرية الخدمات الجامعية بناء على القرار الوزاري المشترك 16 ديسمبر 2003.(تم إنشاء 30 مديرية للخدمات مع تحديد مقرها والاقامات التابعة لها)وهي هيئات أو هياكل محلية أنشئت بهدف حصر التبذير في الأموال الذي عرفته الاقامات الجامعية، وبالتالي فإن مهامها الأساسية هي:

- توجيه نمط التسيير للإقامات الجامعية
- التنسيق والوساطة بين الديوان والاقامات الجامعية.
- مراقبة سير الخدمات في الاقامات الجامعية.
- مركزة وتوحيد متطلبات وحصيلة النشاط على مستوى واحد.

وقصد أداء هذه المهام فقد أصبحت صلاحيات من حيث اعتمادات التسيير التي يفوضها المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية لكل من مديري الخدمات الجامعية ومديري الإقامات على الشكل التالي:

اعتمادات التسيير المفوضة لمديري الخدمات:[1]

الفرع الأول: نفقات الموظفين:

- الأجور الرئيسية.
- المستخدمون المناوبون والمياومون والرواتب وملحقاتها.
- تعويضات ومنح مختلفة.
- التكاليف الاجتماعية والجبائية.
- معاش الخدمة والأضرار الجسدية.

الفرع الثاني: نفقات التسيير:

الفرع الجزئي الأول: الأدوات وتسيير المصالح:

- تسديد النفقات
- الأدوات والأثاث
- عتاد ولوازم الإعلام الآلي
- لوازم المكاتب.
- التكاليف الملحقة.
- ألبسة العمال.
- حظيرة السيارات.
- الصيانة العادية للمباني.
- مصاريف تكوين الموظفين وتحسين المستوى القصير المدى.

الفرع الجزئي الثاني: الخدمات الجامعية:

- المنح الوطنية.
- تغذية الطلبة
- نقل الطلبة.

اعتمادات التسيير المفوضة لمديري الاقامات:

الفرع الأول: نفقات الموظفين (للمبيان)

الفرع الثاني: نفقات التسيير:

---

1 ج ج د ش ،الجريدة الرسمية، العدد 06، جانفي 2004،ص ص 21.20

- تسديد النفقات.
- الأدوات والأثاث.
- عتاد ولوازم الإعلام الآلي.
- لوازم المكاتب.
- التكاليف الملحقة.
- ألبسة العمال.
- حظيرة السيارات.
- الصيانة العادية للمباني.
- النشاطات الثقافية والرياضية والعلمية لفائدة الطلبة.

إن أول ما يمكن ملاحظته في هذا النموذج التنظيمي الجديد ثلاث عناصر سبق وأن اشرنا إليها تتعلق بصلاحيات مديري الاقامات الجامعية وهي:

- تقليص صلاحياته كآمر بالصرف.
- توحيد ميزانية الإطعام، وبالتالي سحب صلاحياته في عقد الصفقات العمومية، وكذا النقل وتسديد المنح.
- سحب صلاحياته في تسيير الموارد البشرية خاصة فيما يتعلق بدفع الأجور ومصاريف أخرى بالإضافة إلى ميزانية التكوين التي بمثل هذا الإجراء يصبح جميع موظفي الاقامات تحت سلطة واحدة ويتوفرون على نفس الحظوظ في الحصول على فرص للتكوين.

3. وضع التنظيمات الطلابية من الخدمات الجامعية:

إن نشاط التنظيمات الطلابية أصبح يرتكز أكثر على الخدمات الجامعية دون غيرها وداخل الاقامات بصفة خاصة باعتبارها الهياكل القاعدية المشرفة على تقديمها بطريقة مباشرة، ولأن الطلبة المقيمين هم الأكثر ارتباطا بالخدمات الجامعية، فإن التنظيمات الطلابية تجعل من الوضع المتدهور للخدمات مجالا فسيحا لاستغلاله في تعبئة الطلبة المقيمين نحو نشاطها في ظل الصراع فيما بينها من جهة، ووعيها بحدودية إمكانياتها في التغيير بالنظر إلى انسداد الوضعية من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك علاقتها المتوترة في كثير من الأحيان مع الإدارة نتيجة لمبالغة التنظيمات بوضع نفسها في موقع يتجاوز صلاحيتها القانونية والمطالبة لا معقولة في أحيان أخرى.

1/3 آليات نشاط التنظيمات الطلابية:

تظهر آليات النشاط الطلابي من وضعية الخدمات الجامعية من خلال النقاط التالية:

- إنتاج الوعي السلبي لدى الطلبة المقيمين من خلال تضخيم الوضع حتى يصبح إدراك الطلبة لواقعهم أسوأ مما هو عليه.
- التعبئة ومحاولة احتواء الطلبة بغرض الحصول على ولائهم لها ومن ثم الدعم لأي نشاط تقوم به.
- تصوير نفسها على أنها الهيئات الرئيسية التي تدافع عنهم كنقابات طلابية.

2/3 طرق عمل التنظيمات الطلابية:

حتى تستطيع التنظيمات الطلابية الحصول على مصداقية لها وكسب رضا الطلبة المتذمرين وغير الراضين عن وضعية الخدمات الجامعية فهي تحاول جاهدة تحقيق ذلك عن الطريق القيام ببعض النشاطات نذكر منها:

- توجيه الطلبة خاصة منهم الجدد الذين يواجهون لأول مرة مجتمعا جديدا وأنماطا من العلاقات التي لم يتعودوا عليها في ظل معرفة التنظيمات بضعف أجهزة الاستقبال الإدارية أو الرسمية.
- إعلام الطلبة بحقوقهم وحثهم على عدم التنازل عليها.
- التوسط لدى الإدارة لحل بعض مشاكل الطلبة.
- مرافقة الطلبة الذين هم بحاجة إلى ذلك أو التنقل بدلا عنهم.
- تنظيم بعض النشاطات الثقافية، الترفيهية وغيرها خاصة في المناسبات الرسمية.

3/3 الميل النقابي لنشاط التنظيمات الطلابية ومشاكلها:

1/3/3 الميل النقابي لنشاط التنظيمات الطلابية:

للتنظيمات الطلابية مجموعة من الوسائل والصلاحيات التي تتخذها كأداة لممارسة نشاطها في الدفاع عن الطلبة كهيئات نقابية بغرض تحسين حالة الخدمات الجامعية، وعلى الرغم من الوجود الواقعي والميداني لشتى أنواع الوسائل والنشاط التي سنتطرق إليها إلا أن البعض منها لا يتطابق أو لا يندرج ضمن القانون الذي ينضم نشاط هذه التنظيمات.

- المشاركة في اتخاذ القرار من الامتيازات التي تحظى بها التنظيمات الطلابية والتي تقدم من خلالها أهم اهتمامات الطلبة وبرامج نشاطها السنوي، وغالبا ما تكون في بداية التحضير لموسم الدخول الجامعي سواء على المستوى المركزي بالديوان أو

على المستوى المحلي بالنسبة لمديريات الخدمات الجامعية المنشأة حديثا، غير أن هذه المشاركة لا تتعدى حدود تقديم اقتراحات ومطالب وبعبارة أخرى عدم تجاوز صلاحيات الإدارة كهيئة رسمية.

- الاحتجاجات وهي المظهر المعبر عن الرفض لحالة الخدمات الجامعية والذي تمارسه التنظيمات الطلابية في كثير من الأحيان ويتجلى كثيرا في التجمهر أمام مبنى إدارة الاقامات وتقديم لائحة مطالب.

- الإضراب صورة أخرى من صور الرفض الطلابي لواقعهم المزري وهو أعلى درجات الرفض ويتجلى في توقيف طابور الإطعام ورفض تناول الوجبات، رمي الأطباق، الخروج إلى الشارع وقطع الطرقات وغيرها.

2/3/3 مشاكل التنظيمات الطلابية:

* بين الميل لممارسة العمل النقابي والقانون الذي ينظم عملها، نجد أن التنظيمات الطلابية تتجاوز هذا القانون، فالنقابات تنطوي تحت القانون رقم 90-14 المؤرخ في 02 جوان 1990 المعدل والمتمم، المتعلق بكيفيات ممارسة العمل النقابي والمحدد في المادة رقم 02 التي تنص «العمال الأجراء من جهة والمستخدمون كم جهة أخرى في نفس المهن، فروع أو قطاعات النشاط لهم الحق في تأسيس تنظيمات نقابية بهدف الدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية»[1] أما التنظيمات الطلابية فينظمها القانون 90-31 الخاص بالجمعيات الذي أشرنا إليه سابقا والذي يصنفها فقط لترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص. ولا يشير في باب الحقوق والوجبات إلى حق الإضراب مثلا.

حقيقة أن الإضراب حق معترف به كما جاء في الدستور، ويمارس في إطار القانون إلا أن هذا القانون يمكن أن يمنعه أو يجعل حدودا لممارسته[2]

إن ميل التنظيمات الطلابية نحو العمل النقابي هو نتاج لـ:

- محتوى القوانين الأساسية للتنظيمات الطلابية التي غالبا ما تتخذ من مواده المصادق عليها لدى الجهات الرسمية طريقة لممارسة الحق النقابي، تنص المادة 08 من القانون الأساسي لمنظمة الإتحاد الوطني للشبيبة على أن يلتزم الاتحاد بالدفاع

1 I.N.T.Droit de travail.institut national du travail, 3eme édition.alger,1991.p.278

2 ج ج د ش، الجريدة الرسمية، العدد، 9،مارس1989،ص.241

عن المصالح المادية والمعنوية للشباب بمختلف فئاته، فلفظ الدفاع هنا هو الذريعة التي تتخذ منها هذه المنظمة وسيلتها في ممارسة شتى طرق العمل النقابي.

- أن الطلبة بميزاتهم وقدرتهم على التغيير يتحركون دائما كتلة واحدة وبالتالي فإن قضايا الاحتجاج والإضراب هي من تاريخ نضال الحركة الطلابية ككل.

* التبعية السياسية للتنظيمات الطلابية،فكل تنظيم أو أن أغلب التنظيمات هي مندرجة ضمن السياق العام للتعددية السياسية تجعلها تتحرك دائما في إطار حذر من جهة ،كما أن هذه التبعية السياسية تشتت من جهودها بين الدفاع عن الطلبة والعمل النقابي وبين نضالها والتزاماتها السياسية من جهة أخرى.

* محدودية صلاحيتها في اتخاذ القرار على الرغم من حقها في المشاركة فيه.

* فوق هذا كله أن الظروف الحالية خاصة فيما يتعلق بالحالة المكبوحة لأزمة التعليم العالي بصفة عامة والخدمات الجامعية بصفة خاصة يجعل نشاطها جد محدود ويتجاوز إمكانياتها.

خلاصة:

على الرغم من الجهود التي بذلت والتي مازالت تبذل لحد الساعة من اجل إصلاح قطاع الخدمات الجامعية في جميع جوانبه، إلا أن التوجه العام ينحو نحو الانسداد في ظل تبني نفس الاستراتيجية وأسلوب التخطيط، إن إيجاد الحلول هو المطلب المفروض في الوقت الراهن من أجل على الأقل التقليل من حالة التدهور التي تعرفها الخدمات الجامعية نتيجة لتراكم المشاكل.إن مشروع إصلاح قطاع الخدمات وتبني طرق وأساليب جديدة في العمل يجب ألا يمس كذلك بالمكاسب التي تتمتع بها الفئات الفقيرة في حدود تضمن الحصول على مستوى علمي مقبول.

الفصـــــــل الرابع

التصور الطلابي لواقع التنظيمات الطلابية

تمهيد

أولا. ---------- ميدان الدراسة وتقنيات البحث

1. ---------- جامعة محمد بوضيـــاف

2. ---------- عينـــــــــة البحـــث

3. ---------- أدوات جمع البيانات

4. ---------- المعالجة الاحصائيـــــة

5. ---------- مـــراحـــل البـــحث

ثانيا. ---------- موقف الطلبة المقيمين من التنظيمات الطلابية

1. ---------- واقع الخدمـــــات الجامعية عنـــد الطلبـــة

2. ---------- دور ومكانة التنظيمات لدى الطلبـــة

3. ---------- رضا الطلبة عن دورالتنظيمات الطلابية

4. ---------- واقع الدور لدى الطلبة والنموذج البديـــل

خلاصة

تمهيد

إن جمع المعطيات الميدانية وتحليلها، تفسيرها وتأويلها قصد التحقق من الفرضيات هو الغاية الأولى لكل بحث، ولكن هناك أهداف أخرى قد تنجر عن هذه العملية وفي الغالب تتعلق بمحاولة إبراز الكثير من العناصر سواء كان لها صلة بتحقيق أهداف البحث الرئيسية أو إثراء البحث في جوانب ومحاور جديدة، و لهذا فإنه لا بد من أن يبرز الباحث هذه المعطيات في بحثه لكي لا تذهب جهوده سدا و حتى لا يحرم غيره مما قد يكون بالنسبة لهم أهم من المعطيات المتصلة مباشرة بفرضيات البحث.

إن هذا الفصل يكتسي أهمية كبيرة لنا من حيث أنه، يحقق أحد أهداف البحث والمتمثل في الكشف عن الدور لا من خلال التنظيمات الطلابية (القائمين بالدور)فقط ،وإنما من خلال المجتمع المستهدف بالدور والممثل في الطلبة غير المنخرطين في التنظيمات الطلابية. وفي هذا الصدد فقد خصصنا هذا الفصل لجمع بعض أراء الطلبة غير المنخرطين حول بعض المحاور المتعلقة بدور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بالاقامات الجامعية، ولهذا وجدنا أنفسنا مضطرين لتدعيم وسائل تقنيات جمع المعلومات الميدانية بنوع من المرونة حتى نفسح المجال لتحقيق أهداف البحث و بروز العناصر الجديدة.

هذا وقد تضمن الفصل بعض المعلومات الميدانية حول ميدان الدراسة، عيينة الدراسة، أدوات جمع البيانات وطرق المعالجة الإحصائية.

أولا. ميدان الدراسة وتقنيات البحث:

تقع ولاية المسيلة في الجنوب الشرقي للجزائر العاصمة يحدها شمالا ولايتي برج بوعريريج والبويرة، ومن الشمال الشرقي ولاية سطيف وشرقا ولاية باتنة، ومن الجنوب الشرقي ولاية بسكرة وجنوبا ولاية الجلفة، أما غربا فولاية المدية.وهي تتربع على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 18175 كلم2 بتعداد سكاني يفوق المليون ساكن، وهي مكونة إداريا من 15 دائرة و 47 بلدية.

ولهذا الموقع أهمية خاصة باعتبارها همزة وصل بين الشمال والجنوب، الشرق والغرب الأمر الذي يجعلها تستقطب الطلبة الجامعيين من مختلف ولايات الوطن.

1 / جامعة محمد بوضياف:

تقع جامعة محمد بوضياف في وسط مدينة المسيلة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 65 الرابط بين الولاية والجزائر العاصمة من الاتجاه الشمالي وهي تتوسط تجمعات سكانية ونسيج عمراني هام إضافة إلى مجمعات صناعية وطنية.

انطلق التعليم بها سنة 1985 وذلك بإنشاء المعهد الوطني للهندسة الميكانيكية، ثم إنشاء المعهد الوطني للهندسة المدنية ومعهد تسيير التقنيات الحضرية (وهو المعهد الوحيد على المستوى الوطني) سنة 1989.

وفي سنة 1992 تم إنشاء المركز الجامعي بالمسيلة وانطلاقا من هذا التاريخ تم فتح فروع أخرى كثيرة، وفي سنة 2001 تمت ترقية المركز الجامعي إلى جامعة بلغ عدد الطلاب بها في الموسم الجامعي 2003/2002 ، 13159 طالبا، ويبلغ تعدادهم حسب إحصائيات السنة الجارية 2007/2006 حوالي 22000 طالبا يتوزعون على 24 تخصصا.

الإيـــواء:

يبلغ عدد المقيمين بالأحياء الجامعية لجامعة محمد بوضياف 15517 مقيما يتوزعون على خمس اقامات جامعية رئيسية البعض منها له فروع وهم موزعين بالشكل التالي:

جدول رقم (01): واقع الإيواء بجامعة محمد بوضياف – المسيلة –

الرقم	الإقامة	الجنس	الطاقة النظرية	الطاقة الحقيقية
01	- نويوات موسى الأحمدي (1000 سرير)	ذكور	1000	1959
	ملحق التكوين الإداري		416	434
02	- 01 نوفمبر 1954: الري	إناث	613	623
	التكنولوجي		280	281
	النسيج	ذكور	420	424
03	- حسوني رمضان 01	مختلط	3575	3998
04	- حسوني رمضان 02	إناث	4193	4600
	ملحقة 60 مسكن		525	460
05	- حسوني رمضان 03		1344	2738

النقل: يستفيد المقيمون بالأحياء الجامعية والطلبة غير المقيمين من خدمات النقل، حيث يبلغ عدد الحافلات المخصصة لهذا الغرض 12 حافلة، ويمكن القول بأن هذا العدد متواضع تفرضه معطيات ميدانية تتمثل أساسا في كون أن الجامعة ومعظم

الإقامات تتمركز بوسط المدينة مما يجعل عملية تنقل الطلبة سهلة وتكون سيرا على الأقدام في معظم الأحيان.

1/1. الإقامة الجامعية حسوني رمضان 1:

أنشئت الإقامة الجامعية حسوني رمضان بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 95/44 المؤرخ في 1995/08/29 وتقع داخل الجامعة المركزية محمد بوضياف. تتربع الإقامة على مساحة تقدر بحوالي 30 هكتارا.

الجانب التنظيمي والإداري:

تتكون الإقامة الجامعية حسوني رمضان 01 من حيث التنظيم الإداري من خمس مصالح هي:

أولا: مصلحة الإدارة العامة: تنقسم هذه المصلحة إلى أربعة فروع هي:

1. فرع المنح: يقوم هذا الفرع باستقبال ملفات الطلبة الجدد وملفات تجدد الطلبة القدامى.
2. فرع المالية: يقوم هذا الفرع بتوزيع الميزانية على:
   - نفقات المستخدمين: ويتم فيها دفع الأجور
   - نفقات التسيير: نفقات التنمية والاستثمار
3. فرع المستخدمين: تسيير شؤون المستخدمين فيما يتعلق بالتوظيف، الترقية....
4. وكالة أو فرع المحاسبة: متابعة ومراجعة الحسابات.

ثانيا: مصلحة الإطعام: تنقسم إلى ثلاثة فروع:

1. فرع التموين: تموين المصلحة بالمواد الغذائية
2. فرع التخزين: تخزين المواد الغذائية
3. فرع الإطعام: تحضير وتقديم الوجبات

ثالثا: مصلحة التنمية والوسائل: وتنقسم هذه المصلحة إلى فرعين:

1. فرع التجهيز: يقوم هذا الفرع بتجهيز الإقامة الجامعية بجميع الوسائل اللازمة سواء تعلق الأمر بهياكل الخدمات كالمطعم وأجنحة الإيواء أو الإدارة وما تحتاجه من تجهيزات مكتبية.
2. فرع الهيكلة: يقوم ببناء وإنجاز أجنحة جديدة أو توسيع وترميم الهياكل الموجودة.

رابعا: مصلحة النشاطات الرياضية والثقافية:

1. فرع النشاطات الثقافية.

2. فرع النشاطات العلمية

3.فرع النشاطات الرياضية

خامسا: مصلحة الإيواء والنقل:

هي مصلحة محورية وتقوم بمهام تحدد مهام المصالح الأخرى للإقامة الجامعية وتعد هيكلا أساسيا في تنظيمها حيث تنقسم إلى فرعين:

1.فرع الإيواء: ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الإداري: تسجيل الطلبة الجدد، تسليم قرارات القبول والرفض.
- قسم الوسائل: تسليم الوسائل للطلبة
- قسم الغرف: تسليم الغرف

2.فرع النقل: يعمل على توفير الحافلات لنقل الطلبة والسهر على السير الحسن لعملية النقل.

الجانب الخدماتي:

الإيواء:

بلغ عدد المقيمين خلال السنة الجامعية 2006/2005. 3705 مقيم منهم 1029 إناث و 2676 ذكورا أما عددهم خلال السنة الجارية فهو 3998 طالب.2935 ذكورا و 1063 إناثا ويتوزع المقيمين على 11 جناحا 03 منهم للإناث وبتعداد 1205 غرفة.

الإطعام:

بالإقامة الجامعية مطعم مركزي بطاقة استيعابية تبلغ 5000 وجبة يوميا، غير أنه يقدم حوالي 10000 وجبة باعتبار أن الطلبة الخارجيين لهم الحق في الحصول على وجبة الغداء، ويحتوي على قاعة للطبخ ومخزنين وثلاث غرف للتبريد ويضم 03 قاعات واحدة منهم للطلبة وقاعة للعمال وأخرى للأساتذة.

الخدمات الصحية:

يوجد بالإقامة الجامعية حسوني رمضان 01 عيادة طبية يشرف عليها طبيبان وأربعة ممرضين، يقدمون الخدمات الصحية والاستعجالية الضرورية للطلبة، كما تتواجد بالعيادة سيارة إسعاف لنقل الحالات الخطيرة.

النقل:

تسخر الإقامة الجامعية 08 حافلات 05 منها ذات حجم كبير و03 ذات حجم صغير.

المرافق العلمية:

بالإقامة الجامعية مكتبة ذات مساحة كبيرة إلا أن نقص المراجع الهامة بها يجعل الإقبال عليها قليل.

المرافق الرياضية:

للإقامة الجامعية حسوني رمضان هياكل رياضية لا بأس بها فهي تحتوي على:

- ملعب كبير ذو مضمار رسمي وأرضية ترابية جد صالحة
- 04 ملاعب صغيرة منها 03 معبدة ومهيأة بشكل جيد والآخر ترابي.

النادي: نادي الإقامة جد كبير من حيث المساحة حيث أن له قدرة استيعابية تفوق أل: 500 طالب ومجهز بتلفاز، إلا أن نقطة البيع الموجودة به تفتقد للكثير من السلع.

مقرات التنظيمات الطلابية:

تستفيد التنظيمات الموجودة بالإقامة الجامعية سيما منها النشطة من مقرات لممارسة نشاطها الروتيني ويبلغ عدد المقرات أو المكاتب المخصصة لذلك 05 وهي ذات مساحة مقبولة، وقد استطاعت بعض التنظيمات أن تخصص جانبا منها لإقامة مكتبات، أما التنظيمات الموجودة فهي:

- الاتحاد العام الطلابي الحر. UGEL
- الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين UNEA
- الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين LNEA
- الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية UNJA
- التحالف من اجل التجديد الطلابي الوطني AREN
- المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين ONEA
- المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي ONSE
- الاتحاد العام للطلبة الجزائريين UGEA
- التضامن الوطني الطلابي SNE

2/ عينـــــة البحث:*

1/2 مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث الذي نحن بصدد دراسته من أعضاء التنظيمات الطلابية الموجودة على مستوى الإقامة الجامعية حسوني رمضان01 وهم بذلك يشكلون الطلبة المنخرطين من ثلاث تنظيمات طلابية يضاف إليهم مجموعة الطلبة غير المنخرطين والمقيمين بنفس الإقامة والبالغ عددهم 3998 طالبا، 2935ذكورا و 1063 إناثا، يتوزعون على 11 جناحا 03 منهم للإناث.

ونظرا للصعوبات الميدانية التي صادفتنا بالنظر إلى أن الطالبات يحصلن على الخدمات الجامعية من الإقامة المجاورة لهن فقد تم استثناؤهن من الدراسة، ليصبح العدد 2935.

وعلى هذا الأساس يصبح مجتمع البحث يتميز بـ:

- قاعدة مجتمع البحث غير تامة.
- محدودية الإحاطة بمجتمع البحث المستهدف، (لا تتوفر لدينا المعلومات المتعلقة بتحديد الطلبة غير المنخرطين من مجموع طلبة الإقامة التي تتضمن كذلك الطلبة المنخرطين)، وكذا غياب العدد المنخرطين في التنظيمات الطلابية التي تم أخذها كنموذج للدراسة. كما يتضمن مجتمع البحث الطلبة الخارجيين المنخرطين.

* لم تكن الطريقة التي استدنا إليها في تحديد عناصر العيينة تخضع لطبيعة إشكالية الدراسة وأهدافها فقط، بل استعنا بالدراسات السابقة التي غالبا ما تساعد الباحث على الإلمام بموضوع بحثه قصد ضبطه بصورة دقيقة.ومن الدراسات السابقة التي كانت لنا مصدر مهم في ضبط طريقة سحب العيينة دراسة الدكتورابراهيم مكاوي بعنوان الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية وقد سبق التطرق إليها في الفصل الأول. وإذا كان الباحث قد عمد في دراسته إلى تحديد العناصر النشطة من أعضاء طلبة التنظيمات الطلابية بطريقته الخاصة فقد طلب بعد ذلك من تلك العناصر أن يحددو له العناصر الطلابية الغير نشطة أو التي ليس لها أدنى علاقة بنشاط التنظيمات الطلابية قصد إجرائه للمقارنة اللازمة في بحثه فقد عمدنا في دراستنا إلى العمل بنفس الكيفية ولكن بطريقة عكسية وهي أن طلبنا من الطلبة غير المنخرطين أن يحدد لنا بأنفسهم التنظيمات الأكثر نشاطا من خلال أحد الأسئلة التي تضمنتها استمارة الاستبيان الموجهة لهم، ومن خلالها هذا التحديد سحبنا العناصر النمطية التي سيتم الإشارة لها.

جدول رقم (02): ترتيب التنظيمات الطلابية الأكثر نشاطا حسب نتائج صبر الآراء

التنظيمات		التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
- الاتحاد العـــام الطلابي الحـــر	UGEL	120	%33.06
- الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين	UNEA	74	%20.39
- الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين	LNEA	62	%17.08
- الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية	UNJA	58	%15.98
- التحالف من اجل التجديد الطلابي الوطني	AREN	26	%07.16
- المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي	ONSE	15	%04.13
- الاتحاد العام للطلبة الجزائريين	UGEA	08	%02.20
- المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين	ONEA	00	%00.00
- التضامن الوطني الطلابي	SNE	00	%00.00
المجموع		**363**	**%100**

ملاحظة: كنا نريد أخذ أفراد العيينات مـن التنظيمـات الأربعـة الأولى وهـي: الاتحـاد الطلابي الحر، الاتحاد الوطني للطلبـة الجزائـريين، الرابطـة الوطنيـة للطلبـة الجزائـريين، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائريـة. لكـن تم اسـتثناء منظمـة الرابطـة الوطنيـة للطلبـة الجزائريين وهذا يعود إلى غيابها عـن الـساحة نتيجـة تجميـد نـشاطها ذاتيـا لمـشاكل داخلية.

2/2 عينة الدراسة:

بناء علـى المعطيـات الـسابقة فـإن إشـكالية البحـث وأهدافـه مـن جهـة، وخصائص مجتمع الدراسـة والالتـزام المنـهجي لطبيعـة الموضـوع وأهدافـه مـن جهـة أخرى، يلزمنا اعتماد العينة النمطية غير الاحتمالية الـتي تظهـر في الموضـوع مـن خـلال النقاط التالية:

- لقد انطلق البحث منذ البداية مركزا علـى نقطـة جوهريـة وهـي أن الكـشف عـن الدور الذي تقوم به التنظيمات الطلابية لا ينظـر إليـه مـن جانـب القـائم بـه فقـط، وإنما يجب النظر إليه كذلك من خلال المجتمع المـستهدف مـن هـذا الـدور، والمتمثـل في الطلبة المقيمين غير المنخرطين.

-ومن ثم تبدو العناصر المكونـة للعينـة في المعاينـة النمطيـة، كنمـاذج لمجتمـع البحـث المراد دراسته.إننا نبحث عـن عنـصر أو عـدة عناصـر تكـون بمثابـة صـور نمطيـة (ortraits types) لنفس المجتمع الذي استخرجت منـه... علـى العكـس مـن ذلـك،

نستطيع البحث عن الصور النمطية المضادة (anti-portraits types)، أي الأشخاص الذين هم، سواء كان ذلك إراديا أم لا، في الاتجاه المعارض للمعالم أو السمات المميزة للآخرين والذين يقدمون بصفة سلبية معلومات عن مجتمع البحث الذي يخالفونه أو يختلفون عنه بطريقة ما.[1]

1/2/2 سحب العيينة وحجمها :

- تم سحب العينة بطريقة الفرز الموجه وهو نوعا أكثر دقة من الفرز العشوائي.إننا نختار عناصر تبدو أنها تمثل جزءا من مجتمع البحث المستهدف.إذا كنا نريد،مثلا، الالتقاء بالطلبة الأعضاء في المنظمات الطلابية،فإننا سنتجه إلى المنظمات الطلابية .[2]

- العناصر التي تم انتقاؤها من التنظيمات الطلابية تتمثل في أعضاء المكاتب، الفروع أو الشعب (كل تنظيم بحسب تسميته لها) المكلفة بالشؤون الاجتماعية داخل الاقامات الجامعية، لقد سبق الذكر «بأننا نبحث عن عنصر أو عدة عناصر تكون بمثابة صور نمطية (portraits types) لنفس المجتمع الذي استخرجت منه، إذا كنا نقوم ببحث حول طبيعة الاهتمامات الاجتماعية للطلبة والطلبات الثانويين، فيمكننا أن نقرر توجيه اهتمامنا إلى الطلبة المسجلين في العلوم الإنسانية لأننا نعتقد منطقيا أن هؤلاء هم أكثر اهتماما بالمسائل الاجتماعية من غيرهم»[3]

- وبنفس الطريقة تم سحب العناصر ذات الصور النمطية المضادة (ليس بالضرورة دائما)أو المقارنة والمتمثلة في الطلبة المقيمين غير المنخرطين في التنظيمات الطلابية.

- وعلى هذا الأساس فقد أجرينا السحب مرتين مبتدئين أولا بالعناصر غير المنخرطة.

حجم العيينة:

– بالنسبة إلى العيينات غير الاحتمالية (في مثل دراستنا هذه) فإنه يكفي أن يكون لدينا عددا كافيا من العناصر لنتمكن فيما بعد من إجراء المقارنات الضرورية.أي نفس عدد العناصر الإحصائية المتعلقة بعدد المنخرطين في كل تنظيم من جهة، وغير المنخرطين من جهة أخرى و توجه البحث نحو اختيار عناصر محددة ولهذا فقد كانت حجم العينة متفاوتا في العدد بين الطلبة المنخرطين وغير المنخرطين.

فبالنسبة للطلبة أعضاء التنظيمات الطلابية الثلاث (المنخرطين) فقد قمنا نظريا بسحب كل عناصر المكاتب المكلفة بالشؤون الاجتماعية على مستوى الاقامات

---

[1] موريس أنجرس .مرجع سبق ذكره.ص 311

2 موريس أنجرس. نفس المرجع.ص 314

3 نفس المرجع، ص 311

يضاف إليهم رؤساء التنظيمات والأعضاء الولائيين الكلفين بالشؤون الاجتماعية والبالغ عددهم كليا 56. وقد تم تسليم الاستمارات إلى رؤساء التنظيمات بعدد أفراد المكاتب والتي حصلنا في النهاية منها على 51 إستمارة ممثلين 29 ذكورا و 22 إناثا.

أما بالنسبة للطلبة غير المنخرطين ومن مجموع 2935 طالبا فقد تم توزيع 150 استمارة وتحصلنا عليها كلها أما درجة تمثيلها فقد اعتمدنا على طريقة ما يسمى بمبدأ التشبع بالمصادر الذي يقوم على التوقف عن جمع المعلومات من عناصر مجتمع البحث عندما نشعر بحصولنا على معلومات متكررة*.وعلى هذا الأساس فقد كنا نقوم بتوزيع معدل 30 استمارة ثم تفريغها حتى وصلنا إلى العدد المطلوب المترجم بدرجة التشبع.

وعلى هذا الأساس فإن العدد الكلي لأفراد العيينة قد بلغ 201 طالبا.

أما طريقة توزيع الاستمارات أو الانتقاء فقد كانت قائمة على الصدفة المجهولة فعند اختيارنا لطالب مثلا ليكون ضمن العيينة فهو غير معروف وغير محدد مسبقا، لذلك عمدنا إلى الاستعانة بالمقابلة قصد التأكد من إقامته أولا وعدم انخراطه في أي تنظيم طلابي ثانيا.

3/ أدوات جمع البيانات:

1/3 الاستمارة الإستبيانية:

- و قد كان توظيف هذه الأداة يهدف خاصة إلى اختبار الفرضيات (أنظر نموذج الاستمارتين في الملاحق) و من أجل تقليص التأثير السلبي لكثرة عدد الأسئلة فقد ركزنا على نموذجي الأسئلة المغلقة و الأسئلة النصف مفتوحة (ذات الاختيارات المحددة).

- تم إعداد استمارتين تنقسم كل واحدة منها إلى مجموعة من المحاور (أنظر نموذج الاستمارتين في الملاحق) بما يخدم أهداف ومشكلة البحث الذي يقوم على تصور دور التنظيمات الطلابية من جهة أراء أعضاء التنظيمات في حد ذاتهم، ومن وجهة نظر الطلبة غير المنخرطين أو ما أسميناه المجتمع المستهدف بالدور. وقد ركزنا على ألا نهمل توظيف الأسئلة الاختبارية الرئيسية في الاستمارتين، خاصة المتعلقة منها بالكشف عن العوامل المقللة أو المؤثرة في نشاط التنظيمات الطلابية، وهي ترتبط أساسا بفرضيات الدراسة.

* أنظر موريس أنجرس ، ص 318 ،319

- تم تجريب الاستمارتين بهدف تحديد صدق ثباتها القبلي، كما دونا بها ملاحظة طلبنا من خلالها المبحوثين وضع علامة مميزة على الأسئلة غير المفهومة والمبهمة. وقد تم تصحيحها وإعادة ترتيب بعض أسئلتها.

- تم توزيع الاستمارة الخاصة بالطلبة غير المنخرطين وتفريغها أولا ثم توزيع الاستمارة الثانية الخاصة بأعضاء التنظيمات الطلابية في مرحلة ثانية.

2/3 الملاحظة:

و كان توظيفنا لهذه التقنية و هذا من أجل التعرف على الظروف المعيشية و مستوى الخدمات في الإقامات الجامعية (وضعية الغرف و الأجنحة، الإطعام، النقل...) و كذا أثناء قيام التنظيمات الطلابية بالنشاطات الاحتجاجية و الدعائية (المسيرات، الإضرابات، الإعتصامات، عرض اللوائح المطلبية....). وهذه كانت بدون التصريح بها إضافة إلى مشاركتنا (الملاحظة بالمشاركة دون التصريح بها) في احد الملتقيات التي نظمها تنظيم الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية في ورشة العمل النقابي.

3/3 المقابلة النصف موجّهة:

و قد طبقنا هذه التقنية مع بعض رؤساء التنظيمات الطلابية بصفة مميزة خاصة في مرحلة البحث الاستطلاعي الأولى من أجل معرفة مدى تطابق الرؤى بين التنظيمات الطلابية في مجال طبيعة نشاطهم، تقييمهم لمستوى الخدمات، علاقة التنظيمات فيما بينها، الاستعداد للتعاون. وقد كان لهذه الخطوة أهمية كبيرة بالنسبة لبحثنا(إن لم نقل أنها كانت إلزامية) بالنظر إلى أننا أخذنا دراسة التنظيمات على اختلافها كوحدة واحدة ولها تصور واحد وبالتالي تجنب الوقوع في أخطاء منهجية وميدانية.

ثم في مرحلة توزيع الاستمارات مع الطلبة الداخليين، مدير الخدمات الجامعية بالمسيلة، بعض مسؤولي الإقامة الجامعية (حسوني رمضان 1)،

4/ المعالجة الإحصائية للبيانات:

إن استخدامنا للإحصاء الوصفي يظهر على مستوى العمليات التالية: التفريغ الشامل للاستمارات، بناء الجداول البسيطة التي تصف توزيع المبحوثين على قيم مختلف المتغيرات، بناء الجداول المتقاطعة، حساب النسب المؤوية التي تسمح بالمقارنة، القراءة الإحصائية المباشرة للجداول البسيطة و المتقاطعة، كما تم الاستعانة بحساب معامل الترتيب الذي يقوم على إعطاء قيمة عددية معينة لعنصر تم اختياره دون غيره.

وقد عمدنا إلى التركيز على استخدام النسبة المئوية كأساس إحصائي لسبب بسيط وهو أنها هي القاعدية الأساسية في العملية الإحصائية وأن أي عملية أخرى هي بمثابة نتيجة لها.

أما قياس الرضا فيقوم على نفس الطريقة التي يتم بها قياس الاتجاه ولعل اشهر تقنية في هذا المجال هي تلك التي قدمها ليكرت « تحت عنوان تقنية لقياس الاتجاهات وذلك في مجلة أرشيف علم النفس، اقترح فيه أسلوبا جديدا يعتمد على مقياس الفئات المتساوية.يعتمد هذا الأسلوب عند قياس أي اتجاه نحو موضوع ما على وضع عبارات تصف الاتجاه نحو الموضع المراد دراسته وتتبع كل عبارة خمسة أراء وذلك على الشكل التالي:»1.

1 موافق جدا ☐
2 موافق ☐
3 بدون رأي ☐
4 معارض ☐
5 معارض جدا ☐

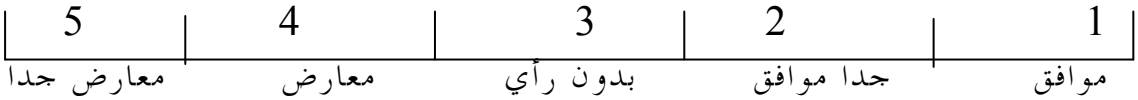

ويحسب الاتجاه بجمع كل النقاط الخاصة بمختلف الأراء التي يبديها المبحوث لمجموع العبارات التي تقيس الاتجاه مع مراعاة ضرورة التمييز بين النقاط المرتفعة التي تدل على الاتجاه الايجابي والنقاط العالية التي تدل على الاتجاه السلبي.

ولكن يتجه بعض الاختصاصيين لتسهيل عملية القياس هذه باختصار هذه العبارات إلى ثلاثة (03) فقط لتصبح: موافق، محايد، معارض.وهذا بغرض الوضوح. وقد تبنينا هذا التصنيف الأخير مع الاعتماد على جمع النسب المئوية في كل فئة فقط.

5/ مراحل البحث: إن البحث عبارة عن سيرورة ومجموعة من المراحل والخطوات المنسجمة والمتناسقة وكل جزء منه يرتبط بالآخر وقد مر هذا البحث بالمراحل التالية:

1 مصطفى عشوي، مرجع سبق ذكره، ص 137

1.مرحلة صياغة الإشكالية: تضمنت خطوة أولية تتمثل في جمع بعض المعلومات من الميدان مباشرة عن طريق الملاحظة والمقابلة (دراسة استطلاعية أولية) ثم الإطلاع على ما توفر لدينا من التراث النظري في علم الاجتماع خاصة الذي تناول جوانب هذا الموضوع ومحاولة إسقاطها على البحث، ثم تحديد التساؤلات السوسيولوجية، صياغة الفرضيات، تحديد المفاهيم الإجرائية، صياغة وإعداد أسئلة الاستمارة، وهذا ما يطلق عليه عادة البناء النظري للبحث.

2.مرحلة صياغة النتائج: تضمن هذه المرحلة خطوات أخرى كذلك تمثلت بداية في التعرف على ميدان الدراسة كلية، اختيار العينة، جمع وتفريغ وبناء الجداول والتحليل الإحصائي ثم تفسير واستخلاص النتائج بناءا على ما قدمته أدوات البحث واختبار الفرضيات ومنه تقديم التوصيات ضمن خاتمة البحث.

ثانيا.موقف الطلبة المقيمين من التنظيمات الطلابية:

1. واقع الخدمات الجامعية لدى الطلبة

جدول رقم (03): احتياجات الطلبة بالإقامة الجامعية

الاحتياجات	التكرارات (حسب معامل الترتيب)	النسبة المئوية
رفح المنح	320	%35.52
تزويد المكتبة بالمراجع	173	%19.20
تحسين الإيواء والإطعام	253	%28.08
علاقة أكثر مع الإدارة	24	%02.66
علاقة أكثر بين الطلبة	11	%01.22
وجود تنظيمات طلابية	04	%00.44
تجهيزات رياضية وترفيهية	52	%05.77
النقل	64	%07.10
المجموع	**901**	**%100**

تظهر المعطيات الإحصائية الموجودة في الجدول ترتيب الخدمات الجامعية حسب الضرورة والترتيب، فغالبا ما يتم التطرق إلى احتياجات الطلبة من خدمات جامعية بصفة عامة وغالبا ما تتركز على ثلاث أو أربع محاور في الكثير من الأحيان يكون الإيواء والإطعام والنقل المحاور الأساسية لها، لكن المعطيات الميدانية أدت إلى بروز نقاط لم تكن في دائرة الحسبان.

وإذا كان المطلب الأول والثاني اللذان يشغلان اهتمام الطلبة بالإقامة الجامعية هما رفع المنح وتحسين ظروف الإيواء والإطعام 35.08%،28.08%، تبدو مطالب تقليدية وطبيعية، فإن المطلب الذي يأتي في المرتبة الثالثة يجلب الانتباه والمتمثل في تزويد المكتبة (الإقامة) بالمراجع وقد عبر عنه الطلبة المقيمين بنسبة 19.20%، فحتى النقل الذي يشكل إحدى الركائز الأساسية في منظومة الخدمات الجامعية لم يأت إلا رابعا ولكن قد يعود هذا إلى أن الطلبة المقيمين (ميدان الدراسة) ليسوا بحاجة لهذه الخدمة إلا نادرا باعتبار أن الإقامة تتوسط الحرم الجامعي كما أنها تتواجد بوسط المدينة.

أما مطلب توفير ظروف الترفيه وممارسة النشاطات الرياضية فقد جاء في المرتبة الخامسة وهو ترتيب طبيعي بالنظر إلى الآثار السلبية التي يتركها البعد الفيزيقي عن الأهل وجماعة اللعب والأصدقاء وكذلك التعب النفسي الذي قد يسببه وقت الفراغ. وقد عبر المبحوثين عن حاجاتهم إلى وجود علاقة أكثر مع الإدارة ثم مع الطلبة فيما بينهم على التوالي، وفي ذلك معنا هاما وحي بوجود هوة بين الطلبة المقيمين والإدارة التي تشرف على خدمتهم، وهذه الهوة أو المسافة تشكل نقطة سوداء لدى الطلبة بإمكانها أن تخلق روح الكراهية والبغض والإحباط.

أما مطلب التنظيمات الطلابية فقد جاء في المرتبة الأخيرة ولاشك أن هذا انعكاس للصورة السلبية التي يحملها المقيمون عن هذه التنظيمات، ولكن يجب ألا نسلم بهذا تماما، ففي هذا الاعتقاد (الاختيار أو الترتيب) مبرراته المتمثلة في هاجس قلة وتدهور الخدمات الجامعية بالإقامة التي تصبح تشغل حيزا كبيرا من تفكير الطلبة من تلبية حاجياتهم الغريزية، وبالتالي فإن البعد المادي والغريزي يتجاوز أي بعد آخر. كالاهتمام بمكانة وقيمة وضرورة التنظيمات الطلابية في الإقامة الجامعية.

جدول رقم (04): رأي الطلبة في جودة الخدمات المقدمة

جودة الخدمات المقدمة	التكرارات	النسبة المئوية
متوسطة	56	%37.33
سيئة	94	%62.67
المجموع	**150**	**%100**

الأغلبية الساحقة من المبحوثين تقييم جودة الخدمات الجامعية بمقر الإقامة بالسيئة وبنسبة 62.67% وهي نسبة جد عالية مقارنة بنسبة تقييمها كخدمات جيدة التي تنعدم إلى 00.00 %[1]، وهي تتجاوز كذلك بدرجة كبيرة نسبة المبحوثين الذين

* كل فئة تحمل قيمة معدومة يتم حذفها في الجدول مع الابقاء على التعليق

يرون أن الخدمات متوسطة الجودة والمقدرة ب 37.33 %. ولقد أثبتت الملاحظات الميدانية أن جودة الخدمات تميل أكثر إلى السيئة، ففي مجال الإيواء وبالنظر إلى الغرف والأجنحة التي زرناها فأغلب التجهيزات قديمة ومكسرة كالطاولات والكراسي والخزائن، أما الافرشة فهي متسخة وممزقة، أبواب الغرف مرقعة نتيجة التكسير، وفي مجال النظافة تنعدم أدنى شروط النظافة في الكثير من دور المياه، وفي المساحات المحاذية لنوافذ الغرف، وتغيب النظافة في محيط المطعم بحيث أن مكان رمي القمامة لا يبتعد بأكثر من 04 أمتار عن مخرج الطلبة وبمسافة مماثلة عن موقف الحافلات الذي يقابله.وفي هذا المجال لا يمكن تنحية تجاوزات الطلبة الذين يساهمون في هذه الوضعية من خلال ممارستهم أللأخلاقية. إن هذه الصورة ما هي في النهاية إلا صورة مطابقة لواقع اغلب الاقامات الجامعية والتي هي انعكاس لأزمة قطاع الخدمات الجامعية في الجزائر.

جدول رقم (05): العلاقة بين الأقدمية وتقييم جودة الخدمات

تقييم الجودة / الأقدمية	متوسطة		سيئة		المجموع	
01 سنة	15	%37.50	25	%62.50	**40**	**% 100**
02الى 03سنوات	25	%47.17	28	%52.83	**53**	**% 100**
04 سنوات فأكثر	16	%28.07	41	%71.93	**57**	**% 100**
المجموع	**56**	**%37.33**	**94**	**%62.67**	**150**	**% 100**

بالنسبة لتقييم الخدمات الجامعية في علاقته بمتغير أقدمية المقيمين يمكن أن نقرأ النقاط التالية:

- فيما يخص فئة التقييم الجيد فكما هو ظاهر في الجدول فتنعدم بها النسبة تماما وهذا يبين غياب أي علاقة ارتباطية بين متغير الأقدمية وتقييم جودة الخدمات، حيث يحمل الطلبة الجدد والقدامى نفس التصور وهو غياب مفهوم جودة الخدمات.

- فيما يخص فئة التقييم المتوسط فنلاحظ أن النسبة لا تتركز لا عند الطلبة القدامى و لا عند الطلبة الجدد بل تتركز لدى الطلبة ذوى الأقدمية من سنتان إلى 03 سنوات 47.17%.

- أما فيما يخص فئة التقييم السيئ فيمكن أن نلاحظ أن هناك فروق في تقييم جودة الخدمات بين الطلبة الجدد والطلبة القدامى 62.50% مقابل 71.93% ولكن هذا لا يعني أن هناك تأثير واضح لمتغير الأقدمية في تقييم جودة الخدمات.

على الرغم من وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين و أن الأقدمية تؤثر فعلا في تقييم جودة الخدمات الجامعية، فهذه العلاقة الإرتباطية ليست طردية و لا عكسية، فالتقييم لا يزداد إيجابية أو سلبية كلما كان الطلبة أكثر أو أقل أقدمية. عموما فإن الجدول يبرز أن تقييم الطلبة المبحوثين لأبعاد الخدمات يغلب عليه الاتجاه السلبي دائما سواء تعلق الأمر بالطلبة الجدد أو القدامى، و بالتالي فإن معطيات هذا الجدول هي من جهة مؤشر إضافي مؤكد على شدة تدهور الظروف المعيشية ضمن هذه الإقامة الجامعية، و هي من جهة أخرى دليل على خطورة سلبية تقييم الطلبة المقيمين لظروفهم المعيشية ضمن الإقامة الجامعية لأن نوعية تفاعل هؤلاء الطلبة مع وسطهم الاجتماعي الجديد خلال السنوات الأولى من الانتقال إلى الجامعة تعتبر ذات أثر توجيهي لنوعية هذا التفاعل خلال السنوات المتبقية.

جدول رقم (06): العلاقة بين الانتماء الجغرافي وتقييم جودة الخدمات

تقييم الجودة / الانتماء الجغرافي	متوسطة		سيئة		المجموع	
ريفيون	23	%36.51	40	%63.49	**63**	**%100**
حضريون	33	%37.93	54	%62.07	**87**	**%100**
المجموع	**56**	**%37.33**	**94**	**%62.67**	**150**	**%100**

يتضح من الجدول أن تقييم الخدمات الجامعية بالإقامة لا يتأثر بمتغير الانتماء الجغرافي وهذا تبعا لمعطيات الجدول التي تبرز من خلال:

- أن التقييم الجيد ينعدم تماما لدى الطلبة الريفيين ومثله لدى الحضريون.

- تكاد تنعدم الفروق في فئة التقييم المتوسط والسيئ بين الريفيين والحضريين 36.51% مقابل 37.33% و 63.49% مقابل 62.07%.

وعلى كل حال فإن أغلب إجابات المبحوثين كما رأينا سابقا تنحصر في فئة التقييم السيئ للخدمات.

جدول رقم (07): رأي الطلبة في سبب تدهور الخدمات المقدمة

أسباب تدهور الخدمات	التكرارات	النسبة المئوية
أزمة نقص الهياكل وكثرة الإقبال	66	%30.41
سوء التسيير	92	%42.40
ليس هناك من يكترث من اجل تحسينها	59	%27.19
المجموع	**217**	**%100**

إذا كانت الخدمات الجامعية سيئة في نظر المبحوثين فإن سبب تدهورها يعود في رأيهم إلى سوء التسيير كسبب رئيسي بنسبة 42.40 % وهي نسبة ترتفع عن السبب الثاني المساهم في تدهورها وهو نقص الهياكل وكثرة الإقبال المقدر بنسبة 30.41% وبدرجة تفاوت قليلة بين هذا العامل والعامل الأخير والمتمثل بغياب أي طرف يهتم بمحاولة تحسين هذه الخدمات والمقدر بنسبة 27.19%.

2/ دور ومكانة التنظيمات الطلابية عند الطلبة

جدول رقم (08): تصور الطلبة لدور التنظيمات الطلابية

الرأي / التكرار	التكرارات	النسبة المئوية
التعبئة السياسية	42	%22.46
تحسين الخدمات الجامعية	32	%17.11
خدمة أغراضهم الشخصية	113	%60.43
المجموع	**187**	**%100**

يتمحور دور التنظيمات الطلابية في نظر الطلبة في ثلاث جوانب رئيسية وهي على الترتيب خدمة أغراضهم الشخصية أولا بنسبة 60.43%، التعبئة والعمل السياسي ثانيا بنسبة 22.46%، تحسين الخدمات الجامعية ثالثا وأخيرا نسبة 17.11 %،، مع غياب أي احتمال لدور آخر قد تقوم به التنظيمات الطلابية.

من الناحية النظرية لطبيعة التنظيمات الطلابية في اعتقاد الطلبة غير المقيمين كان من المحتمل أن يكون دور العمل السياسي الجانب الأكثر احتمالا للظهور لكن المعطيات الامبريقية أثبتت غير ذلك ببروز جانب أخر والمتمثل في خدمة هذه التنظيمات وبعبارة أدق أعضاء التنظيمات لأغراضهم الشخصية، وإن برز دور العمل السياسي ثانيا فقد يكون مجرد غطاء فقط لتحقيق أهداف شخصية، إن ميل التنظيمات للممارسة السياسية قد يبدو هنا ليس من باب الولاء ولا قوة الارتباط بها وبمبادئها وإنما بما تحققه لأفرادها من

إشباع لحاجياتهم المختلفة أو بما تقدمه لهم من تسهيلات بحكم قوتها. أما العمل من اجل تحسين الخدمات الجامعية وبالنظر إلى نسبته المنخفضة فهو يعكس فقط الصورة النموذجية التي من المفروض أن تظهر بها التنظيمات الطلابية.

جدول رقم (09): مصداقية التنظيمات لدى الطلبة في حل مشاكلهم

المصداقية في حل المشاكل	التكرارات	النسبة المئوية
الإدارة	67	%38.07
معارف خاصة	89	%50.57
تنظيمات طلابية	20	%11.36
المجموع	**176**	**%100**

من خلال هذا الطرح يمكن أن نقرأ ليس فقط مصداقية التنظيمات الطلابية لدى الطلبة بل كذلك الإدارة، فالمبحوثين يتوجهون في البحث عن حل مشاكلهم الخاصة أولا نحو المعارف الخاصة وهو الرأي المعبر عنه بنسبة 50.57%، وهذه النسبة تحمل دلالات أخرى تتمثل في بيروقراطية الإدارة وسوء التسيير والتي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 38.07%. وأخيرا فإن دور التنظيمات الطلابية في خدمة أغراضها الشخصية والسياسية كما سبق الذكر جعل لجوء الطلبة إليها لتسوية وإيجاد حلول لمشاكلهم يعبر عنه بنسبة ضعيفة والمقدرة ب 11.36%.

جدول رقم (10): نظرة الطلبة إلى التنظيمات في العمل على تحسين الخدمات

العمل على تحسين الخدمات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	38	%25.33
لا	112	%74.67
المجموع	**150**	**%100**

توضح استجابات المبحوثين بنسبة جد عالية أن التنظيمات الطلابية لا تعمل بشكل كاف لتحسين الخدمات الجامعية وهذا الرأي معبر عنه بنسبة كبيرة 74.67%، مقابل 25.33% فقط من المبحوثين يرون أنها تعمل من أجل تحسينها وهي نسبة ضعيفة.

وهذا الفارق قد تبرره عدم وضع التنظيمات الطلابية العمل على تحسين الخدمات الجامعية ضمن أولويتها التي تتمثل في جوانب أخرى وهي العمل على خدمة أغراضهم الشخصية ثم العمل على التعبئة السياسية.

جدول رقم (11): نظرة الطلبة إلى ضرورة وجود التنظيمات

ضرورة وجود التنظيماتت	التكرارات	النسبة المئوية
ضروري	59	%39.33
ضروري نوعا ما	61	%40.67
غير ضروري	30	%20
المجموع	**150**	**%100**

74.67%، لهم مواقف الرفضية لدور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الجامعية (أنظر الجدول السابق)لا يعني بالضرورة رفض وجودها وهو ما يعبر عنه المبحوثين من خلال ضرورة وجود التنظيمات الطلابية في الاقامات الجامعية بنسبة 39.33%، وهذه النسبة تدعمها ضرورة وجودها ولكن بدرجة أقل حدة والمقدرة ب 40.67% والملاحظ هنا أن الفارق الكمي ليس كبيرا، في حين ترى نسبة 20% أن وجود التنظيمات الطلابية غير ضروري.

إن الدلالات السوسيولوجية للمواقف الرفضية ترتكز نحو طبيعة الدور الممارس حاليا، لكن القيم الكمية تعكس مدى تبني الطلبة لضرورة وجود تنظيمات طلابية، تكون الصورة الذهنية لعملها مخالف للواقع الموجود.

جدول رقم (12): العلاقة بين الانتماء الجغرافي وضرورة التنظيمات الطلابية

ضرورةالتنظيمات / الانتماء الجغرافي	ضروري	نوعا ما	غير ضروري	المجموع
ريفيون	%36.51 23	%41.27 26	%22.22 14	**%100 63**
حضريون	%41.38 36	%40.23 35	%18.3 16	**%100 87**
المجموع	**%9.33 59**	**61 %40.67**	**30 %20.00**	**%100 150**

إن تقييم الحضريين لضرورة وجود التنظيمات الطلابية في الفئة الأولى (ضروري) ايجابي أكثر منه لدى الريفيين 41.38% مقابل 36.51%.أما في الفئة الثانية فهو يكاد يكون متساويا 41.27%مقابل 40.23% في حين نجد أن تقييم ضرورة وجود التنظيمات

الطلابية في الفئة السلبية (غير ضروري) هو أكثر لدى الريفيين منه لدى الحضريين 22.22% مقابل 18.39% وهذا يعاكس بشكل واضح التقييم في الفئة الأولى.

وهذا إذا ما اعتبرنا أن الفئة الوسطى (ضروري نوعا ما) تميل إلى الفئة ذات الدلالة الايجابية، في تقديرنا فإن المبررات التي يمكن تقديمها لا تختلف عن التي سبقت فوجود التنظيمات الطلابية مع بعض التحفظات (ضروري نوعا ما) يبرره في رأينا ارتباط ذلك بدرجة كبيرة بنشاطها أي ضرورة توجيه دورها نحو خدمة الطلبة.

جدول رقم (13): خصائص دور التنظيمات في نظر الطلبة

الأبعاد	القيم	التكرارات	النسبة المئوية
النية	ترغب في تحسينه	104	%69.33
	لا ترغب في ذلك	46	%30.67
المجموع		**150**	**%100**
الاستطاعة	تستطيع	70	% 46.67
	لا تستطيع	80	%53.33
	المجموع	**150**	**% 100**
النشاط	يتميز بالحيوية	40	%26.67
	يتميز بالبرودة	110	%73.33
المجموع		**150**	**%100**
التأثير	نتائج ايجابية	13	%8.67
	نتائج متوسطة	47	%31.33
	نتائج ضعيفة	90	%60.00
المجموع		**150**	**%100**

- بالنسبة لبعد النية تتركز أغلب إجابات المبحوثين في أن التنظيمات الطلابية لها نية أو رغبة في تحسين الخدمات الجامعية 69.33 % مقابل 30.67% يرون أنها تفتقد ذلك.
- بالنسبة لبعد الاستطاعة لا تتفاوت إجابات المبحوثين بفارق كمي كبير بين الذين يرون أن التنظيمات الطلابية لا تمتلك الإمكانيات والقدرة في تحسين الخدمات 53.33% وبين الذين يرون عكس ذلك 46.67%، لكن المنحى العام كما هو مبين يتجه نحو فقدان التنظيمات للقدرة على التغيير.

- بالنسبة لبعد النشاط فأغلب المبحوثين 73.33 % يعتقدون أن نشاط التنظيمات الطلابية يتميز بالبرودة في حين أن 26.67% منهم يرون أنه يتميز بالحيوية، وقد يعود ذلك لعدم لوضع التنظيمات الخدمات الجامعية ضمن اولويات الاهتمامات كما سبق الذكر.
- أما بعد التأثير فهذا يرتبط بالبعد السابق في تقديرنا فـ:60.00% من المبحوثين ترى أن التنظيمات حققت نتائج ضعيفة وهي نسبة عالية، 31.33% ترى أنها حققت نتائج متوسطة و 08.67% فقط ترى أنها حققت نتائج إيجابية. إن النتائج هي انعكاس لبعد النشاط الذي يتميز بالبرودة وبالتالي فإن ضعفه قد أدى إلى ضعف النتائج.

3/ رضا الطلبة عن دور التنظيمات الطلابية

جدول رقم (14): مساهمة التنظيمات في الحد من تدهور الخدمات

المساهمة في الحد من التدهور	التكرارات	النسبة
موافق	68	%45.33
محايد	30	% 20.00
غير موافق	52	% 34.67
المجموع	**150**	**%100**

إن الاتجاه العام للمبحوثين نحو مساهمة التنظيمات الطلابية في الحد من تدهور الخدمات الجامعية هو اتجاه ايجابي فـ 45.33% يعتقدون أن التنظيمات تساهم في التقليل (بعبارة أصح) من تدهور حالة الخدمات مقابل 34.67% لا يعتقدون ذلك، في حين نجد أن نسبة 20% من المبحوثين قد التزمت الحياد.

إن هذه النتيجة تبدو متناقضة مع اجابات هؤلاء المبحوثين في محاور سابقة، فلا سلبية دور التنظيمات الطلابية ولا سلبية أبعاده قلل من وجود هذا الاتجاه الايجابي نحو نشاط هذه التنظيمات في علاقته بالخدمات الجامعية، هذا المنطق قد تبرره الممارسة الميدانية التي تقوم بها التنظيمات من حين إلى آخر، فلا يمكن بأي حال من الأحوال نفي النتائج التي تحققها التنظيمات عند القيام بالنشاط الاحتجاجي أو الإضراب، وهذا له دلالة سوسيولوجية تتمثل في ولاء الطلبة ولو قليلا للتنظيمات الطلابية.

جدول رقم (15): رضا الطلبة عن دور التنظيمات الطلابية

الرضا عن دةر التنظيمات	التكرارات	النسبة
راض	07	% 04.67
راض نوعا ما	52	% 34.67
غير راض	91	% 60.67
المجموع	**150**	**%100**

إن الأغلبية الساحقة من المبحوثين غير راضين على الدور الذي تقوم به التنظيمات الطلابية من أجل تحسين الخدمات الجامعية وبنسبة تقدر بـــ: 60.67%، مقابل 34.67% يبدون رضاهم نوعا ما، ونجد أن 04.67% فقط راضون عن الدور الذي تقوم به هذه التنظيمات وهذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة بقيمة الرفض.

جدول رقم (16): رضا الطلبة عن المكاسب المحققة من طرف التنظيمات

الرضا عن المكاسب	التكرارات	النسبة
راض	04	%02.67
راض نوعا ما	56	% 37.33
غير راض	90	% 60.00
المجموع	**150**	**%100**

لا يختلف كثيرا موقف المبحوثين في درجة رضاهم عن الدور الذي تقوم به التنظيمات الطلابية من أجل تحسين الخدمات الجامعية بموقفهم عن المكاسب التي حققها هذا الدور، فنسبة 60.00% منهم غير راضين عن المكاسب المحققة، 37.33% راضين نوعا ما و 02.67 %فقط راضون عن هذه المكاسب.

الملاحظ هنا أن الرضا عن المكاسب هو امتداد للرضا عن الدور ويمكن أن نقرأ ذلك من خلال مقارنة المعطيات الكمية في هذا الجدول بالمعطيات الكمية الموجودة في الجدول الذي سبقه، والتي تتقارب نسبها في الفئات الثلاث.

إن التفسير الذي يمكن تقديمه هنا أن عدم الرضا عن المكاسب يعطي أكثر دلالة لعدم الرضا عن الدور، باعتبار أنه وكما سبق الذكر في الجانب النظري، أن التنظيمات تنال مصداقية وولاء أكثر عندما تشبع حاجات الأفراد الذين تمثلهم وبالتالي فإن عدم إشباعها لرغباتهم ينقص من تأييد هؤلاء الأفراد لها، وهذا ما أثبتته المعطيات الميدانية لهذه الدراسة لحد الآن.

4/ واقع الدور لدى الطلبة والنموذج البديل

جدول رقم (17): توقع الدور

التوقع	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
نعم	41	%27.33
لا	109	%72.67
المجموع	**150**	**%100**

الأغلبية الساحقة من المبحوثين 72.67% لم تكن تتوقع أن تجد الدور الذي تقوم به التنظيمات الطلابية بنفس الصورة الذهنية التي كانت تحملها، مقابل 27.33%، فقط كانوا يحملون نفس التصور الذي وجدوه في الواقع.

في الغالب إن التوقع يقوم حول نموذج محدد يحمله الفرد نحو الوظيفة أو الدور الذي من المفروض أن يقوم به فرد أو تنظيم معين، وفي الغالب كذلك تكون هذه الصورة مغايرة للواقع ولكن بدرجة قد لا تتجاوز الفارق الكبير الذي عبر عنه المبحوثين، وهذا له دلالة تعبر عن مدى بعد طرق التفكير والتأويل لعملية الدور بين القائم بها وبين والمستهدف منها.

جدول رقم(18): تقييم واقع دور التنظيمات الطلابية مقارنة بالتصور السابق.

التقييم	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
أفضل مما كنت أتوقعه	05	%03.33
مثلما كنت أتوقعه	38	%25.33
أسوأ مما كنت أتوقعه	107	%71.33
المجموع	**150**	**100**

يرى أغلب المبحوثين71.33% أنهم وجدوا الدور الذي تقوم به التنظيمات الطلابية أسوأ مما كانوا يتوقعونه، و 25.33% يرون أنهم وجدوا واقع الدور الممارس مثلما كانوا يتوقعونه في حين نجد أن 03.00% فقط من المبحوثين وجدوه أفضل مما كانوا يتوقعونه.

إن الصورة السلبية التي يتبناها المبحوثين تدل على وجود صور بديلة من التفكير لطبيعة الدور الذي يجب القيام به، وبالتالي فإن موقف المبحوثين هو موقف رفضي لواقع نشاط التنظيمات الطلابية.إن أوجه النشاط البديلة التي

تعكس النموذج المفروض أن تقوم به التنظيمات تعني أن ممارستها تتم بطريقة خاطئة وفي الغالب تعني غيابها. فما هي إذا أوجه النشاط التي من المفروض أن تكون أو تمارس لتعطي الصورة الصحيحة والنموذج الحقيقي للدور المثالي من أجل تحسين الخدمات الجامعية ؟

جدول رقم(19): العلاقة بين الانتماء الجغرافي و تقييم الدور مقارنة بالتصور السابق

تقييم الدور / الانتماء الجغرافي	أفضل مما كنت أتوقع	تماما مثلما كنت أتوقع	أسوأ مما كنت أتوقع	المجموع
ريفيون	%06.35 04	%23.81 15	%69.84 44	**%100 63**
حضريون	%01.15 01	% 26.44 23	%72.41 63	**%100 87**
المجموع	**%03.33 05**	**38 %25.33**	**107 %71.33**	**150 %100**

في فئة التقييم الايجابي أو(الأفضل مما كان يتوقعه الطلبة) نجد أن هناك فروقا طفيفة بين الريفيين والحضريين 06.35% مقابل 01.15%، وقد يعود هذا الاختلاف إلى أن الطلبة الحضريين هم الأقرب إلى الحياة الجامعية باعتبار مكان تواجدها أولا وبالتالي فإن احتمال الحصول على معلومات يكون كبيرا، وهذا عكس الريفيين. وتقل هذه النسبة في الفئة الأشد سلبية 69.84% مقابل72.41%.

إن رتابة إيقاع الحياة النفسية و الاجتماعية في المناطق الريفية تضفي على فرصة التعرف بالتنظيمات الطلابية أهمية لدى الريفيين تفوق بكثير الأهمية التي تكتسبها لدى الحضريين، هذه القيمة تؤثر على صورة هذه التنظيمات، حينما تصبح هذه التنظيمات تمثل هيئات حماية للطلبة الريفيين الذين يجدون فوق كل الحياة الجامعية الجديدة منظمات تمثلهم.

وعموما فإن التقييم الذي يقدمه الطلبة كلية ريفيين أو حضريين يتمركز في محور التقييم السلبي، فمبررات الإحباط التي نشأت من جراء التدهور الكبير للخدمات الجامعية من جهة والنشاط السلبي للتنظيمات الطلابية من جهة أخرى، تتناقض تماما مع الصورة السابقة التي كان يحملها الطلبة عن الحياة الجامعية المثالية التي تتمثل في شروط الحياة الكريمة ومستوى الوعي العالي وتنظيمات طلابية لا تسهر إلا على خدمة الطالب.

جدول رقم (20): النموذج البديل للدور

النموذج البديل	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
الرقابة	16	%18.82
الوحدة والتعاون	09	%10.59
الابتعاد عن السياسة	05	%05.88
الوساطة	05	%05.88
عدم التمييز	02	%02.35
التعريف بالحقوق	13	%15.29
حماية الطالب	07	%08.24
التقرب	02	%02.35
المطالبة والدفاع	17	%20.00
التمثيل والمشاركة	09	%10.59
المجموع	**85**	**% 100**

تعبر مجموعة الأفكار هذه التي يطرحها المبحوثين عن النموذج البديل للدور الممارس، وكما سبق الذكر فإنها تعبر عن الجوانب التي من المفروض أن تكون في الدور والتي هي غائبة، أو عن محاولة تدعيم الجوانب الموجودة وتتمثل حسب الأولوية في:

- يعتقد المبحوثين 20.00% أن فكرة المطالبة والدفاع هي المحور الذي يجب أن يتمركز حوله دور التنظيمات الطلابية، وهنا يجب الإشارة إلى نقطتين:

أولا: أن التنظيمات الطلابية هي تنظيمات مطلبية أولا وقبل كل شيء وبالتالي يكون هنا الفعل المطلبي موجود واقعيا وممارسا، ومن ثم فالصورة المقصود بها هنا في تقديرنا هو تعديل التنظيمات الطلابية لممارستها المطلبية.

ثانيا: في الجانب الآخر والمتعلق بالدفاع فهذا النشاط وبوجود الممارسة المطلبية تكون ممارسته فقط أثناء تعدي طرف معين على حقوق الطلبة، ذلك أن موقع المدافع يكون وهو في حالة الثبات ومن أجل الحفاظ على الحقوق المكفولة قانونيا، في حين أن الممارسة المطلبية تعني عملية التحرك نحو الحصول على مكاسب جديدة.

- تعبر نسبة 18.82% من المبحوثين على أن الرقابة هي وجه من أوجه النشاط الذي يجب أن يتميز به الدور، لكن الرقابة بمعناها الواسع وشروط ممارستها تبقى صعبة الممارسة بالنظر إلى ما تتمتع به التنظيمات من حقوق وواجبات اتجاه الإدارة.

- 15.29% من المبحوثين يرون أن التنظيمات الطلابية يجب أن تركز في نشاطها على تعريف الطلبة بحقوقهم، وهذا تعبير ضمني على أن الطلبة سواء تعلق الأمر

بعينة المبحوثين أو بغيرهم يدركون أنهم يجهلون حقوقهم وبالتالي فإن معرفتها يسهل عملية الحفاظ عليها، كما أن هذا الطرح يقودنا إلى استنتاج نتيجة مهمة وهي أن التنظيمات الطلابية أحد المصادر الأساسية لنشر الأفكار*

- 10.59% من المبحوثين يعتقدون أن التنظيمات الطلابية يجب أن تعيد استراتيجيتها في عملية ممارسة التمثيل والمشاركة، وهذا التفسير ينطلق من منطق أن هذا الامتياز مكفولا لهم قانونيا، وهم فعلا يمثلون الطلبة لدى الإدارة وبالتالي فإن البعد من طرح مسألة التمثيل والمشاركة من قبل المبحوثين ما هو إلا صورة تعكس الاعتقاد السلبي والرفضي لطرق ممارستهما والمكاسب الضعيفة التي حققتها هذه التنظيمات من خلال ممارستها المغلوطة للتمثيل والمشاركة التي قد يكون من ورائها تحقيق رغبات ومصالح خاصة لا غير.

- وبنفس النسبة 10.59% يعتقد المبحوثين أنه على التنظيمات الطلابية أن تتوحد وتتعاون، وهذا البديل لا يحمل أي ميزة من ميزات الدور، بل هو طرح استراتيجي فقط لنجاح الدور.

- 08.24% من المبحوثين يرون أن دور التنظيمات الطلابية يكمن في حماية الطلبة، والتحليل الذي يمكن أن يطرح في هذا الجانب له دلالة واقعية، وهي شعور الطلبة بغياب الأمن أو تعرضهم للخطر سواء تعلق الأمر بحماية حقوقهم أو حمايتهم من أي نوع آخر من الضرر الذي قد يتعرضون له.

- 05.88% من المبحوثين يعتقدون أن على التنظيمات الطلابية يجب عليها أن تتخلى عن ممارسة العمل السياسي، وهذا الطرح في الحقيقة لا يتضمن أي ميزة قد يتميز بها الدور كذلك، و التفسير الذي يمكن أن نقدمه هنا أن دور العمل السياسي الذي تؤديه التنظيمات الطلابية قد قلل من توجيه نشاطها نحو القضايا المفروض أنها الأكثر ارتباطا بنشاطها كتنظيمات طلابية.

- وبنفس النسبة 05.88% يطرح المبحوثين جانبا مهما قد يؤدي إلى نجاح الدور وهو الوساطة، والتي تعني في معناه العام أن تشغل التنظيمات الطلابية وضعا أو مكانا وسطا بين الطلبة والإدارة قصد تسوية مشاكلهم.

- 02.35% من المبحوثين يرون أن التنظيمات الطلابية يجب أن تتخلى عن التمييز بين الطلبة في التعامل معهم، وهذه تبدو مسألة تنقص من قدرة التنظيمات على اكتساب وضم طلبة جدد تحت لوائها.

* نفس النتيجة توصلت إليها الدراسة السابقة الثانية الموظفة في بحثنا هذا وقد عبر عنها الباحث بمفهوم المنتج(التنظيمات الطلابية)الرئيسي للوعي

- 03.35% من الطلبة يرون أن الدور الذي يجب أن تمارسه التنظيمات الطلابية يتمثل في عملية التقرب وهو جانب هام فيما إذا سلمنا أن هذه التنظيمات تضع نفسها موضع الممثل الأساسي للطلبة، وبالتالي فإن الابتعاد عنهم يقلص من درجة الإلمام باهتماماتهم، مشاكلهم وحاجاتهم غير المشبعة، ومنه فإن أي نشاط يكون في غير اتجاهه السليم.

خلاصة:

على الرغم من النية الحسنة التي تميز التنظيمات الطلابية كما يعتقد الطلبة غير المنخرطين، وعلى الرغم من مساهمتها في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية وكذا ضرورة وجودها، إلا أن التنظيمات الطلابية لا تحظى بتأييد من طرف المجتمع المستهدف (الطلبة غير المنخرطين)، وهذا ما يدل عليه عدم رضاهم عن دورها وعن المكاسب التي حققتها، فهي تسعى جاهدة لخدمة أغراض أفرادها الشخصية، ضف إلى هذا كله أن التوقعات السلفية التي يحملها الطلبة غير المنخرطين لا تتطابق تماما مع الواقع الموجود ويمكن أن نلمس هذا من خلال اعتقادهم بأن الواقع الذي صادفوه أسوأ مما كانوا يتوقعونه.

إن عدم الرضا عن دور التنظيمات الطلابية له أكثر من دلالة سوسيولوجية ، ترتبط أساسا بعدم التأييد كما سبق الذكر وبالتالي عدم الولاء لها والارتباط بها مما يجعل هذه التنظيمات في موقع هش لافتقادها قاعدة تتبعها وتقف معها في المواقف الصعبة.

الفصـــــــل الخامس

العوامل المؤثرة في التقليل من دور التنظيمات الطلابية

تمهيد

أولا. ---------- عناصـــــر الهويـــة الجماعيـــة

1. ---------- الوعي الجماعي المشترك لواقع الخدمـــات

2. ---------- الارتبـــــــاط والـــــولاء للتنظيـــــم

3. ---------- إدراك أعضاء التنظيمات الطلابية لدورهم

ثانيا. ---------- العوامل المقللة من نجـــاح دور التنظيمات

1. ---------- تأثير أزمـــة قطـــاع الخدمـــات الجامعية

2. ---------- المشاركة المحدودة في اتخـــــاذ القـــــرار

3. ---------- التعدد التنظيمي وتأثير عـــامل الصـــراع

الاستنتاج العام للبحث

الخاتمة

صعوبات البحث

قائمة المراجع

الملاحق

تمهيد

إن إختبار صحة الفرضيات الجزئية ومنه الفرضية العامة هو الهدف الذي يسعى إليه هذا الجزء من البحث، بل إن هذا يعتبر إلتزاما منهجيا تمليه الضرورة العلمية، لكن في المقابل وبما أن البحث بصفة عامة أو بشمولية لايمكن أن يتوقف عند حد معين، فقد سعينا إلى إعطاء هذا الجزء كذلك نوع من المرونة حتى نتمكن من إظهار عناصر جديدة وهذا ما يمكن ملاحظته اثناء الاطلاع على هذا الفصل.

إن الوصول إلى النتيجة المنتظرة والمتعلقة بالدور الايجابي أو السلبي أو مساهمة أو عدم مساهمة التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية لن يتأت من دراسة طبيعة الدور أو النشاط الظاهر للتنظيمات الطلابية ، بل سنحاول الوصول إلى هذه النتيجة من خلال البحث في العناصر المكونة للدور كنسق له مدخلات ومخرجات و قد سمينا هذه العناصر بالعوامل وهي تشكل في مجملها الفرضيات الجزئية للبحث.

وقد سعينا في هذا الصدد إلى التركيز خاصة على المقارنة سيما بين أراء المنخرطين وغير المنخرطين مركزين على ظهور ها خاصة في المحاور المتعلقة باختبار درجة تأثير العوامل المقللة من نشاط التنظيمات الطلابية، لذا فالقارئ سوف يلاحظ أنه تم التركيز كثيرا على اختبار أفراد التنظيمات الطلابية وهذه ضرورة تمليها الدراسة وظهور وغياب الأفراد غير المنخرطين من محور لآخر بحسب الضرورة.

جدول رقم (21): توزيع أفراد التنظيمات الطلابية حسب الجنس،الأقدمية والوظيفة

الجنس	الأقدمية	الوظيفة				
		رؤساء تنظيمات	رؤساء فروع	أعضاء ولائيين	أعضاء فروع	**المجموع**
ذكور	1 سنة					
	2-3 سنوات		02	01	19	22
	4 فأكثر	03	01	02	01	07
المجموع 1		**03**	**03**	**03**	**20**	**29**
إناث	1 سنة				01	01
	2-3 سنوات		01		11	12
	4 فأكثر		02		07	09
المجموع 2			**03**		**19**	**22**
المجموع الكلي		**03**	**06**	**03**	**39**	**51**

أهم الملاحظات التي يمكن التنويه بها في توزيع أفراد العينة على متغير الجنس، الأقدمية والوظيفة داخل التنظيم هي :

- أن الأغلبية الساحقة من أفراد التنظيمات لهم أقدمية داخل التنظيم وبالتالي يمتلكون خبرة في معرفة نشاط التنظيمات الطلابية.وتتركز فئة الخبرة مابين سنتين إلى ثلاث سنوات.

- أن الذكور فقط يشغلون المراكز القيادية العليا داخل التنظيم حيث نجد هم كرؤساء تنظيمات وأعضاء ولائيين مكلفون بالشؤون الاجتماعية، في حين أن وجود الإناث كرئيسات لفروع الاقامات الجامعية تمليه فقط الضرورة لذلك.

أولا_ عناصر الهوية:

1/ الوعي الجماعي المشترك لواقع الخدمات

جدول رقم (22): مقارنة احتياجات الطلبة بالإقامة الجامعية بين المنخرطين وغير المنخرطين

الانخراط / الاحتياجات	غير المنخرطين			المنخرطين		
	التكرارات	%	الترتيب	التكرارت	%	الترتيب
رفح المنح	320	%35.52	**01**	98	%30.25	**02**
تزويد المكتبة بالمراجع	173	%19.20	**03**	09	%2.78	**06**
تحسين الإيواء والإطعام	253	%28.08	**02**	132	%40.74	**01**
علاقة أكثر مع الإدارة	24	%02.66	**06**	0	%00	/
علاقة أكثر بين الطلبة	11	%01.22	**07**	0	%00	/
وجود تنظيمات طلابية	04	%00.44	**08**	23	%7.10	**05**
تجهيزات رياضية وترفيهية	52	%05.77	**05**	27	%8.33	**04**
النقل	64	%07.10	**04**	35	%10.80	**03**
المجموع	901	%100		324	%100	

في محاولة للتعرف على مدى تطابق الصورة التي يحملها الطلبة غير المنخرطين وطلبة التنظيمات الطلابية حول الاحتياجات حسب الضرورة والأولوية للطلبة يمكن أن نقرأ المعطيات التالية:

- يعبر الطلبة على أن احتياجهم الأول يتمثل في رفع المنح في حين تعتقد التنظيمات أن الطلبة بحاجة أولا إلى تحسين ظروف الإيواء والإطعام.

- يعبر الطلبة على أن احتياجهم الثاني يتمثل في تحسين ظروف الإيواء والإطعام في حين تعتقد التنظيمات أن الطلبة بحاجة إلى رفع المنح.

- أما المطلب الثالث فهو يتمثل في تزويد المكتبة بالمراجع في حين يتمثل في مطلب النقل لدى التنظيمات الطلابيةّ، الذي جاء كخيار رابع لدى الطلبة.

أما فيما يخص التنظيمات الطلابية كاحتياج وضرورة فقد جاءت في المرتبة الأخيرة لدى الطلبة* والخامسة لدى التنظيمات، كما يمكن أن نلاحظ أن التنظيمات الطلابية قد نفت محورين تماما بحيث تنعدم فيهما القيمة والمتعلقان بحاجة الطلبة إلى علاقة أكثر مع الإدارة وعلاقة أكثر مع بعضهم البعض.

- وإن كنا قد طلبنا من كلا الفئتين ترتيب 03 احتياجات فقط فيمكن القول بأنهم يحملون صورة غير متطابقة لواقعهم بالنظر إلى اختلاف ترتيب الخدمات حسب الضرورة.

جدول رقم (23): توزيع أفراد العينة حسب الانخراط والأقدمية في تقييم حالة الخدمات الجامعية

تقييم الخدمات / الانخراط والاقدمية		متوسطة		سيئة		المجموع	
منخرطين	01 سنة	01	%100	00		01	%100
	02 إلى 03 سنوات	14	% 40.00	21	%60.00	35	%100
	04 سنوات فأكثر	02	%13.33	13	%86.67	15	%100
المجموع 1		**17**	**%33.33**	**34**	**%66.67**	**51**	**%100**
غير منخرطين	01 سنة	15	%37.50	25	%62.50	40	%100
	02 إلى 03 سنوات	25	%47.17	28	%52.83	53	%100
	04 سنوات فأكثر	16	%28.07	41	%71.93	57	%100
المجموع 2		**56**	**%37.33**	**94**	**%62.67**	**150**	**%100**
المجمـــوع		**73**	**% 36.32**	**128**	**%63.68**	**201**	**%100**

نحاول من خلال هذا الجدول إجراء مقارنة بين الصورة التي يحملها الطلبة المنخرطين في تنظيمات طلابية بالطلبة غير المنخرطين، فيما إذا كانوا يحملون نفس التمثلات المرتبطة بواقع الخدمات الجامعية من حيث درجة الجودة، لتشكل لنا الصورة الموحدة

* تم اقتباس هذا التساؤل من دراسة بعنوان، مشكلات الشاب الجامعي وتحديات التنمية، (بحث نظري)، للدكتور محمد مصطفى سعد، مع بعض التعديل، وقد جاء ترتيب الحاجة إلى وجود مجالس طلابية منتخبة كما عبر عنها في بحثه في المرتبة الرابعة، وفي المرتبة الأخيرة في بحثنا كما رأينا.

لكل منهما فيما نطلق عليه الوعي الجماعي، ومن خلال القراءة المباشرة للجدول يمكن لنا استخلاص الملاحظات التالية:

- تنعدم العلاقة تماما بين متغير الانتماء والأقدمية في التقييم الايجابي للخدمات الجامعية (فئة جيدة) بانعدام النسبة المؤوية الدالة على ذلك.

- تتفاوت استجابات المبحوثين حسب الانتماء والأقدمية في الفئة الثانية المتعلقة بالتقييم المتوسط لجودة الخدمات، وقد أدى توزيع العيينة بشكل متفاوت إلى نشوء فروق واضحة (كما هو الحال في متغير الأقدمية حيث نلاحظ الفرق الكبير في عدد التكرارات عند مؤشر سنة واحدة).

- 40.00 % من المنخرطين عند مؤشر الخبرة من سنتان إلى ثلاث سنوات مقابل 47.17% من غير المنخرطين يعتقدون أن الخدمات الجامعية ذات جودة متوسطة، وهو فارق إحصائي ليس بالكبير، في حين نجد أن نسبة المنخرطين عند مؤشر الخبرة من أربع سنوات فأكثر 13.33% في حين يصل إلى 28.07% عند غير المنخرطين وهذا الفارق يكاد يصل إلى الضعف.

- تتركز أغلب إجابات المبحوثين في فئة التقييم السلبي لجودة الخدمات الجامعية (سيئة)، مع وجود فروق في مؤشر سنة واحدة الذي تنعدم فيه النسبة لدى المنخرطين وتصل إلى 62.50% عند غير المنخرطين، وفيما تبلغ نسبة غير المنخرطين في مؤشر من سنتان إلى ثلاث سنوات 60.00% تصل إلى 52.83% عند غير المنخرطين. أما في المؤشر الأخير المتعلق بالأقدمية أربع سنوات فأكثر 86.67% من الطلبة المنخرطين يعتقدون أن الخدمات سيئة مقابل 71.93% من غير المنخرطين يحملون نفس الاعتقاد.

- أهم نتيجة يمكن استخلاصها من المعطيات السابقة وهي أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين الانتماء من عدمه في تقييم جودة الخدمات الجامعية، في حين توجد علاقة ارتباطية بين الأقدمية ودرجة تقييمها وبعبارة أخرى أنه كلما زادت الخبرة زاد ا درجة التقييم السلبي لواقع الخدمات، ويعود هذا إلى عامل بسيط تم التطرق إليه سابقا وهو تدهور وضعية الخدمات الجامعية من سنة إلى أخرى بسبب الإقبال الكبير للطلبة وضعف هياكل الاستقبال. وعليه يمكن القول أن الطلبة يحملون وعيا جماعيا مشتركا لواقع الخدمات الجامعية من حيث جودتها.

2/ الارتباط والولاء للتنظيم

جدول رقم (24): أسباب الانخراط في التنظيمات الطلابية

أسباب الانخراط	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
تحقيق رغبة شخصية	09	%12.68
حرية التعبير في إطاره	15	%21.13
تأثرا بزملائك	10	%14.08
للقضاء على وقت الفراغ	08	%11.27
الاهتمام بمشاكل الطلبة	29	%40.85
المجموع	**71**	**%100**

تتعدد مبررات الانتماء أو الانخراط إلى التنظيمات الطلابية بالنظر إلى تجاوز عدد هذه التكرارات عدد أفراد العيينة، وفيما تصل نسبة الذين يعتقدون أنهم انخرطوا في التنظيمات من اجل الاهتمام بمشاكل الطلبة 40.85% وهي نسبة عالية مقارنة بباقي النسب، تصل نسبة الذين انخرطوا من اجل حرية التعبير في إطار التنظيمات إلى 21.13%. ونجد أن 14.08% قد انخرطوا في التنظيمات تأثرا بزملائهم فقط، فيما لا تتفاوت كثيرا نسبة الذين انخرطوا بهدف تحقيق رغبة شخصية مع الذين انخرطوا بمبرر القضاء على وقت الفراغ وهي على التوالي: 16.68% و 11.27%. وهما مبرران يقلصان بشكل أو بآخر من درجة الولاء للتنظيم ويعبران عن فقدان الشعور بالانتماء إلى الجماعة والحاجة إلى الآخرين، وهما عنصران هامان في الهوية الجماعية.

جدول رقم (25): علاقة الجنس بمبررات الانخراط

مبررات الانخراط / الجنس	تحقيق رغبة شخصية	حرية التعبير في إطاره	تأثرا بزملائك	للقضاء على وقت الفراغ	الاهتمام بمشاكل الطلبة	المجموع
ذكور	06 %13.64	11 %25.00	06 %13.64	03 %06.82	18 %40.91	**44** **%100**
إناث	03 %11.11	04 %14.81	04 %14.81	05 %18.52	11 %40.74	**27** **%100**
المجموع	**09** **%12.68**	**15** **%21.13**	**10** **%14.08**	**08** **%11.27**	**29** **%40.85**	**71** **%100**

تتجلى الفروقات بين الذكور والإناث في تبرير دوافع الانخراط أو الانتماء إلى التنظيمات في فئتين فقط، وهما الفئة الثانية المتعلقة بحرية التعبير ففيما تصل نسبة

الذكور إلى 25.00% لا تتجاوز نسبة الإناث 14.81%، والفئة الرابعة وهي مبرر القضاء على وقت الفراغ حيث أن نسبة الذكور لا تتجاوز 06.82% فيما تصل نسبة الإناث إلى 18.52%. أما باقي الفئات فتوجد بها فروق جد بسيطة باستثناء الفئة الأخيرة أين تتركز اغلب إجابات المبحوثين وهي الاهتمام بمشاكل الطلبة فتكاد تكون النسبة متطابقة 40.91% للذكور مقابل 40.74% للإناث.

إذا لم يكن هناك ارتباط بين متغير الجنس وأسباب الانتماء فهذا يعود إلى أن كلا من الذكور والإناث والذين لهم رغبة في الانخراط هم طلبة بالدرجة الأولى يعانون من الظروف المعيشية السيئة بالاقامات.

جدول رقم (26): علاقة الوظيفة بمبررات الانخراط

مبررات الانخراط / الوظيفة	تحقيق رغبة شخصية	حرية التعبير في إطاره	تأثرا بزملائك	للقضاء على وقت الفراغ	الاهتمام بمشاكل الطلبة	**المجموع**
أعضاء قياديين	02 %10.00	06 %30.00	01 %05.00	01 %05.00	10 %50.00	**20 %100**
أعضاء مكاتب	07 %13.73	09 %17.65	09 %17.65	07 %13.73	19 %37.25	**51 %100**
المجموع	**09 %12.68**	**15 %21.13**	**10 %14.08**	**08 11.27**	**29 %40.85**	**71 %100**

تتمركز أغلب أراء المبحوثين في الفئة الأخيرة والتي تمثل مبرر الاهتمام بمشاكل الطلبة ويبدو أن الأعضاء القياديين يحملون فكر الاهتمام بمشاكل الطلبة أكثر من أعضاء المكاتب (50.00% مقابل 37.25%) أما بالنسبة لباقي الفئات فقد جاءت معطياتها على الشكل التالي:

بالنسبة للفئة الأولى 10.00% للقياديين مقابل 13.73% لأعضاء المكاتب.

بالنسبة للفئة الثانية 30.00% للقياديين مقابل 17.65% لأعضاء المكاتب.

بالنسبة للفئة الثالثة 05.00% فقط للقياديين مقابل 17.65% لأعضاء المكاتب.

بالنسبة للفئة الرابعة 05.00% للقياديين مقابل 13.67 .% لأعضاء المكاتب.

يبدو أن الأعضاء القياديين يمتلكون مبررات أكثر إقناعا مقارنة بأعضاء المكاتب، وإن لم نعط قيم نظرية لكل فئة تعكس وزنها أثناء القياس فمن الطبيعي كذلك كما هو بارز في الجدول أن مبرر الانخراط المتمثل في تحقيق رغبة شخصية والذي ترتفع نسبته عند أعضاء المكاتب مقارنة بالقياديين لا يملك نفس قيمة مبرر حرية التعبير الذي ترتفع نسبته عند القياديين وتنخفض عند أعضاء المكاتب. ونفس الشيء بالنسبة لمبرر

الانخراط لقضاء وقت الفراغ حيث نجد أن نسبته تنخفض عند القياديين وترتفع عند أعضاء المكاتب.

الاستعداد للقيام بأي نشاط من طرف أفراد التنظيمات

كل المبحوثين وباعتبارهم أعضاء تنظيمات طلابية مستعدون لأداء أي عمل – في الإطار القانوني طبعا- يطلب منهم من طرف قياداتهم، وهذا مؤشر أولي يدل على مدى الولاء ودرجة الارتباط بالتنظيم، ولكن السؤال المطروح هل أنه وفي ظروف معينة يكون هؤلاء على استعداد لأداء أي عمل يطلب منهم؟

جدول رقم (27): الاستعداد للقيام بأي نشاط مقابل التضحية بالمستقبل

التضحية بالمستقبل	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
نعم	24	%47.06
لا	27	%52.94
المجموع	**51**	**%100**

تتغير أراء المبحوثين هنا إلى الأكثر من النصف فقد أصبحت الأغلبية منهم وإن كان الفارق بسيطا 52.94%، يرفضون أداء عمل معين يطلب منهم من طرف تنظيماتهم بحيث يؤثر بشكل سلبي على مستقبلهم، وفي مقابل ذلك نجد أن نسبة 47.06% يقبلون القيام به مهما كانت درجة تأثيره السلبي.

على أساس ما سبق يمكن القول أن ولاء الطلبة الأعضاء لتنظيماتهم هو ولاء ضعيف حتى وإن كانت النسب متقاربة نوعا ما، ولكن يكاد يكون نصف الأعضاء غير مستعدين للتضحية من اجل التنظيم والطلبة، ومتغير الولاء أو الارتباط بالتنظيم بهذا الشكل مؤشر واضح على أنه عامل أولي، مهم وحاسم يساهم في التقليل من نجاح التنظيمات الطلابية في دورها في تحسين الخدمات الاجتماعية خاصة.

جدول رقم (28):علاقة الجنس والأقدمية للتضحية بالمستقبل في سبيل التنظيم

التضحية بالمستقبل / الجنس / الأقدمية		نعم		لا		المجموع	
ذكور	01 سنة	00				00	
	02 إلى 03 سنوات	12	%54.55	10	%45.45	22	%100
	04 سنوات فأكثر	03	%42.86	04	%57.14	07	%100
المجموع 1		**15**	**%51.72**	**14**	**%48.28**	**29**	**%100**
إناث	01 سنة	01	%100	00		01	%100
	02 إلى 03 سنوات	06	%46.15	07	%53.85	13	%100
	04 سنوات فأكثر	02	%25.00	06	%75.00	08	%100
المجموع 2		**09**	**%40.91**	**13**	**%59.09**	**22**	**%100**
المجموع		**24**	**%47.06**	**27**	**%52.94**	**51**	**%100**

هناك علاقة بين متغير الجنس والولاء أو الاستعداد للتضحية بالمستقبل من اجل التنظيم والطلبة، ويبدو من القراءة المباشرة للجدول أن الذكور أكثر ولاء للتنظيمات من الإناث.

أما متغير الأقدمية أو الخبرة فهو يظهر أكثر تأثيرا عند الإناث، أي انه كلما زادت الأقدمية زاد رفض التضحية من اجل التنظيم والطلبة، وبعبارة أخرى قلة الولاء بالتنظيم، فعند الذكور تصل نسبة الرفض في فئة من سنتان إلى ثلاث سنوات إلى 45.45% مقابل 53.85% لدى الإناث، وتقدر بـ 57.14% لدى الذكور في فئة أربع سنوات فأكثر مقابل 75.00% لدى الإناث.

إن العمل ودرجة حيوية النشاط بالتنظيمات الطلابية يبدأ في التناقص عند الأعضاء عندما يشرفون على نهاية دراستهم بالجامعة، وبالتالي يبدؤون التفكير في مرحلة جديدة قادمة تتعلق بالاستعداد للمستقبل، ومن ثم فإن الجهد المضاعف والموجه إلى التنظيمات يصبح غير ضروري، ويزداد هذا الشعور حدة عند الإناث فوضع الأنثى غير الذكر، فليس لها الدافع الكافي لأن تضحي بمستقبلها من اجل التنظيمات الطلابية خاصة إذا كانت مقيمة بالاقامة الجامعية، فغالبا ما تكون الأسرة تنتظر عودتها بالحصول على الشهادة لا غير، نظرا للوضع الحساس للفتاة في المجتمع.

جدول رقم (29): علاقة الوظيفة والتضحية بالمستقبل في سبيل التنظيم

التضحية بالمستقبل / الوظيفة	نعم		لا		المجموع	
أعضاء قياديين	08	% 66.67	04	%33.33	12	%100
أعضاء مكاتب	16	% 41.03	23	%58.97	39	%100
المجموع	**24**	**%47.06**	**27**	**%52.94**	**51**	**%100**

66.67% من الأعضاء القياديين لهم الاستعداد للتضحية بمستقبلهم الخاص من أجل مصلحة التنظيم والطلبة، مقابل 41.03% من أعضاء المكاتب. وفيما لا تتجاوز نسبة القياديين الذين لهم مواقف رفضية اتجاه التضحية بالمستقبل تتجاوز 58.97% لدى أعضاء المكاتب.

3 / إدراك أعضاء التنظيمات الطلابية لدورهم

جدول رقم (30):إدراك التنظيمات الطلابية لطبيعة دورهم بالإقامة الجامعية

طبيعة الدور	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
دور سياسي	05	%08.93
الدفاع عن مصالح الطلبة	51	%91.07
المجموع	**56**	**%100**

91.07% من المبحوثين أعضاء التنظيمات الطلابية يقرون بأن نشاطهم يكمن بالدرجة الأولى في الدفاع عن مصالح الطلبة، مقابل 08.93% فقط منهم يقرون بممارسة الدور السياسي داخل الاقامات الجامعية.

التفسير الذي يقف وراء هذا الطرح من طرف أعضاء التنظيمات قد يكون وراء إدراك هؤلاء إلى عدم أحقيتهم ممارسة العمل السياسي الذي يمنعه القانون، الذي ينظم عمل هذه التنظيمات، أو إدراكهم لخطورة مجرد التصريح به، وفي مقابل ذلك فإن استجابات المبحوثين في اعتقادنا فيها الكثير من المبالغة بسبب أن تأسيسها جاء امتدادا لأحزاب سياسية معينة اثر الانفتاح على التعددية الحزبية في أواخر الثمانينات، ولقد أثبتت ملاحظاتنا الميدانية ذلك، فقد صادفت فترة توزيعنا لاستمارات البحث

هـــذا، فترة الحملة الانتخابية لتشريعيات البرلمان الأخيرة، ولأن الـــضرورة تملـــي الاتـــصال بأعضاء التنظيمات فقد تمت مقابلة البعض منهم بمقرات الأحزاب التي يحسبون عليها.

جدول رقم (31): العلاقة بين الجنس ودور التنظيمات الطلابية

طبيعة الدور / الجنس	دور سياسي	الدفاع عن الطلبة	المجموع
ذكور	05 % 14.71	29 %85.29	**34 %100**
إناث	00 %00.00	22 %100	**22 %100**
المجموع	**05 %08.93**	**51 %91.07**	**56 %100**

توجـــد فـــروق ذات دلالـــة إحـــصائية بـــين الـــذكور و الإنـــاث بالنـــسبة لتحديـــد دور التنظيمات الطلابية بالإقامة الجامعية.

فبينما تصل نسبة الذكور الـــذين يحملـــون تمـــثلات مرتبطـــة بالـــدور الـــسياسي إلى14.71% فإن نسبة الإناث تنعـــدم تمامـــا ، و بينمـــا تـــصل نـــسبة الـــذكور الـــذين يحملون تمثلات مرتبطة بدور الدفاع عـــن الطلبـــة 85.29% فـــإن نـــسبة الإنـــاث تـــصل إلى القيمة الكاملة 100%؛ و معـــنى هـــذا أن تمـــثلات الإنـــاث أكثـــر ارتباطـــا بالـــدور الدفاعي؛ وقد يعني هذا أن الإناث أشد ارتباطـــا بالقـــضايا المتعلقـــة بالطلبـــة في حـــين أن الذكور لهم هامش تلبية بعض الحاجات المرتبطة بالتحرر وتنويع النشاط.

جدول رقم (33): العلاقة بين الوظيفة ودور التنظيمات الطلابية

طبيعة الدور / الوظيفة	دور سياسي	الدفاع عن الطلبة	المجموع
أعضاء قياديين	04 % 25.00	12 %75.00	**16 %100**
أعضاء مكاتب	01 %02.50	39 %97.50	**40 %100**
المجموع	**05 %08.93**	**51 %91.07**	**56 %100**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بـــين الأعـــضاء القيـــاديين والأعـــضاء العـــاديين بالنـــسبة لتحديد دور التنظيمات الطلابية بالإقامة الجامعية.

فبينما تصل نسبة الأعـــضاء القيـــاديين الـــذين يحملـــون تمـــثلات مرتبطـــة بالـــدور السياسي إلى25.00% فإن نـــسبة أعـــضاء المكاتـــب لا تتجـــاوز 02.50 %، و بينمـــا تصل نسبة الأعضاء القياديين الذين يحملون تمثلات مرتبطـــة بـــدور الـــدفاع عـــن الطلبـــة إلى 75.00% فـــإن نـــسبة أعـــضاء المكاتـــب تـــصل إلى 97.50%؛ و معـــنى هـــذا أن

تمثلات أعضاء المكاتب أكثر ارتباطا بالدور الدفاعي، إن كان الاتجاه العام لكلا الأعضاء يتمحور حول متغير دور الدفاع عن الطلبة، إلا أن الأعضاء القياديين لا ينفون ممارسة التنظيمات للنشاط السياسي وقد يعود هذا الإقرار بأن النشاط السياسي ميزة تعرف بها التنظيمات الطلابية.

جدول رقم (33): نشاطات التنظيمات الطلابية الهادفة لتحسين الخدمات الجامعية

أهم نشاطات التنظيمات	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
تقديم مطالب	49	%31.21
القيام باحتجاجات	40	%25.48
الإضراب	34	%21.66
التفاوض والحوار	03	%01.91
تحسيس المسؤولين	05	%03.18
بيانات استنكارية	26	%16.56
المجموع	**157**	**%100**

من خلال وجود حالة التدهور للخدمات الجامعية تقوم التنظيمات الطلابية بدور من اجل تحسنها تعكسه مجموعة من أوجه النشاط، متمثلة في تقديم المطالب وبنسبة 31.21% والنشاط الاحتجاجي بنسبة 25.48%، الإضراب 21.66%، البيانات الاستنكارية 16.56%. أما نشاط التحسيس والحوار فتبدو الأنشطة الأقل ممارسة. وببروز الطابع المطلب كنشاط أولي كون التنظيمات الطلابية في تحركها اقرب إلى الممارسة العقلانية، لكن يجب أن ننوه هنا أن النشاط الاحتجاجي والإضراب غالبا فعلا هما البديلان واهم ميزة تميزهما طريقتهما الفجائية التي تربك الوضع داخل الاقامات.

ممارسة التنظيمات الطلابية للنشاط النقابي

تنحصر استجابات المبحوثين في أنهم يعتقدون جميعا بأن دورهم ينحصر في ممارسة العمل النقابي وبالنسبة المئوية الكاملة 100%، فالنشاطات التي تقوم بها التنظيمات الطلابية والتي يظهرها الجدول السابق، ما هي إلا الصورة الكاملة للعمل النقابي، الذي قد يمثل شتى أوجه النشاط المعروفة في مثل هذا المجال كالعمل المطلبي، الاحتجاج، الإضراب، الاعتصام، وغيرها.

جدول رقم (34): الحق في ممارسة العمل النقابي

حق الممارسة	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
نعم	47	%92.16
لا	04	%7.84
المجموع	**51**	**%100**

الأغلبية الساحقة من المبحوثين 92.16% ترى أن لها الحق في ممارسة العمل النقابي مقابل 07.84% فقط ترى عكس ذلك، فما الذي يجعل أفراد التنظيمات الطلابية يتمسكون بهذا الاعتقاد ؟ إذا كان القانون 90-31 الذي ينظم عمل الجمعيات بطبيعة الحال التي تصنف في إطارها التنظيمات الطلابية مصدرا أساسيا يبرر اعتقاد المبحوثين بعدم ممارسة العمل النقابي دون الأحقية في ذلك، فإن الذي يبرر رأي الأغلبية هو اتخاذها من القوانين الأساسية المصادق عليها لدى الجهات الرسمية ذريعة لذلك، إذ غالبا ما توظف التنظيمات في عناوين الأهداف للقوانين الأساسية عبارات الدفاع عن مصالح الطلبة أو ما شبهها.

وبين التحليلين السابقين يمكن كذلك تقديم تفسير أخر أقرب للتحليل السوسيولوجي، فالحركة الطلابية الجزائرية في عموم نشاطها منذ نشأتها كان العمل النقابي هو المسيطر على دورها وعليه فإن ممارسة هذا النوع من النشاط نتاج للتراكم التاريخي ويصبح الحق في ممارسته مبررا بتفسيرات تاريخية.

جدول رقم (35): العلاقة بين الوظيفة وحق ممارسة العمل النقابي

حق الممارسة / الوظيفة	نعم		لا		المجموع	
أعضاء قياديين	09	% 75.00	03	%25.00	**12**	**%100**
أعضاء المكاتب	38	%97.44	01	%02.56	**39**	**%100**
المجموع	**47**	**%92.61**	**04**	**%07.84**	**56**	**%100**

فيما تصل نسبة الأعضاء القياديين إلى 75.00 % الذين يعتقدون أن لهم الحق في ممارسة العمل النقابي تتجاوز نسبة أعضاء المكاتب ذلك حيث تصل إلى 97.44%، في حين أن نسبة الأعضاء القياديين تتجاوز بشكل ملحوظ نسبة أعضاء المكاتب في متغير امتلاك الحق في ممارسة العمل النقابي، وإن كان اعتقادنا قبل الحصول على هذه المعطيات

ينصب في خانة أن الأعضاء القياديين هم الأكثر ارتباطا في الإقرار بحق ممارسة العمل النقابي باعتبارهم الأوائل الذين يشاركون في إعداد القوانين الأساسية التي تحتوي على مواد معينة تخول لهم عملية الدفاع عن مصالح الطلبة وبالتالي ذريعة للإقرار بممارسة الحق النقابي، ولكن يبدو أن البعض من الأعضاء القياديين الذين لهم مواقف سلبية حيال الحق في ممارسة العمل النقابي قد اتخذوا من قانون الجمعيات الذي ينظمهم مرجعا لمواقفهم.

ثانيا_ العوامل المقللة من نجاح دور التنظيمات:

1/ _ تأثير أزمة قطاع الخدمات الجامعية

الفرضية الجزئية الأولى

تقلل حالة الانسداد لقطاع الخدمات الجامعية من نجاح نشاط التنظيمات الطلابية

1/ 1 – تحليل أسباب أزمة قطاع الخدمات ونتائجها

جدول رقم (36): طبيعة أزمة قطاع الخدمات بين نقص الهياكل وكثرة الإقبال في نظر التنظيمات

الرأي	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
نعم	50	%98.04
لا	01	%01.96
المجموع	**51**	**%100**

الأغلبية الساحقة من المبحوثين 98.04% تعتقد أن قطاع الخدمات الاجتماعية في الجزائر يعاني من أزمة نتيجة لنقص هياكل الاستقبال من جهة وكثرة الطلبة الوافدين على الاقامات من جهة أخرى، مقابل نسبة تكاد تكون منعدمة 01.96% لا تعتقد ذلك.

إنه الواقع الأكثر ظهورا وبروزا للطلبة من خلال معايشتهم لواقع الخدمات من تاريخ دخولهم الإقامة إلى غاية تخرجهم، وهذا خلال فترة يتوسط مداها الأربع سنوات يرى من خلالها طلبة التنظيمات بأكثر اهتمام من الطلبة غير المنخرطين تطور وتيرة الخدمات نحو التدهور نتيجة للإقبال المتزايد للطلبة الجدد.

وإن كان سوء التخطيط قد يبدو لنا هو العامل المهم في تشكيل منظومة أزمة الخدمات الجامعية، والطرح السابق هو احد افرزاتها، إلا أنه أصبح في حد ذاته يشكل أزمة بحكم أنه واقع يجب التعامل معه كما هو. في النهاية هي نتيجة لديمقراطية التعليم في جانبها السلبي.

جدول رقم (37): علاقة الانخراط بوجود الانسداد في التسيير كنتيجة للأزمة

الانسداد بسبب الازمة / الانخراط	نعم		لا		المجموع	
منخرطين	44	%86.27	07	%13.73	51	%100
غير مخرطين	91	%60.67	59	%39.33	150	%100
المجموع	**135**	**% 67.16**	**66**	**%32.84**	**201**	**%100**

الأغلبية الساحقة من المبحوثين يعتقدون أن أزمة قطاع الخدمات الجامعية قد سببت حالة انسداد سيما في التسيير67.16% مقابل 32.84% يعتقدون العكس، إلا أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين المنخرطين وغير المنخرطين ، ففي حين يعتقد 86.27% من المنخرطين أن الأزمة سببت حالة انسداد في التسيير نجد أن 60.67% فقط من غير المنخرطين يعتقدون ذلك، مقابل 13.73% و 39.33% من العيينة ككل يعتقدون أن الأزمة لم تسبب حالة انسداد.

ومما لاشك فيه أن معايشة التنظيمات لواقع الخدمات من سنة إلى أخرى بصفتهم طلبة، وبحكم أنهم أعضاء تنظيمات طلابية تدافع عن الطلبة وبالتالي فإن اهتماماتهم حول الخدمات الجامعية يكون اكبر مقاربة بزملائهم غير المنخرطين، من جهة ،ومن جهة أخرى فإن تبني هذه الصورة، يعود لكونهم يلاحظون بطريقة أكثر دقة وبإهتمام بالغ ظاهرة تزايد عدد الطلبة من سنة إلى أخرى في حين أن المرافق تبقى زيادتها قليلة مما يزيد من حالة الاكتظاظ التي هي الانعكاس الأول لهذا الانسداد.

1/ 2- تحليل تأثير حالة الانسداد على النشاط الطلابي:

جدول رقم (38): العلاقة بين الانخراط ودرجة تأثير حالة الانسداد على نشاط التنظيمات الطلابية

درجة التأثير / الانخراط	لم تقلل	قللت نوعا ما	قللت كثيرا	تكبح النشاط تماما	المجموع
منخرطين	05 %09.81	17 %33.33	19 %37.25	10 %19.61	**51** **%100**
غير منخرطين	13 %08.67	76 %50.67	37 %24.67	24 %16.00	**150** **%100**
المجموع	**18** **%08.96**	**93** **%46.27**	**56** **%27.86**	**34** **%16.92**	**201** **%100**

إن وجود حالة في الانسداد للخدمات الجامعية يعني وجود عائق يحول دون محاولة إيجاد حلول لبعض المشاكل خاصة الاجتماعية في مثل هذا الوضع، بالنسبة للتنظيمات الطلابية التي تقع في موضع حساس، بين مشاكل الطلبة ومعاناتهم وبين الوضعية التي تؤثر سلبا على نشاطهم .

وتتجه البيانات المتحصل عليها من المبحوثين عموما في اتجاه واحد متناقض بين المنخرطين وغير المنخرطين ففيما تصل إلى نسبة 09.81 % من المنخرطين الذين يعتقدون أن وضعية الخدمات المسدودة لم تؤثر بشكل سلبي على نجاح نشاطهم تعبر نسبة 08.67% من غير المنخرطين على نفس الرأي وهذه النسب جد متقاربة.

وفي حين لاتتجاوز النسبة 33.33% في الفئة الثانية لدى المنخرطين نجدها تتجاوز 50.67% لدى غير المنخرطين، وهنا تجدر الاشارة إلى أن أغلب إجابات المبحوثين تتركز في هذه الفئة حيث تصل إلى نسبة 46.27% (أي الذين يعتقدون أن حالة الانسداد قد قللت نوعا ما نجاح نشاط التنظيمات الطلابية) .وإذا كانت نسبة 37.25% فقط من المنخرطين ترى أن الوضعية قد قللت كثيرا من نجاح التنظيمات الطلابية في نشاطها نجدها لاتتجاوز 24.67% عند غير المنخرطين، أما في الفئة الأخيرة (كبحت النشاط تماما)فيمكن أن نلاحظ فروقات بسيطة بين المنخرطين وغير المنخرطين وهي على التوالي، 19.61% مقابل 16.00%.

إن القراءة التي يمكن الوصول إليها من خلال هذا التناقض أن المنخرطين هم الأقرب لتقييم درجة تأثير حالة الانسداد على نشاطهم باعتبار هم في وضعية مواجهة لواقع الأزمة ، أي أن الممارسة للعمل النقابي من أجل تحسين وضعية وظروف الطلبة تساعد على تقدير درجة تأزم الوضعية ودرجة تأثيرها على نشاطهم.

جدول رقم (39): العلاقة بين الجنس ودرجة تأثير حالة الانسداد على نشاط التنظيمات

درجة التأثير / الجنس	لم تقلل	قللت نوعا ما	قللت كثيرا	كبحت النشاط	المجموع
ذكور	%06.90 02	%41.38 12	%34.48 10	%17.27 05	**29 %100**
إناث	%13.64 03	%22.73 05	%40.91 09	%02.27 05	**22 100**
المجموع	**%09.81 05**	**%33.33 17**	**%37.25 19**	**%10.16 10**	**51 %100**

هناك تفاوت ملحوظ بين الذكور والإناث في تقييم درجة تأثير حالة الانسداد لواقع الخدمات الجامعية على نشاطهم التنظيمي، كما أن هذا التفاوت يختلف من فئة إلى أخرى، وعلى العموم يمكن للقراءة الإحصائية المباشرة للجدول أن تظهر لنا الجوانب التالية:

- أن النظرة التفاؤلية موجودة أكثر عند الإناث منها لدى الذكور، الذين تبلغ نسبة تقييمهم لفئة (لم تقلل) 06.90% مقابل 13.64% لدى الإناث، وفي الطرف الآخر، ، نجد أن 17.27% من الذكور يعتقدون أن حالة الانسداد كبحت نشاط التنظيمات الطلابية تماما مقابل 02.27% فقط من الإناث يرون العكس. والتبرير الذي يمكن تقديمه في هذا المجال أن الذكور ينطلقون في تقديم تقييمهم للوضعية انطلاقا من أن الذكور غالبا ما يتعاملون مع المواقف بمعطيات تميل إلى المنطق والعقل أكثر منه للعاطفة والحماسة التي هي ميزة الإناث، هذا من جهة ومن جهة أخرى وبالعودة إلى توزيع الذكور والإناث على متغير الوظيفة فقد رأينا أن الذكور هم الأكثر عددا في شغل المناصب القيادية مقارنة بالإناث، مما يعني أن الحصول على المعلومات المتعلقة بالظروف المعيشية للمقيمين يتوفر لديهم وهذا يعني من ناحية أخرى أن استراتيجية النشاط التي ستتخذها القيادات ودرجة نجاحها مرتبطة بمعطيات الظروف المعيشية.

- أن النسبة الكبيرة من التقييم ترتكز في الفئة الثانية والثالثة ففيما يعتقد 34.38% من الذكور أن الحالة قللت النشاط نوعا ما، 22.73% فقط من الإناث يعتقدون ذلك، وفي حين يعتقد 34.48% من الذكور أن الحالة قللت كثيرا من نجاح النشاط، يعتقد 40.91% من الإناث ذلك. وهذا التحول في التقييم يبرره التحليل السابق، فالذكور وإن عبروا على أن هناك حالة من الانسداد فعلا إلا أنها قللت نوعا ما فقط من النشاط، في حين تختفي العوامل العاطفية من

تفاؤل وحماسة لدى الإناث هنا عندما يصرحون بأن الحالة قد ساهمت كثيرا في التقليل من نجاح نشاط التنظيمات الطلابية.

جدول رقم (40): العلاقة بين الوظيفة ودرجة تأثير حالة الانسداد على نشاط التنظيمات

درجة التأثير / الوظيفة	لم تقلل	قللت نوعا ما	قللت كثيرا	كبحت النشاط	المجموع
أعضاء قياديين	01 %08.30	06 %50.00	03 %25.00	02 %16.67	**12** **%100**
أعضاء مكاتب	04 %10.26	11 %28.21	16 %41.03	08 %20.51	**39** **%100**
المجموع	**05** **%09.81**	**17** **%33.33**	**19** **%37.25**	**10** **%19.61**	**51** **%100**

إن الفروق الأكثر دلالة بين الرؤساء (القياديين) وأعضاء المكاتب العاديين تظهر على مستوى فئتي التقييم الثانية و الثالثة، ففيما يخص الفئة الثانية (قللت نوعا ما) نلاحظ أن نسبة أعضاء المكاتب لا تتجاوز 28.21% بينما تصل نسبة الأعضاء القياديين إلى 50.00%.

أما فيما يخص الفئة الثالثة (قللت كثيرا) فنقرأ العكس تماما ففيما لا تتجاوز نسبة القياديين 25.00% تصل نسبة الأعضاء العاديين (أعضاء المكاتب) إلى 41.03%.

أما فيما يخص الفئة الأخيرة (كبحت النشاط تماما) فيبدو أن أعضاء المكاتب اقل تفاؤلا حول إمكانية نجاح نشاط التنظيمات الطلابية في دورها حيث أن 20.51% يرون أن الوضعية قد كبحت النشاط التنظيمي تماما مقابل 16.67% من القياديين.

وعموما فإن الفروق الكمية بين الفئات حسب متغير الوظيفة يعود إلى أن كل مجموعة تنظر إلى الموقف انطلاقا من الموقع الذي تشغله، فإن كان الأعضاء القياديين مثلا لا ينكرون تأثير حالة الانسداد على التقليل من نشاطهم (حيث تتركز أعلى قيمة في فئة قللت نوعا ما) إلا أن ذلك لا يمنع من أن النشاط بإمكانه الاستمرار والنجاح.

هذا ولابد من الإشارة إلى الفرق في عدد العيينة قد يكون له تأثير على المعطيات الإحصائية.

1/ 3- الإمكانيات والحلول المقترحة من التنظيمات للمساهمة في حل الأزمة

جدول رقم (41): تصور التنظيمات لتوفرهم على إمكانيات لمواجهة الأزمة

الرأي	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
نعم	41	%80.39
لا	10	%19.61
المجموع	**51**	**%100**

على الرغم من أن الاتجاه العام للتنظيمات الطلابية ينحو في اتجاه التأثير السلبي لحالة الانسداد على نشاط التنظيمات، إلا أنها ترى أن هناك إمكانيات لحل الكثير من المشاكل، وكما يبين الجدول في الأعلى نجد نسبة 80.39% من المبحوثين أعضاء التنظيمات يعتقدون أنهم يمتلكون الإمكانيات لذلك. فما هي يا ترى هذه الإمكانيات التي تمتلكها هذه التنظيمات؟ و ما هي الحلول المقدمة؟

جدول رقم (42): تصور التنظيمات لإمكانياتهم في مواجهة الأزمة

الامكانيات	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
تقديم اقتراحات	19	% 47.50
الضغط على الإدارة	04	%10.00
الرقابة	06	%15.00
المشاركة	11	%27.50
المجموع	**40**	**%100**

يمكن أن نقرا من خلال هذا الجدول النقاط التالية:

- أن نسبة 21.57% من عدد أفراد التنيظمات الطلابية (11 فردا) لايمتكلون نهائيا أي تصور لطبيعة الإمكانيات التي تمتلكها تنظيماتهم والمسخرة من اجل حل بعض المشاكل المتعلقة بالطلبة المقيمين.

- أما فيما يتعلق بخصائص الإمكانيات فهي غير مقنعة، فعادة المقصود بالإمكانيات مجموعة الوسائل المادية والبشرية يضاف إليها مجموعة الصلاحيات المعبر عنها في مؤشر المشاركة، هذا ويقدم المبحوثين متغير تقديم الاقتراحات كأحد الإمكانيات التي تمتلكها وقد عبروا عنها بنسبة 47.50%، ثم تأتي المشاركة بنسبة 27.50%، ثم الرقابة بنسبة 15.00%، وأخيرا الضغط على الإدارة بنسبة 10.00%.

جدول رقم (43): نموذج الحلول المقدمة من طرف التنظيمات لمواجهة أزمة قطاع الخدمات

الحلول	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
تكييف الهياكل مع حجم الطلبة	03	%06.67
إعادة توزيع الطلبة	26	%57.78
الرقابة	04	%08.89
تغيير المسؤولين	05	%11.11
خوصصة الاقامات	01	%02.22
إعادة تنظيم القطاع	06	%13.33
المجموع	**45**	**%100**

تذهب أغلب إجابات المبحوثين من أعضاء التنظيمات الطلابية أن الحل الذي بامكانه القضاء على هذه الأزمة يكمن في إعادة توزيع الطلبة على باقي الجامعات الأخرى وقد جاءت بنسبة 57.78%، وقد يبدو هذا التصور سليما باعتبار أن هناك تمركز مبالغ فيه في بعض الجامعات خاصة منها الكبرى، اعتقادا من الطلبة أنها توفر الظروف الاجتماعية الملائمة لهم، مع درجة عالية من التكوين تبعا للإطارات ذات الكافية العالية، إضافة إلى ما تتوفر عليه كبريات المدن من مناخ اجتماعي غني بالتنوع في شتى المجالات. لكن هذا التصور يبقى محدودا فهو يعني إعادة النظر في خريطة التعليم العالي كما أن هناك بعض الاختصاصات المفقودة في بعض الجامعات في ظل وجود الخيار لدى الطلبة في اختيار الاختصاصات المحبذة لهم. أما الحل الثاني فيتمثل في إعادة تنظيم القطاع وهو الحل الذي لا خيار عنه لكن السؤال المطلوب هل أن التنظيمات الطلابية تمتلك صورة نموذجية لطريقة إعادة تنظيم القطاع ؟ أما الحل الثالث المقترح فيتمثل في تغيير المسؤولين وبما يتميز به هذا الرأي من صحة إلا أن كثرة تغيير المسؤولين لا يعطي متسعا من المجال للحد من تصاعد وتيرة المشاكل، ويأتي بعد ذلك مقترح الرقابة والمعبر عنه بنسبة 08.89% كحل أخر، وهو اعتقاد سليم إذا ما كانت هذه الرقابة تطبق بشكل منظم وبدرجة عالية من النزاهة والانضباط. تكييف الهياكل مع حجم الطلبة كحل هو تصور منطقي إلى درجة عالية في اعتقادنا وان لم يعبر عنه إلا بنسبة ضعيفة 6.67%، فالخيار الاستراتيجي للدولة والمتمثل في ديمقراطية التعليم يجب ألا يعتمد دون توفير الإمكانيات اللازمة له، وبما انه يقوم على مبدأ ضمان تكافؤ الفرص في التعليم والنجاح فلابد من تخصيص الهياكل اللازمة لذلك.

وأخيرا وبنسبة ضعيفة 02.22% من المبحوثين يعتقدون أن من بين الحلول التي يمكن أن تعالج بها مشكلة الانسداد هو خوصصة الاقامات الجامعية، وهذا يبدو حلا بعيدا في الفترة الحالية بالنظر للمستوى المعيشي المتدهور للمجتمع، وان كان منطقيا بالنظر إلى سياسة اقتصاد السوق المعتمدة من طرف الدولة.

نتائج الفرضية الأولى:

- أن أزمة نقص الهياكل وكثرة الطلبة تشكل جوهر أزمة قطاع الخدمات الجامعية، وقدت أدت هذه الأزمة إلى حالة من الانسداد في التسيير يصعب إيجاد الحلول اللازمة لها.
- أن حالة الانسداد هذه أثرت بشكل سلبي على دور التنظيمات الطلابية للمساهمة في التقليل من حالة تدهور الخدمات الجامعية بالا قامات الجامعية، فقد قللت بدرجة كثيرا في نجاح نشاطاتها. وبالتالي فهناك علاقة ارتباطيه مؤثرة.
- بقدر ما قللت حالة الانسداد من نجاح التنظيمات الطلابية في دورها إلا أنها لم تؤثر سلبا في الجانب النفسي لأعضاء التنظيمات الذين يتميزون بالتفاؤل أكثر من الإحباط.
- يفتقد أعضاء التنظيمات الدراية بواقع تنظيماتهم من خلال عدم معرفتهم وقدرتهم على تحديد إمكانياتهم لتشخيص ومعالجة حالة الانسداد.
- يمتلك أعضاء التنظيمات الطلابية حلولا للقضاء على حالة الانسداد ولكن تفتقد لتقنيات تطبيقها.

2/ _ المشاركة المحدودة في اتخاذ القرار

الفرضية الجزئية الثانية :

عدم إشراك الإدارة التنظيمات الطلابية في اتخاذ القرار بشكل واسع قلل من تأثيرها في تحسين الخدمات.

2/ 1 – حق المشاركة في اتخاذ القرار:

مشاركة التنظيمات الطلابية في اتخاذ القرار

الأغلبية الساحقة أو الكاملة 100 % من المبحوثين تعتقد بأنها تشارك في اتخاذ القرار مع إدارة الاقامات الجامعية من اجل تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية، وتبقى هنا مفهوم المشاركة وطريقتها وكيفيتها مفتوحا على كل الاحتمالات، من جانب التزامات إدارة الاقامات، ومن جانب الامتيازات والصلاحيات التي يخولها

القانون للتنظيمات الطلابية، فما هي حدود مشاركة التنظيمات الطلابية في اتخاذ القرار؟

جدول رقم (44): المشاركة في اتخاذ القرار كحق قانوني

الرأي	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
نعم	48	%94.12
لا	03	%05.88
المجموع	**51**	**%100**

الأغلبية الساحقة من المبحوثين وبعبارة اصح يعتقد أعضاء التنظيمات الطلابية أن لهم الحق في المشاركة في اتخاذ القرار مع إدارة الاقامات بغرض المساهمة بطبيعة الحال في تحسين الظروف الاجتماعية للطلبة.

إن مبررات اعتقاد الطلبة أعضاء التنظيمات بأن لهم الحق في المشاركة في اتخاذ القرار قد يكون فقط إدراكهم لوضعهم من الجانب القانوني والأصح الامتيازات التي تمنحها الوصاية على القطاع والتي توصي بضرورة إشراك الطلبة لكن في حدود معينة.

جدول رقم (48): العلاقة بين الجنس والحق في المشاركة في اتخاذ القرار

حق المشاركة / الجنس	نعم		لا		المجموع	
ذكور	26	%89.66	03	%10.34	**29**	**%100**
إناث	22	%100	00	%00.00	**22**	**%100**
المجموع	**48**	**%94.12**	**03**	**%05.88**	**51**	**%100**

على الرغم من أن التقييم بين الذكور والإناث يرتكز في فئة الحق في المشاركة في اتخاذ القرار، إلا أن الذكور أكثر تحفظا من الإناث أو أقل قبولا لرأي المشاركة في اتخاذ القرار كحق، (89.66% مقابل 100%)، إنه في كثير من الأحيان ما يكون الذكور أكثر تريثا من الإناث في تقييم المواقف وعلى هذا الأساس وإن كانت الأغلبية الساحقة ترى أن المشاركة حق يخوله القانون، لكن النسبة العالية هذه قد لا تعكس الصورة الحقيقة لواقع المشاركة، فالذكور الذين يرون العكس قد يكونوا محقين عند درجة محددة من التفريق بين الحق القانوني وبين الامتياز، وكل ما توفر لدينا من معلومات ميدانية يثبت أن مشاركة التنظيمات الطلابية هو امتياز محدود. وبالتالي يصبح الرأي الرفضي هو الصحيح.

جدول رقم (46): العلاقة بين الوظيفة والحق في المشاركة في اتخاذ القرار

حق المشاركة / الوظيفة	نعم		لا		المجموع	
أعضاء قياديين	12	% 100	00	%00.00	**12**	**%100**
أعضاء المكاتب	36	%92.31	03	%07.69	**39**	**%100**
المجموع	**48**	**%94.12**	**03**	**%05.88**	**51**	**%100**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بسيطة بين الأعضاء القياديين (الرؤساء) للتنظيمات والأعضاء العاديين (أعضاء المكاتب) في تقييم متغير حق المشاركة في اتخاذ القرار، حيث نجد أن نسبة 100% وهي النسبة الكاملة من الأعضاء القياديين تعتقد أن لها الحق في المشاركة في اتخاذ القرار مقابل 92.31% من الأعضاء العاديين الذين يؤيدون ذلك، وفي الجهة الأخرى فتنعدم بطبيعة الحال النسبة تماما بالنسبة للأعضاء القياديين مقابل نسبة 07.69% من الأعضاء العاديين تعتقد أن التنظيمات الطلابية ليس لها الحق في المشاركة في اتخاذ القرار.

إن تقييم متغير الحق في المشاركة في اتخاذ القرار من عدمه يتركز في الفئة الأولى وهي الحق في المشاركة في اتخاذ القرار، أما النسبة الضعيفة من الأعضاء العاديين التي ترى عكس ذلك فقد تكون فقط قلة اهتمامها أو نقص إطلاعها على القوانين أو اللوائح، والأمر في ظل الفارق الإحصائي يكمن فقط في مشكلة وصول المعلومة لهؤلاء.

2/ 2 _ تحليل مبررات المشاركة في اتخاذ القرار:

جدول رقم (47): مبررات المشاركة في اتخاذ القرار

مبررات المشاركة	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
قناعة بآرائكم	27	%39.13
خوفا من ضغطكم	22	%31.88
تجنبا للاصطدام معكم	20	%28.99
المجموع	**69**	**%100**

يعتقد المبحوثين إضافة إلى أن مشاركتهم في اتخاذ القرار هي حق يخوله القانون 39.13 %، وقد أثبتت المقابلة*ذلك أيضا من خلال التوصيات التي ترسل من

* تم إجراء مقابلة خاصة مع المسؤول الأول عن القطاع ممثلا في شخص مدير الخدمات الجامعية بالمسيلة، تضمنت المقابلة معه محاور متعددة من بينها حدود مشاركة التنظيمات الطلابية في القرار

الوزارة المعنية إلى مسؤولي القطاع على المستوى المحلي. إلا أن هناك عامل آخر فالإدارة مجبرة على إشراكهم في اتخاذ القرار، وهذا يعود بدوره لعدة أسباب أهمها إدراكهم لقوتهم والتي يمارسون من خلالها الضغط على الإدارة التي تخشى انعكاسات ذلك الضغط (31.88%) عليها، أما العامل الآخر فيتمثل في أن الإدارة تشرك التنظيمات في اتخاذ القرار تجنبا للاصطدام معهم28.99%، وإذا كان لهذا العامل دلالات إحصائية لا تتفاوت كثيرا عن العاملان السابقان فإن التحليل قد يأخذ منحى أخر، ففرضية المشاركة من منطق الحق والضغط تخالف تماما منطق تجنب الاصطدام، فهذا الأخير يعني أن المبحوثين من أفراد طلبة التنظيمات الطلابية على دراية بأن الإدارة تتخذ من هذا الأسلوب طريقة لمص غضبهم لا غير، وإذا كان الأمر كذلك فهذا يعني في تقديرنا أن مشاركتهم لا تعدو أن تكون مجرد مشاركة شكلية وعلى العموم تبقى العوامل الثلاث عوامل متداخلة فيما بينها.

2/ 3 _ مصداقية اقتراحات التنظيمات لدى الإدارة:

جدول رقم (48): العلاقة بين الانخراط ومصداقية اقتراحات التنظيمات الطلابية لدى الإدارة

مصداقية الاقتراحات / الانخراط	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
منخرطين	42 %82.35	09 %17.65	00 %00.00	**51** **%100**
غير منخرطين	12 %08.00	97 %64.67	41 %27.33	**150** **%100**
المجموع	**54** **%26.87**	**106** **%52.74**	**41 %20.40**	**201** **%100**

الأغلبية الساحقة من المبحوثين 52.74% تعتقد أن الإدارة تأخذ وتطبق الاقتراحات التي تقدمها التنظيمات الطلابية أحيانا،وإذا كان 17.65% فقط من المنخرطين يعتقدون ذلك تصل نسبة غير المنخرطين إلى 64.67% ، كما توجد فروقات في الفئة الأولى المتعلقة ب (دائما) ففيما تصل النسبة إلى 82.35% عند المنخرطين نجدها لا تتجاوز 08.00% عند غير المنخرطين ، إن هذا الفارق يمكن اعتباره انعكاسا مباشرا لعدم رضا الطلبة غير المنخرطين على الدور من جهة والمكاسب التي حققتها التنظيمات الطلابية من جهة أخرى، ويدعم هذا الاعتقاد أرائهم في الفئة الأخيرة حيث يعتقد نسبة 27.33% منهم أن الادارة لاتأخذ بمقترحاتهم مقابل 00.00% عند المنخرطين لكن السؤال المطروح، أي من القرارات والمقترحات التي تأخذها الإدارة بعين الاعتبار؟ تلك هي الإجابة التي تم التوصل

إليها من خلال الاستعانة بالمقابلة، التي أثبت أن التنظيمات الطلابية تنحصر مشاركتها في تقديم برامج عملها خلال السنة الدراسية، تقديم أهم انشغالات ومشاكل الطلبة، الطرق الممكنة لتقديم الخدمات وحل بعض المشاكل. في حين الجانب التسييري فهو من صلاحيات الإدارة وحدها.

جدول رقم (49): علاقة بين الجنس بموقف الإدارة من مقترحات التنظيمات الطلابية

موقف الادارة / الجنس	دائما		أحيانا		المجموع	
ذكور	26	%89.66	03	%10.34	**29**	%**100**
إناث	16	%72.73	06	%27.27	**22**	%**100**
المجموع	**42**	%**82.35**	**09**	%**17.65**	**51**	%**100**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الجنس، حيث تبلغ لدى الذكور في الفئة الأولى 89.66% مقابل 72.73% لدى الإناث، أما في الفئة الثانية فهي 10.34% للذكور مقابل 27.27% بالنسبة للإناث، وتنعدم النسبة لكلا من الذكور والإناث في الفئة الثالثة.

جدول رقم (50) : علاقة الوظيفة بموقف الإدارة من مقترحات التنظيمات الطلابية

موقف الادارة / الوظيفة	دائما		أحيانا		المجموع	
أعضاء قياديين	10	%83.33	02	%16.67	**12**	%**100**
أعضاء مكاتب	32	%82.05	07	%17.95	**39**	%**100**
المجموع	**42**	%**82.35**	**09**	%**17.65**	**51**	%**100**

لا توجد فروق ذات إحصائية مؤثرة بين متغير الوظيفة في التنظيم في علاقته بموقف الإدارة من مقترحات التنظيمات الطلابية، وهي تتناقص كلما اتجهنا نحو اتجاه الرفض، ففي الفئة الأولى (دائما) نجد 83.33% مقابل 82.05% من أعضاء قياديين وأعضاء المكاتب يعتقدون أن الإدارة تأخذ بمقترحاتهم، وفي الفئة الثانية هي 16.67% لأعضاء القياديين مقابل 17.95% لأعضاء المكاتب، وتنعدم تماما لديهما في الفئة الثالثة (تم حذفها لانعدامها).

نتائج الفرضية:

- تشارك التنظيمات الطلابية في عملية اتخاذ القرار مع الإدارة بشأن طرق تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية.

- مشاركة التنظيمات الطلابية في اتخاذ القرار مع الإدارة امتياز أكثر منه حق قانوني.

- تحمل التنظيمات الطلابية إدراكا سلبيا حول وضعها القانوني إزاء عملية اتخاذ القرار.

- تأخذ الإدارة بعين الاعتبار الاقتراحات التي تقدمها التنظيمات الطلابية وتطبق منها المتعلقة ببرامج نشاطها، وتتحفظ دون ذلك على الاقتراحات الأخرى، وتطبق منها ما لا يتعارض مع صلاحيتها وإمكانياتها كإدارة.

- تشكل التنظيمات الطلابية جماعات ضاغطة وتمارس ذلك الضغط بغرض الحصول على مكاسب معينة من خلال تأثيرها في اتخاذ القرار.

- تميل الإدارة إلى نوع من الممارسة السياسية في التعامل مع التنظيمات الطلابية بشأن عملية اتخاذ القرار بتلبية البعض من مطالبها تجنبا للاصطدام معها.

3/ _ التعدد التنظيمي وتأثير عامل الصراع:

الفرضية الجزئية الثالثة:

التعدد التنظيمي أدى إلى نشوء مناخ، يسوده الصراع قلل من نجاح دور التنظيمات الطلابية.

3/ 1_ تحليل العلاقة بين التنظيمات في ظل التعدد التنظيمي:

جدول رقم (51): علاقة التنظيمات فيما بينها

نوع العلاقة	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
حسنة	13	%25.49
متوترة أحيانا	33	%64.71
متوترة في الغالب	05	%09.80
المجموع	**51**	**%100**

تعيش التنظيمات الطلابية في علاقة متوترة أحيانا فيما بينها وهذا ما تثبته استجابات المبحوثين بنسبة 64.71%، وترى نسبة 09.80% فقط من المبحوثين أن العلاقة متوترة في أكثر الأحيان مقابل 25.49% ترى أن التنظيمات تربطها علاقة حسنة. إن مؤشر التوتر له دلالة سوسيولوجية تتمثل في الصراع.

جدول رقم (52): علاقة الجنس بتحديد نوع العلاقة بين التنظيمات

نوع العلاقة / الجنس	حسنة	متوترة أحيانا	متوترة في الغالب	المجموع
ذكور	09 %31.03	18 %62.07	02 %06.90	**29** **%100**
إناث	04 %18.18	15 %68.18	03 %13.64	**22** **%100**
المجموع	**13** **%25.49**	**33** **%64.71**	**05 %09.80**	**51** **%100**

هناك فروق ذات دلالات إحصائية واضحة بين الذكور والإناث في تقييمهم لنوع العلاقة بين التنظيمات، ففي الفئة الأولى (حسنة) نلاحظ أن 31.03% من الذكور يرون أن العلاقة بين التنظيمات حسنة مقابل 18.18% لدى الإناث، وبينما تقل نسبة الذكور في اعتبار أن العلاقة متوترة أحيانا 62.07%، ترتفع لدى الإناث 68.18%، ونفس الشيء في الفئة الثالثة فالذكور والإناث يحملون أفكارا تتعلق بوجود وضع متوتر في الغالب وهي على التوالي 06.90% مقابل 13.64%.

عادة ما يكون الإناث اشد حساسية خاصية في تقدير المواقف المتعلقة بالتصادم.

جدول رقم (53): علاقة الوظيفة بتحديد نوع العلاقة بين التنظيمات

نوع العلاقة / الوظيفة	حسنة	متوترة أحيانا	متوترة في الغالب	المجموع
أعضاء قياديين	01 %08.33	09 %75.00	02 %16.67	**12 %100**
أعضاء مكاتب	12 %30.77	24 %61.54	03 %07.69	**39 %100**
المجموع	**13** **%25.49**	**33 %64.71**	**05** **%09.80**	**51 %100**

تتركز النسبة العالية في علاقة الوظيفة بتحديد نوع العلاقة بين التنظيمات في فئة (متوترة أحيانا) وهي مرتفعة عند الأعضاء القياديين أكثر منها لدى أعضاء المكاتب 75.00% مقابل 61.54%، وعلى العموم فإن النسب تتجه أكثر لتبين أنا العلاقة بين التنظيمات تنحو نحو التوتر سيما لدى الأعضاء القياديين أو الرؤساء.

جدول رقم (54): المناخ الاجتماعي للتعدد التنظيمي

العمليات الاجتماعية	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
التعاون	10	%17.54
الصراع	29	%52.63
المنافسة	17	%29.82
المجموع	**57**	**% 100**

أهم عملية اجتماعية افرزها التعدد التنظيمي هي أخطر العمليات الاجتماعية ممثلة في الصراع وتعبر عنه نسبة 52.63% من أراء المبحوثين، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بباقي النسب الأخرى، ونجد أن 29.82% من المبحوثين ترى أن التعدد التنظيمي قد أدى إلى التنافس، في حين أن 17.54% تعتقد أن التعدد التنظيمي أدى إلى عملية التعاون.

إن الصراع له مدلول سوسيولوجي هام في هذا المجال، فإن عبرت التنظيمات على أن اتجاهها العام يتمثل في الدفاع عن مصالح الطلبة، فلابد أن يكون وجود الصراع له مبررات ترتبط بدرجة عالية بشساعة الاختلاف فيما بينها في طرق العمل، وهذا الاختلاف إما أن يكون على علاقة بالدور وإما أن تكون له دوافع وأسباب أخرى.

3/ 2- تحليل أسباب الصراع:

جدول رقم (58): أسباب الصراع بين التنظيمات

أسباب الصراع	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
التمكن وفرض الوجود	20	%43.48
أسباب سياسية	17	%36.96
أغراض شخصية	05	%10.87
مكائد الإدارة	01	%02.17
اختلاف طرق العمل والنضال	02	%04.35
المنافسة الحادة	01	%02.17
المجموع	**46**	**%100**

تعود أسباب الصراع بين التنظيمات الطلابية بالدرجة الأولى حسب استجابات المبحوثين إلى عامل التمكن وفرض الوجود 43.48%، والسبب الثاني وهو عامل خارجي يتمثل في الاتجاهات السياسية التي تتبناها التنظيمات الطلابية والتي من خلالها تحاول فرض إيديولوجيتها في الوسط الطلابي، وقد بلغت نسبة تبريره 36.96%، أما السبب الثالث فهو الأغراض الشخصية 10.87%، وأخيرا وبدرجة أقل نجد اختلاف طرق العمل والنضال، مكائد الإدارة والمنافسة الحادة، وقد جاءت نسبها على التوالي:04.35%، 02.17%، 02.17%.

إن سبب الصراع بمبرر التمكن وفرض الوجود وعلى الرغم من النسبة العالية المعبر بها عنه يبدو غير مقنع، إذا ما سلمنا بأن التنظيمات الطلابية تمثل النخبة المتميزة بطرق تفكيرها وقدرتها العقلية ومستوى الوعي العالي، التي تعمل من أجل مصلحة

الطلبة خاصة في العمل على تحسين مستوى الخدمات الجامعية، فبهذه المعطيات من المفروض أن يكون التمكن وفرض الوجود بطرق نبيلة غير التي تؤدي إلى الصراع. وعلى هذا الأساس يصبح مبرر الأسباب السياسية الأكثر مصداقية، فالجامعة نسق مفتوح له مدخلا ته ومخرجاته وقد اشرنا سابقا إلى أن العمل السياسي يحتل جزءا مهما من اهتمامات التنظيمات الطلابية.

جدول رقم (56): العلاقة بين الوظيفة و أسباب الصراع بين التنظيمات الطلابية

اسباب الصراع / الوظيفة	التمكن وفرض الوجود	أسباب سياسية	أغراض شخصية	مكائد الإدارة	اختلاف طرق العمل	المنافسة الحادة	المجموع
أعضاء قياديين	06 46.86 %	03 21.43 %	02 %14.29	01 %07.14	01 %07.14	01 %07.14	**14** **%100**
أعضاء مكاتب	14 %43.75	14 43.75 %	03 %09.38	00 %00	01 %03.13	%00 00	**32** **%100**
المجموع	**20** **%43.48**	**17** **%36.96**	**05** **%10.87**	**01** **%02.17**	**02** **%04.35**	**01** **%02.17**	**46** **%100**

من القراءة المباشرة للجدول يمكن لنا الكشف عن النقاط التالية:

بالنسبة لمبرر التمكن وفرض الوجود تصل النسبة لدى الأعضاء القياديين 46.86% مقابل 43.75% عند أعضاء المكاتب، أما بالنسبة لمبرر الأسباب السياسية فهي 21.43% للأعضاء القياديين مقابل 43.75% لدى أعضاء المكاتب، في الفئة الثالثة المتعلقة بمبرر الأغراض الشخصية 14.29% عند الأعضاء القياديين مقابل 09.38% لدى أعضاء المكاتب، وتتساوى النسبة في الفئات الثلاث المتبقية بالنسبة للأعضاء القياديين والمقدرة بـ: 07.14% وتنعدم النسبة لدى أعضاء المكاتب في نفس الفئات ماعدا المتعلقة بمبرر اختلاف طرق العمل والنضال والتي بلغت 03.13%.

أهم ما يمكن الإشارة إليه هنا، هو أن ضعف نسبة مبرر الأسباب السياسية للقياديين يعود لإدراكهم بعدم أحقيتهم لممارسة العمل السياسي الذي هم مسؤولون عن ظهوره، ويعود ارتفاع النسبة في الفئة نفسها لدى أعضاء المكاتب باعتبار أنهم يعتقدون أن ممارسة العمل السياسي واقع ملموس ومعاش.

3/ 3- تحليل نتائج الصراع:

جدول رقم (57): نتائج الصراع

نتائج الصراع	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
تفكك التنظيمات	07	%12.07
تشتت الجهود	45	%77.59
لا أثر	06	%10.34
المجموع	**58**	**% 100**

الأغلبية الساحقة من المبحوثين 77.59% تعتقد أن الصراع الموجود بين التنظيمات الطلابية قد أدى إلى تشتيت الجهود الرامية إلى تحسين الخدمات الجامعية بطبيعة الحال، فيا يعتقد 12.07% من المبحوثين أنه أدى إلى تفكك التنظيمات، بينما تصل نسبة الذين يعتقدون أن الصراع لم يحدث أي اثر إلى 10.34%.

على الرغم من النسبة الضعيفة لمؤشر التفكك إلا أن الدراسة الميدانية قد أثبتت وجوده عن طريق المقابلة التي قمنا بها مع احد التنظيمات الطلابية الذي بينت نتائج صبر الآراء أنه من بين التنظيمات الأكثر نشاطا، إلا انه جمد نشاط مكتبه خلال السنة الجامعية الجارية*

3/ 4- تأثير الصراع على نشاط التنظيمات:

جدول رقم (58): العلاقة بين الانخراط وتأثير الصراع على النشاط التنظيمي

تأثير الصراع / الانخراط	نعم		لا		المجموع	
منخرطين	%80.39	41	%19.61	10	%100	51
غير منخرطين	%65.33	98	%34.67	52	%100	150
المجموع	**%69.15**	**139**	**%30.85**	**62**	**%100**	**201**

80.39% من المنخرطين يعتقدون أن للصراع تأثير على النشاط التنظيمي مقابل 65.33% لدى غير المنخرطين، ويعتقد 19.61% من المنخرطين أن الصراع ليس له تأثير على النشاط التنظيمي مقابل 34.33% عند غير المنخرطين.

* احتلت الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين المركز الثالث في نتائج صبر الآراء حول التنظيمات الأكثر نشاطا ، وعند اتصالنا برئيس التنظيم من اجل ملء استمارات البحث، أعلمنا بأن التنظيم قد جمد نشاطه خلال السنة الجامعية الجارية 2007/2006 بسبب الصراع الحادث بين أعضاء التنظيم والذي يعود إلى حدة الاختلاف في وجهات النظر بينهم بخصوص طرق العمل والتعامل مع بقية التنظيمات الموجودة في الحرم الجامعي.

إن طبيعة العلاقة المتوترة في الغالب بين التنظيمات لها أكثر من دلالة ، وفي الغالب تعبر عن انحراف النشاط التنظيمي من العمل على تحسين الظروف المعيشية للمقيمين نحو المواجهة فيما بين التنظيمات. ويأتي أعضاء التنظيمات الطلابية على رأس هذه الاصطدامات.

جدول رقم (59): العلاقة بين الانخراط ودرجة تأثير الصراع على النشاط التنظيمي

درجة تأثير الصراع / الانخراط	تأثير قوي	تأثير متوسط	تأثير ضعيف	المجموع
منخرطين	35 %68.62	09 %17.65	07 %13.73	**51** **%100**
غير منخرطين	49 %32.67	83 %55.33	18 %12.00	**150** **%100**
المجموع	**84** **%41.79**	**92** **%45.77**	**25 %12.44**	**201** **%100**

هناك فروقات واضحة بين المبحوثين في تقدير درجة تأثير الصراع على نشاط التنظيمات الطلابية ففي حين تصل نسبة تأثير الصراع الى 68.62% عند المنخرطين نجدها لا تتجاوز 32.67% عند غير المنخرطين والعكس تماما في الفئة الثانية ففي حين يعتقد 17.65% من المنخرطين أن للصراع تأثير متوسط يعتقد 55.33% من غير المنخرطين ذلك أما في الفئة الثالثة فالنسبة تكاد تكون متساوية وهي 13.73% مقابل 12.00% .

لقد رأينا سابقا أن أهم نتيجة أدى إليها الصراع هي تشتيت الجهود، ومن منطلق التمكن وفرض الوجود، والخلفية السياسية التي تحرك نشاط التنظيمات يصبح التصادم أمرا حتميا، أثناء السعي لتحقيق مكسب معين. وتبقى قاعدة الممارسة عند المنخرطين تعبر عن مدى تأثير الصراع.

جدول رقم (60): العلاقة بين الجنس ودرجة تأثير الصراع

درجة تأثير الصراع / الجنس	تأثير قوي	تأثير متوسط	تأثير ضعيف	المجموع
ذكور	%75.86 22	%13.79 04	%10.34 03	**%100 29**
إناث	%59.09 13	%22.73 05	%18.18 04	**%100 22**
المجموع	**%68.62 35**	**%17.65 09**	**%13.73 07**	**%100 51**

75.86% من الذكور مقابل 59.09% من الإناث يعتقدون أن للصراع تأثير قوي على نشاط تنظيماتهم، وتتركز النسبة المئوية الكبيرة في هذه الفئة، وفيما

يعتقد 13.79% من الذكور أن للصراع تأثير متوسط تصل نسبة الإناث إلى 22.73%، وأخيرا يرى 10.34% من الذكور أن الصراع له تأثير ضعيف مقابل 18.18% من الإناث.

غالبا ما يكون الذكور الأقرب إلى المواجهة في مواقف التصادم لذلك نجد أن النسبة مرتفعة عندهم مقارنة بالإناث في الفئة الأولى.

جدول رقم (61): العلاقة بين الوظيفة ودرجة تأثير الصراع

درجة تأثير الصراع / الوظيفة	تأثير قوي	تأثير متوسط	تأثير ضعيف	المجموع
أعضاء قياديين	09 %75.00	02 %16.67	01 %08.33	**12 %100**
أعضاء مكاتب	26 %66.67	07 %17.95	06 %15.38	**39 %100**
المجموع	**35 %68.62**	**09 %17.65**	**07 %3.73**	**51 %100**

فيما تعتقد نسبة 75.00% من القياديين في أن للصراع تأثير قوي على دور تنظيماتهم تصل نسبة أعضاء المكاتب إلى 66.67%.

16.67% من الأعضاء القياديين يرون أن للصراع تأثير متوسط فقط مقابل 17.95% من أعضاء المكاتب.

08.33% و 15.38% على التوالي من أعضاء قياديين وأعضاء مكاتب يعتقدون أن للصراع تأثير ضعيف على عملهم أو نشاطهم.

ويبقى المبرر الذي يمكن أن نقدمه وقد سبق لنا الإشارة إليه وهو أن القياديين (الرؤساء) وبحكم المناصب التي يشغلونها في التنظيم، يتمتعون بمزايا الحصول على المعلومات اللازمة التي تملي عليهم اتخاذ قرارات معينة، هذا لابد ألا ننسى أن هذه التنظيمات لها مدخلاتها الخارجية (علاقتها بالأحزاب السياسية) التي هي في تقديرنا المحرك الذي يدفع بقيادات التنظيمات إلى التصادم.

نتائج الفرضية الثالثة:

- التعدد التنظيمي أدى إلى نشوء حالة من التوتر بين التنظيمات الطلابية، يمكن التعبير عنها سوسيولوجيا بعملية الصراع، وبالتالي فهو العملية الاجتماعية التي بناء عليها يمكن تحليل طبيعة العلاقة بين التنظيمات فيما بينها.

- تعود أسباب الصراع أولا إلى عوامل خارجية تتمثل بالدرجة الأولى في تأثير الاتجاهات والميولات أو الانتماءات السياسية، وثانيا الى عوامل داخلية تتجسد في اختلاف طرق العمل.

- يمكن اعتبار أن التنظيمات الطلابية تعيش في حالة من التوتر تارة وحالة من التكيف تارة أخرى.

- تشتت الجهود نتيجة من نتائج الصراع، أثرا سلبا على دور التنظيمات الطلابية في نشاطها نحو تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية.

- المنخرطين أكثر من غير المنخرطون تبنيا لمبدأ تأثير القوي للصراع.

- الذكور أكثر من الإناث والأعضاء القياديين أكثر من أعضاء المكاتب تبنيا لدرجة تأثير الصراع.

- أن التعدد التنظيمي يؤثر على السير الحسن لإدارة الاقامات في أداء مهامها، بحيث يصعب عليها تلبية مطالب تنظيم دون غيره، وهو في صالحها عندما تزداد حالة التوتر فيما بين التنظيمات حيث تتشتت الجهود.

حول التنظيمات والأزمة

جدول رقم (62): اقتراحات حول التنظيمات الطلابية وأزمة قطاع الخدمات

الاقتراحات	التكرارات المطلقة	التكرارات النسبية
إعادة النظر في قانون التنظيمات	03	%20.00
توسيع الصلاحيات	04	%26.67
تقليص عدد التنظيمات	05	%33.33
إنشاء هيئات رقابة	02	%13.33
وضع إستراتيجية	01	%06.67
المجموع	**15**	**%100**

فيما تبدو أراء المبحوثين من أعضاء التنظيمات الطلابية في هذا المحور ضعيفة تظهر لنا نقطتين رئيسيتين يمكن التنويه بهما: الأولى متعلقة بطبيعة التنظيمات الطلابية والمتمثلة في ضرورة إعادة النظر في قانونها ومن ثم فإن توسيع صلاحيتها أو تقليص عددها هو عملية تحصيل حاصل. الثانية متعلقة بالخدمات الجامعية وهي أراء كلاسيكية في اعتقادنا على الرغم من أهميتها.

الاستنتاج العام للبحث

يعاني قطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية في الجزائر من أزمة عميقة ، ففي ظل مضاعفات هذه الأزمة أصبحت مختلف الخدمات الاجتماعية الجامعية تتسم بالتدني و التدهور و صارت الإقامات الجامعية شبه عاجزة عن إشباع حاجات الطلبة الذين هم في تزايد مستمر،

وعلى الرغم من أن التنظيمات الطلابية تعمل على حل مشاكل الطلبة و الدفاع عن حقوقهم قصد تحسين ظروفهم المعيشية ، إلا أن دورها لم يساهم بشكل إيجابي ومقبول في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بالاقامات الجامعية، بسبب وجود مجموعة من العوامل تشكل في معظمها العناصر البنائية لنشاط التنظيمات والتي تعيق من وظائفها : حالة الانسداد التي يعيشها قطاع الخدمات الجامعية، المشاركة المحدودة في اتخاذ القرار، الصراع فيما بينها ، إظافة الى عوامل أخرى تتعلق بغياب الوعي المشترك لواقع الخدمات، هشاشة الارتباط والولاء بالتنظيمات وانحراف نشاطها نحو جوانب أخرى كالعمل السياسي وخدمة أغراضها الشخصية. ضعف وضعها القانوني الذي لا يحدد مدى أحقيتها في ممارسة العمل النقابي .وهذا ما أدى الى نشوء اتجاهات سلبية وحالة من عدم الرضى للطلبة المقيمين (غير المنخرطين) نحو هذه التنظيمات حول دورها على الرغم من الاتجاه الايجابي نحو ضرورة وجود التنظيمات الطلابية بصفة عامة.

الخاتمـــــــة

بالوصـــول الى هـــذه المرحلـــة يكـــون البحـــث قـــد مـــر عـــبر مراحـــل كـــثيرة، مـــستخدما وســـائل وأدوات عديـــدة بغـــرض الوصـــول إلى الأهـــداف الـــتي انطلـــق البحـــث مـــن اجـــل تحقيقهـــا، وبعـــرض النتـــائج يكـــون البحـــث قـــد وصـــل إلى مبتغاه.

إن الحركـــة الطلابيـــة في الجزائـــر وعلـــى الـــرغم مـــن وزنهـــا الاجتمـــاعي، الـــذي كـــسبته مـــن تاريخهـــا العريـــق في النـــضال في مختلـــف الميـــادين مـــا تـــزال بحاجـــة إلى إعـــادة توجيـــه نـــشاطها نحـــو فـــضاءات أكثـــر أهميـــة، فإعـــادة النظـــر في القانون الـــذي يـــنظم نـــشاط التنظيمـــات الطلابيـــة مـــن حيـــث توســـيع صـــلاحيتها أو تقلـــيص الـــبعض منـــها مـــن بـــين الجوانـــب الـــتي يمكـــن للحركـــة الطلابيـــة أن تنـــشط فيـــه، وإن كـــان العمـــل الـــسياسي جـــزءا هامـــا مـــن تاريخهـــا ولا يمكـــن أن تتخلى عنه فهـــذا لـــيس عيبـــا بـــل عليهـــا فقـــط أن تتنبـــه إلى عـــدم الانـــصياع وراء الـــشعارات الحزبيـــة الـــضيقة والمفرقـــة الأمـــر الـــذي يـــؤدي بهـــا في النهايـــة إلى فقـــدان خـــصوصيتها كحركـــة طلابيـــة تمثـــل نخبـــة متميـــزة في المجتمـــع، وتتحـــرك بصفة جماعيـــة، هـــذا مـــن جهـــة، ومـــن جهـــة أخـــرى فـــإن التنظيمـــات الطلابيـــة في الجزائـــر بحاجـــة ملحـــة إلى إعـــادة هيكلتـــها مـــن خـــلال إعـــادة النظـــر في القانون الذي يحدد بنائها وبالتالي ينظم نشاطها.

في الأخـــير إن موضـــوع دور التنظيمـــات الطلابيـــة في الجزائـــر مـــا يـــزال بحاجـــة إلى الكـــثير مـــن الدراســـات قـــصد كـــشف جوانـــب أخـــرى لم يتطـــرق إليها هـــذا البحـــث، والـــذي تبقـــى النتـــائج الـــتي توصـــلنا إليهـــا في هـــذه الدراســـة تتميز بالنـــسبية وربمـــا حـــتى الـــسطحية في بعـــض الأحيـــان. وبالتـــالي فهـــي بحاجـــة إلى إعـــادة في التمحـــيص والتحليـــل وتـــشكل في نهايتـــها بدايـــة إلى طـــرح أســـئلة جديدة بطرق أعمق و أدق.

صعوبات البحث

1. ندرة إن لم نقل إنعدام المراجع والدراسات التي تناولت موضوع التنظيمات الطلابية عامة، وفي الجزائر خاصة، وليس هناك اكبر دليل من الكتابات التي حصلنا عليها والتي تتضمن كلها الاعتراف بندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وقد شكلت لنا هذه الندرة صعوبة كبيرة في الإلمام بالكثير من جوانب البحث. وحتى التنظيمات الطلابية الموجودة بالاقامة ميدان الدراسة لا تتوفر على القوانين الأساسية (فيما عدا تنظيم واحد قدم لنا قانونه الأساسي وأثرنا عدم التعريف بهذا التنظيم لأن القانون الأساسي قديم) التي كنا نريد من خلالها التعريف بهذه التنظيمات من حيث نشأتها،أهدافها، مبادئها وتنظيمها، مما أدى إلى نشوء نقص ملحوظ في التعريف بالجانب الميداني وهذا ما سيلاحظه القارئ، ونفس الشيء بالنسبة للجزء المتعلق بالخدمات الاجتماعية الجامعية والتي لم نحصل على أي دراسة أكاديمية تناولت هذا الموضوع على الرغم من سعينا الدائم مع مختلف الجهات.

2. خلال مرحلة البحث الميداني واجهتنا الصعوبات التالية:

- عدم استطاعتنا مقابلة مدير الخدمات الجامعية إلا بعد حوالي شهر ونصف من المحاولات المتكررة.

- لم نوفق في مقابلة مدير الإقامة الجامعية نهائيا لظروف نجهلها وكل المعلومات التي توفرت لدينا والمتعلقة بالإقامة، حصلنا عليها بمساعدة بعض الموظفين فقط.

- لم نتمكن من ملء واسترداد الاستمارات الخاصة بالطلبة المنخرطين (التنظيمات الطلابية) ومقابلة قياداتها بصعوبة كبيرة، وفي هذا الصدد نذكر أن أحد قيادات التنظيمات أضاع الاستمارات الخاصة بأعضاء تنظيمه، بعد شهر من تسليمها له مما اضطرنا إلى إعادة تسليمه استمارات أخرى ومن جهة أخرى، ولأن فترة توزيع الاستمارات واكبت الحملة الانتخابية للتشريعيات الأخيرة فقد كنا مجبرين على البحث والالتقاء ببعض رؤساء التنظيمات بمقرات مدوا مات الأحزاب السياسية.

قائمـــة المراجـــع

أولا: باللّغة العربية.

أولا الكتب:

1. أوتو كلنبرغ، ترجمة حافظ الجمالي.علم النفس الاجتماعي، ج2، المطبعة العمومية، دمشق 1964، 1964
2. ألان سويجوود، ترجمة السيد عبد العاطي، تاريخ النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة،مصر، 1995.
3. أحمد مصطفى خاطر، محمد بهجت جاد الله كشك، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999
4. أحمد الخطيب، الجامعات المفتوحة،ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأدرن، 1999
5. أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين(1906-1979)، خيار قرص مضغوط،1999.
6. هناء حافظ بدوي، إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية،بدون ط، دار المعرفة الجامعية الآزاريطية مصر .
7. هاني عبد الرحمان، صالح الطويل، الإدارة التربوية والسلوك المنظمي،3، دار وائل للنشر.2001..
8. محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي،ط3، دار المعرفة، الإسكندرية، 1983.
9. مجد الدين عمر خيري خمش، علم الاجتماع الموضوع والمنهج،ط1، دار مجدلاوي للنشر،الأردن، 1999.
10. موريس أنجرس، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004
11. مصطفى عشوي، أسس علم النفس التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1992
12. مختار محمد عبد اللا، د/فاطمة عبد السلام شربى، مدخل إلى علم الاجتماع، بدون ط، دار غريب للطباعة، القاهرة 1999
13. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر،ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت.1999
14. معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي،ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.2005
15. محمد مصطفى أحمد، هناء بدوي ،الخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها في التعليم ورعاية الشباب،المكتب الجامعي الحديث،مصر،1999
16. محمد سيد فهمي، مقدمة في الخدمة الاجتماعية،دار المعرفة الجامعية،مصر، 1997.
17. منا طلعت محمود، أساسيات في علم الإدارة، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 2003.
18. نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدين والبناء الاجتماعي، ج1 ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة جدة، 1981
19. نبيل محمد توفيق السمالوطي، المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع ،ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة.1985
20. سحر فتحي مبروك، الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، بدون ط، المكتبة الجامعية الآزاريطية الإسكندرية، 2000
21. سعيد الحل وآخرون، قواعد الدراسة في الجامعة، ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1977
22. عمر محمد التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعية،ط2، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1975.
23. عمار بوحوش، نظرية التنظيم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر
24. علي عبد الرزاق جلبي، أسس علم الاجتماع، بدون ط، دار المعرفة الجامعية مصر، بدون سنة
25. عبد المجي محمود حسن صالح، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، بدون ط، دار المعرفة الجامعية الآزاريطية،مصر، 1998
26. عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية،ط2، منشورات المتحف الوطني، للمجاهد، الجزائر،1995
27. عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر،ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004
28. عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين،ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985
29. عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية،دار الهدى، 2001.
30. صلاح مصطفى الفوال، معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر،دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.
31. صلاح مصطفى الفوال، علم الاجتماع المعاصر في عالم متغير، ط1، دار الفكر العربي مصر، 1996.

32. صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك الفعال في المنظمات، الدار الجامعية الإسكندرية
33. حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي،ط5، عالم الكتب.السعودية، بدون سنة.
34. رشيد زرواتي، مدخل للخدمة الاجتماعية، بدون ط، مطبعة هومة الجزائر، 2000

ثانيا قواميس ومعاجم

35. نخبة من الأساتذة،مراجعة إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر، 1975
36. عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، بدون ط، المكتب الجامعي الحديث الآزاريطة الإسكندرية. 1998.
37. خليل احمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية،ط1، دار الفكر اللبناني بيروت .1995
38. ربودون وف.بوريكو، ترجمة، سليم حداد، المعجم النقدي في علم الاجتماع،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1986

ثالثا مجلات ودوريات وجرائد

39. الوحدة، عدد 257،ماي 1986
40. الوحدة، عدد36، سبتمبر 1977
41. المجاهد، عدد 44، جانفي 1986.
42. جريدة المقاومة الجزائرية، عدد 74،سنة 1960
43. وزارة الإعلام والثقافة، التعليم العالي، نظرات عن الجزائر،الطباعة التاميرا،روتوبريس ش.م.(مدريد اسبانيا)، أكتوبر 1973
44. وزارة الإعلام والثقافة، التعليم العالي، نظرات عن الجزائر، الطباعة التاميرا روتوبريس ش.م. (مدريد اسبانيا) أكتوبر 1973
45. حوليات جامعة الجزائر، عدد7، 1993.

رابعا دراسات ورسائل جامعية

46. عمار بشير الشريف، دور الأداء الإداري بإدارة الخدمات الجامعية في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية، دراسة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع فرع خدمة اجتماعية، جامعة محمد بوضياف ، السنة الجامعية 2005 /2006.
47. فوضيل دليو وآخرون، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، بدون ط، منشورات جامعة منتوري قسنطينة 2001.
48. حسين آيت عيسي، انعكاسات تدهور الظروف المعيشية في الاقامات الجامعية على التحصيل العلمي للطلبة، رسالة ماجستير في علم
الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002.2003.
49. محمد مصطفى الأسعد، مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000.

خامسا وثائق رسمية

50. ج ج د ش، الجريدة الرسمية، عدد 9 مارس 1989،(عدد 53، ديسمبر1990)، (عدد 24، أفريل 1995)،(عدد 06، جانفي 2004)
51. ج ج د ش.و ت ع ب ع، اللقاء التشاوري حول تنظيم وتسيير الخدمات الجامعية ديسمبر1997
52. وزارة الشبيبة والرياضة، الجلسات الوطنية للشبيبة، نوفمبر، 1993،طباعة الرهان الوطني الجزائري.
53. يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.
54. إدارة الإقامة الجامعية حسوني رمضان 1

مقالات مختلفة من مواقع انترنت

55. إبراهيم مكاوي، الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية، موقع انترنت.-www.abnaa-elbaled.org
56. انغ هوى، فشل الحركة في تيانانمن، موقع انترنت.www.mondiploar.com
57. الأهداف العامة لإدارة الإسكان الطلابي بالجامعة، موقع انترنت، www.kau.edu.sa
58. اعتقال آلاف من الطلبة في إيران، موقع انترنت، www.Amnesty-arabic.org
59. ألكسندر، الطلاب والنضال الطلابي،،2004، موقع انترنت www.Al-mounadhil-a.info
60. جمال الدرواني بعد الثورة الطلاب، فرنسا حائرة بين شيراك وفولتير،2006، موقع انترنت www.islammemo.cc/culture
61. مظاهرات ساحة تيانانمن، موقع انترنت، http://ar.wikipédia.org
62. عزيز الحاج، فرنسا بين1968و2006 وهيمنة نزعات المحافظة، مارس، 2006 موقع انترنت www.iraqoftommorow.org
63. عصمت سيف الدولة، الحركة الطلابية كظاهرة اجتماعية، موقع انترنت، www.3orooba.net
64. يوسف احمد أبو قارة، دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة التعليم في جامعة القدس،موقع انترنت www.quo.edu/homepage/arabic/quality
65. يوسف عزيزي، الطلبة في إيران من الثورة إلى الإصلاح، موقع انترنت www.azzaman.com

باللغة الفرنسية

66. Grand Dictionnaire encyclopedique, Larousse,Pairs, volume 3, (conscience),1984
67. Guy rocher, introduction a la sociologie, 01, L'action sociale, editions HMH,France.
    1968.
68. I.N.T, Droit de travail, institut national du travail, 3eme édition, alger, 1991.
69. La Grande Encyclopédie, 2002, version CD – ROM
70. Peter L.berger, comprendre la sociologie, éditions resma, Paris, 1973.
71. RADP, dix ans d'efforts, éditions populaires de l'armée, Alger
72. RADP, MESR، Reforme Des Œuvres Universitaires, 1997, document non p
73. RAD, ministère des moudjahidine, centre national d étude et de la recherche sur
    Le mouvement national et la révolution de 1 ère novembre, 1954 Histoire d algerie,
    1830,1962, option CD
74. chartes de la fédération syndicale étudiantes, site d Internet, www.luttes-etudiantes.com

قائمة الجداول الإحصائية

رقم الجدول	العنـــوان	الصفحة
جدول رقم (01):	واقع الإيواء بجامعة محمد بوضياف – المسيلة -	101
جدول رقم (02):	ترتيب التنظيمات الطلابية الأكثر نشاطا حسب نتائج صبر الآراء.....	106
جدول رقم (03):	احتياجات الطلبة بالإقامة الجامعية.....	111
جدول رقم (04):	رأي الطلبة في جودة الخدمات المقدمة.....	112
جدول رقم (05):	العلاقة بين الأقدمية وتقييم جودة الخدمات.....	113
جدول رقم (06):	العلاقة بين الانتماء الجغرافي وتقييم جودة الخدمات.....	114
جدول رقم (07):	رأي الطلبة في سبب تدهور الخدمات المقدمة.....	115
جدول رقم (08):	تصور الطلبة لدور التنظيمات الطلابية.....	115
جدول رقم (09):	مصداقية التنظيمات لدى الطلبة في حل مشاكلهم.....	116
جدول رقم (10):	نظرة الطلبة إلى التنظيمات في العمل على تحسين الخدمات.....	116
جدول رقم (11):	نظرة الطلبة إلى ضرورة وجود التنظيمات.....	117
جدول رقم (12):	العلاقة بين الانتماء الجغرافي وضرورة التنظيمات الطلابية.....	117
جدول رقم (13):	خصائص دور التنظيمات في نظر الطلبة.....	118
جدول رقم (14):	مساهمة التنظيمات في الحد من تدهور الخدمات.....	119
جدول رقم (15):	رضى الطلبة عن دور التنظيمات الطلابية.....	120
جدول رقم (16):	رضى الطلبة عن المكاسب المحققة من طرف التنظيمات.....	120
جدول رقم (17):	توقع الدور.....	121
جدول رقم (18):	تقييم واقع دور التنظيمات الطلابية مقارنة بالتصور السابق.....	121
جدول رقم (19):	العلاقة بين الانتماء الجغرافي و تقييم الدور مقارنة بالتصور السابق.....	122
جدول رقم (20):	النموذج البديل للدور.....	123
جدول رقم (21):	توزيع أفراد التنظيمات الطلابية حسب الجنس،الأقدمية والوظيفة.....	127
جدول رقم (22):	مقارنة احتياجات الطلبة بالإقامة الجامعية بين المنخرطين وغير المنخرطين...	128
جدول رقم (23):	توزيع أفراد العينة حسب الانخراط والأقدمية في تقييم حالة الخدمات الجامعية.	129
جدول رقم (24):	أسباب الانخراط في التنظيمات الطلابية.....	131
جدول رقم (25):	علاقة الجنس بمبررات الانخراط.....	131
جدول رقم (26):	علاقة الوظيفة بمبررات الانخراط.....	132
جدول رقم (27):	الاستعداد للقيام بأي نشاط مقابل التضحية بالمستقبل.....	133
جدول رقم (28):	علاقة الجنس والأقدمية للتضحية بالمستقبل في سبيل التنظيم.....	134
جدول رقم (29):	علاقة الوظيفة والتضحية بالمستقبل في سبيل التنظيم.....	135
جدول رقم (30):	إدراك التنظيمات الطلابية لطبيعة دورهم بالإقامة الجامعية.....	135
جدول رقم (31):	العلاقة بين الجنس ودور التنظيمات الطلابية.....	136
جدول رقم (32):	العلاقة بين الوظيفة ودور التنظيمات الطلابية.....	136
جدول رقم (33):	نشاطات التنظيمات الطلابية الهادفة لتحسين الخدمات الجامعية.....	137
جدول رقم (34):	الحق في ممارسة العمل النقابي.....	138
جدول رقم (35):	العلاقة بين الوظيفة وحق ممارسة العمل النقابي.....	138

جدول رقم (36): طبيعة أزمة قطاع الخدمات وكثرة الإقبال في نظر التنظيمات الطلابية..... 139
جدول رقم (37): علاقة الانخراط بوجود الانسداد في التسيير كنتيجة للأزمة..... 140
جدول رقم (38): العلاقة بين الانخراط ودرجة تأثير حالة الانسداد على نشاط التنظيمات الطلابية..... 141
جدول رقم (39): العلاقة الجنس بين ودرجة تأثير حالة الانسداد على نشاط التنظيمات..... 142
جدول رقم (40): العلاقة بين الوظيفة ودرجة تأثير حالة الانسداد على نشاط التنظيمات..... 143
جدول رقم (41): تصور التنظيمات لتوفرهم على إمكانيات لمواجهة الأزمة..... 144
جدول رقم (42): تصور التنظيمات لإمكانياتهم في مواجهة الأزمة..... 144
جدول رقم (43): نموذج الحلول المقدمة من طرف التنظيمات لمواجهة أزمة قطاع الخدمات..... 145
جدول رقم (44): المشاركة في اتخاذ القرار كحق قانوني..... 147
جدول رقم (45): العلاقة بين الجنس والحق في المشاركة في اتخاذ القرار..... 147
جدول رقم (46): العلاقة بين الوظيفة والحق في المشاركة في اتخاذ القرار..... 148
جدول رقم (47): مبررات المشاركة في اتخاذ القرار..... 148
جدول رقم (48): العلاقة بين الانخراط مصداقية اقتراحات التنظيمات الطلابية لدى الإدارة..... 149
جدول رقم (49): علاقة الجنس بموقف الإدارة من مقترحات التنظيمات الطلابية..... 150
جدول رقم (50): علاقة الوظيفة بموقف الإدارة من مقترحات التنظيمات الطلابية..... 150
جدول رقم (51): علاقة التنظيمات فيما بينها..... 151
جدول رقم (52): علاقة الجنس بتحديد نوع العلاقة بين التنظيمات..... 152
جدول رقم (53): علاقة الوظيفة بتحديد نوع العلاقة بين التنظيمات..... 152
جدول رقم (54): المناخ الاجتماعي للتعدد التنظيمي..... 152
جدول رقم (55): أسباب الصراع بين التنظيمات..... 153
جدول رقم (56): علاقة متغير الوظيفة و أسباب الصراع بين التنظيمات الطلابية..... 154
جدول رقم (57): نتائج الصراع..... 155
جدول رقم (58): العلاقة بين الانخراط وتأثير الصراع على النشاط التنظيمي..... 155
جدول رقم (59): العلاقة بين الانخراط ودرجة تأثير الصراع على النشاط التنظيمي..... 156
جدول رقم (60): العلاقة بين الجنس ودرجة تأثير الصراع..... 156
جدول رقم (61): العلاقة بين الوظيفة ودرجة تأثير الصراع..... 157
جدول رقم (65): اقتراحات حول التنظيمات الطلابية وأزمة قطاع الخدمات..... 158

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الموضوع: استمارة استبيا نية

(استمارة موجهة للتنظيمات الطلابية)

أخي الطالب أختي الطالبة /

نسعى من خلال هذه الاستمارة إلى جمع معلومات لغرض علمي بحت لا غير، وهذا في إطار التحضير لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم بعنوان: دور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بالإقامة الجامعية حسوني رمضان.فالرجاء منكم ملء هذه الاستمارة بكل صدق.بوضع علامة x في الخانة المناسبة.

وشكرا لكم على مساعدتنا

بيانات عامة

السن.....

الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

الأقدمية في التنظيم..... الوظيفة في التنظيم:.....

واقع الخدمات الجامعية لدى التنظيمات الطلابية

01. ما هي احتياجات الطلاب بالإقامة الجامعية ؟اختر ثلاثة ورقمها حسب الأهمية

- رفع منح الطلاب ( )
- تزويد المكتبة بالكتب والمراجع ( )
- تحسين الإيواء والإطعام ( )
- علاقة أكثر مع الإدارة ( )
- علاقة أكثر مع الطلاب ( )
- وجود تنظيمات طلابية ( )
- تجهيزات رياضية وترفيهية ( )
- النقل ( )

02.هل يمكن لك أن تقيم لنا جودة الخدمات الاجتماعية الجامعية بإقامتكم؟

جيدة ( ) متوسطة ( ) سيئة ( )

الانخراط للتنظيم ودرجة الولاء

03.ما هو سبب انخراطك:

تحقيق رغبة شخصية ( ) حرية التعبير في إطاره ( ) تأثرا بزملائك ( )

للقضاء على وقت الفراغ ( ) الاهتمام بمشاكل الطلبة ( )

أسباب أخرى تذكر:

.....

.....

04. هل أنت على استعداد لأداء أي عمل يطلبه منك التنظيم في الإطار القانوني طبعا ؟

نعم ( ) لا ( )

05.إذا كان هذا العمل يحقق مكاسبا كبيرة للتنظيم والطلبة ويؤثر على مستقبلك هل تقبل القيام به ؟ نعم ( ) لا ( )

دور التنظيمات الطلابية

06. ما هو الدور الذي يقوم به تنظيمكم بالا قامات الجامعية ؟

تعبئة سياسية ( ) الدفاع عن مصالح الطلبة ( )

أخرىتذكر.....

07.ما هي النشاطات التي تقومون بها من اجل تحسين الخدمات الجامعية ؟

تقديم مطالب للإدارة ( ) القيام باحتجاجات ( ) الإضراب ( ) أو طرق أخرى ما هي ؟

.....

08.إذا كان تنظيمكم يدافع عن مصالح الطلبة لتحسين الخدمات الجامعية فهل تعتقد أنكم تمارسون العمل النقابي: نعم ( ) لا ( )

09. إذا كانت الإجابة نعم هل تعتقد أن لكم الحق القانوني في ممارسته؟

نعم ( ) لا ( )

تأثير حالة الانسداد

10. هل تعتقد أن قطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية في الجزائر يعاني من حالة انسداد نتيجة لنقص الهياكل من جهة والعدد الكبير للطلبة الوافدين على الاقامات الجامعية من جهة أخرى ؟

نعم ( ) لا ( )

11.هل في اعتقادك أن هذه الأزمة سببت حالة انسداد في التسيير؟

نعم ( ) لا ( )

12. حدد درجة تأثير حالة الانسداد على نشاطكم في تحسين الخدمات الجامعية ؟

لم تقلل ( ) تقلل نوعا ما ( ) قللت كثيرا ( ) تكبح النشاط تماما ( )

13. هل تعتقد انه لديكم الإمكانيات اللازمة لتحسين هذه الخدمات في ظل هاته الأزمة ؟

نعم ( ) لا ( )

14. اذا كانت الإجابة نعم فعددها.....

15.ما هي الحلول التي يمكن أن تقدمها التنظيمات في مثل هذا الوضع؟

.....

المشاركة في اتخاذ القرار

16. هل تشاركون في اتخاذ القرارات مع إدارة الاقامات من اجل تحسين الخدمات الاجتماعية ؟

نعم ( ) لا ( )

17.إذا كانت الإجابة بنعم هل لأنه لكم الحق في ذلك ؟ نعم ( ) لا ( )

18. تضطر الإدارة إلى إشراككم في اتخاذ القرار لـــ:

قناعة بآرائكم ( ) خوفا من ضغطكم ( ) تجنبا للاصطدام بكم ( )

19. هل تأخذ الإدارة بعين الاعتبار القرارات والاقتراحات التي تقدمونها ؟

دائما ( ) أحيانا ( ) أبدا ( )

تأثير الصراع

20. كيف ترى علاقة تنظيمكم بالتنظيمات الأخرى ؟

حسنـــة ( ) متوترة أحيانا ( ) متوترة في الغالب ( )

21. إلى ماذا أدى تعدد التنظيمات الطلابية بإقامتكم ؟ :

- التعاون ( )
- الصراع ( )
- المنافسة ( )

22. إذا كان هناك صراع فما هي فما هي أسبابه ؟

.....

.....

23.إلى ماذا أدى الصراع في رأيك ؟ إلى

- تفكك التنظيمات ( )
- تشتت الجهود ( )
- لا اثر له ( )

24. هل أثر وجود الصراع على نشاطكم في العمل على تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية؟

نعم ( ) لا ( )

25. حدد درجة تأثير الصراع على دور التنظيمات الطلابية

تأثيرا قوي ( )

تأثير متوسط ( )

تأثير ضعيف ( )

26. إضافات واقتراحات: .....

.....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الموضوع: استمارة استبيا نية

(استمارة موجهة للطلبة المقيمين غير المنخرطين)

أخي الطالب أختي الطالبة /
نسعى من خلال هذه الاستمارة إلى جمع معلومات لغرض علمي بحت لا غير، وهذا في إطار التحضير لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم بعنوان: دور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بالإقامة الجامعية حسوني رمضان.فالرجاء منكم ملء هذه الاستمارة بكل صدق.بوضع علامة x في الخانة المناسبة. وشكرا لكم على مساعدتنا

بيانات عامة

السن.....

الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

مدة وجودك بالإقامة.....

هل أنت منخرط في تنظيم طلابي؟ نعم ( ) لا ( )

مكان الإقامة: منطقة حضرية ( ) منطقة ريفية ( )

التنظيمات الأكثر نشاطا

01.من بين التنظيمات الموجودة اذكر الأكثر نشاطا في رأيك؟

.....

.....

.....

.....

واقع الخدمات الجامعية لدى الطلبة

02. ما هي احتياجات الطلاب بالإقامة الجامعية ؟اختر ثلاثة ورقمها حسب الأهمية

- رفع منح الطلاب ( )
- تزويد المكتبة بالكتب والمراجع ( )
- تحسين الإيواء والإطعام ( )
- علاقة أكثر مع الإدارة ( )
- علاقة أكثر مع الطلاب ( )
- وجود تنظيمات طلابية ( )
- تجهيزات رياضية وترفيهية ( )
- النقل ( )

03.هل يمكن لك أن تقيم لنا جودة الخدمات الاجتماعية الجامعية بإقامتكم؟

جيدة ( ) متوسطة ( ) سيئة ( )

04. إذا كانت دون المتوسط أو سيئة فما هو السبب ؟

- أزمة نقص الهياكل وكثرة الإقبال ( )
- سوء التسيير ( )
- ليس هناك من يكترث من اجل تحسينها ( )

دور ومكانة التنظيمات الطلابية عند الطلبة

05.ما هو الدور الذي تقوم به التنظيمات الطلابية بالا قامات الجامعية في رأيك ؟

- التعبئة السياسية ( )
- العمل على تحسين الخدمات الجامعية ( )
- خدمة أغراضهم الشخصية ( )
- أخرى تذ كر :.....

06.عند تعرضك لمشكلة هل تلجأ إلى:

- الإدارة ( )
- معارف خاصة ( )
- تنظيمات طلابية ( )

07. هل تعتقد أن التنظيمات الطلابية تعمل من اجل تحسين هذه الخدمات وتدافع عن مصالحكم ؟

نعم ( ) لا ( )

08. إن وجود التنظيمات الطلابية بالاقامات الجامعية ضروري

ضروري ( ) نوعا ما ( ) غير ضروري ( )

09. حدد خصائص دور التنظيمات الطلابية من حيث الأبعاد التالية؟

- من حيث بعد النيـــــــة: ترغب في تحسينه ( ) ؛ لا ترغب في ذلك ( )
- من حيث بعد الاستطاعـــة: تستطيع ( ) لا تستطيع ( )
- من حيث بعد النشـــــاط: يتميز بالحيوية ( ) يتميز بالبرودة ( )
- من حيث بعد التأثيـــر: حققت نتائج ايجابية( ) حققت نتائج مقبولة ( ) حققت نتائج ضعيفة ( )

رضا الطلبة عن دور التنظيمات الطلابية

10.تساهم التنظيمات الطلابية في الحد من تدهور الخدمات الجامعية

موافق ( ) محايد ( ) غير موافق ( )

11. هل أنت راض عن الدور الذي تقوم به التنظيمات من اجل تحسين الخدمات بالاقامات الجامعية.

راض ( ) راض نوعا ما ( ) غير راض ( )

12. هل أنت راض عن المكاسب التي حققتها التنظيمات؟

راض ( ) راض نوعا ما ( ) غير راض ( )

العوامل المؤثرة على نشاط التنظيمات الطلابية

13.هل في اعتقادك أن هذه الأزمة سببت حالة انسداد في التسيير؟

14. حدد درجة تأثير حالة الانسداد على نشاط التنظيمات في تحسين الخدمات الجامعية ؟

لم تقلل ( ) تقلل نوعا ما ( ) قللت كثيرا ( ) تكبح النشاط تماما ( )

15.هل تأخذ الإدارة بعين الاعتبار القرارات والاقتراحات التي تقدمها التنظيمات للإدارة ؟

دائما ( ) أحيانا ( ) ابدا ( )

16. هل أثر وجود الصراع على نشاط التنظيمات في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية؟

نعم ( ) لا ( )

17. حدد درجة تأثير الصراع على دور التنظيمات الطلابية

تأثيرا قوي ( )

تأثير متوسط ( )

تأثير ضعيف ( )

واقع الدور لدى الطلبة والنموذج البديل

18.هل ما تقوم به التنظيمات من دور يعكس ما كنت تتوقعه منها ؟

نعم ( ) لا ( )

19. حدد درجة توقعك للدور كما وجدته

أفضل مما كنت تتوقعه ( ) تماما مثلما كنت تتوقعه ( ) أسوأ مما كنت تتوقها ( )

20. إذا كانت الإجابة بـــــ: لا فيكف يكون في رأيك:

.....

.....

.....

.....